الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

الأكاديمية العربية الدولية

المقررات الجامعية

www.aiacademy.info | care@aiacademy.info

الجامعة الافتراضية السورية
SYRIAN VIRTUAL UNIVERSITY

محاسبة شركات الأموال

د. علي رمضان د. ربيع سميا

CC BY ND

ISSN: 2617-989X

Books & Refrences

محاسبة شركات الأموال

الدكتور علي رمضان – الدكتور ربيع سميا

من منشورات الجامعة الافتراضية السورية

الجمهورية العربية السورية 2021

هذا الكتاب منشور تحت رخصة المشاع المبدع – النسب للمؤلف – حظر الاشتقاق (CC– BY– ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode.ar

يحق للمستخدم بموجب هذه الرخصة نسخ هذا الكتاب ومشاركته وإعادة نشره أو توزيعه بأية صيغة وبأية وسيلة للنشر ولأية غاية تجارية أو غير تجارية، وذلك شريطة عدم التعديل على الكتاب وعدم الاشتقاق منه وعلى أن ينسب للمؤلف الأصلي على الشكل الآتي حصراً:

علي رمضان - ربيع سميا، الإجازة في علوم الإدارة، من منشورات الجامعة الافتراضية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2021

متوفر للتحميل من موسوعة الجامعة https://pedia.svuonline.org/

Accounting for Corporations

Ali Ramadan - Rabie smaya

Publications of the Syrian Virtual University (SVU)

Syrian Arab Republic, 2021

Published under the license:

Creative Commons Attributions- NoDerivatives 4.0

International (CC-BY-ND 4.0)

https://creativecommons.org/licenses/by-nd/4.0/legalcode

Available for download at: https://pedia.svuonline.org/

الفهرس

مقدمة: 1

الفصل الأول: مفهوم شركات الأموال 2

1-1: تعريف شركات الأموال والخصائص المميزة لشركات الأموال: 2

1-1-1: تعريف شركات الأموال: 2

1-1-2: الخصائص المميزة لشركات الأموال: 3

1-2: أنواع شركات الأموال: 4

1-2-1: الشركات المساهمة: 4

1-2-2: شركات التوصية بالأسهم: 6

1-2-3: الشركات المحدودة المسؤولية: 6

1-3: إجراءات تأسيس الشركات المساهمة: 7

1-4: إدارة الشركات المساهمة: 9

1-4-1: مجلس الإدارة: 10

1-4-2: الإدارة التنفيذية: 13

1-5: رأس مال الشركات المساهمة، وأنواع وقيم الأسهم: 14

1-5-1: مفاهيم رأس مال الشركات المساهمة: 14

1-5-2: مفهوم وخصائص السهم: 16
1-5-3: أنواع الأسهم: 17
1-5-4: قيم الأسهم: 24
المراجع المستخدمة في الفصل الأول: 27
أسئلة الفصل الأول 28
الفصل الثاني: تأسيس الشركات المساهمة وإصدار الأسهم 30
2-1: الإصدار النقدي للأسهم: 30
2-2: طرح الأسهم للاكتتاب العام: 34
2-2-1: المحددات القانونية لطرح الأسهم للاكتتاب العام: 34
2-2-2: المعالجة المحاسبية لطرح الأسهم للاكتتاب العام: 39
2-3: إصدار الأسهم العينية: 54
2-3-1: المحددات القانونية لإصدار الأسهم العينية: 54
2-3-2: المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم العينية: 54
2-4: المعالجة المحاسبية للتأخر عن سداد الأقساط من قبل مساهمين: 57
2-5: المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار: 63
2-5-1: معالجة مصاريف تأسيس الشركات المساهمة: 63

2-5-2: معالجة مصاريف إصدار الأسهم: 68
المراجع المستخدمة في الفصل الثاني: 74
أسئلة الفصل الثاني 75
الفصل الثالث: تعديل رأس المال في الشركات المساهمة 78
3-1: مفهوم تعديل رأس المال: 78
3-2: زيادة رأس مال الشركات المساهمة: 78
3-2-1: أسباب زيادة رأس مال الشركات المساهمة: 79
3-2-2: طرق زيادة رأس مال الشركات المساهمة: 79
3-2-3: سعر إصدار أسهم الزيادة الجديدة وماهية علاوة الإصدار: 80
3-2-4: المعالجة المحاسبية لزيادة رأس مال الشركات المساهمة: 87
3-3: تخفيض رأس مال الشركات المساهمة: 111
3-3-1: أسباب تخفيض رأس مال الشركات المساهمة: 111
3-3-2: شروط قانونية لتخفيض رأس مال الشركات المساهمة: 112
3-3-3: طرق تخفيض رأس مال الشركات المساهمة: 113
3-3-4: المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال وفق الطرق المختلفة: 113
المراجع المستخدمة في الفصل الثالث: 128

أسئلة الفصل الثالث 130
الفصل الرابع: توزيع الأرباح وربحية السهم في الشركات المساهمة 134
4-1: القوائم المالية الأساسية في الشركات المساهمة: 134
4-2: مفهوم توزيع الأرباح: 137
4-3: محددات توزيع الأرباح: 138
4-4: المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح: 140
4-4-1: القيود المحاسبية لإثبات توزيع الأرباح: 141
4-4-2: حساب حصص الأسهم من التوزيعات النقدية: 143
المراجع المستخدمة في الفصل الرابع: 165
أسئلة الفصل الرابع 166
الفصل الخامس: تصفية الشركات المساهمة 170
5-1: مفهوم التصفية: 170
5-2: حالات التصفية: 171
5-3: الإجراءات القانونية لعملية التصفية: 172
5-4: ضوابط أعمال الشركة خلال فترة التصفية: 173
5-5: واجبات المصفي: 174

5-6: المعالجة المحاسبية لأعمال التصفية: 175
5-6-1: بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها: 176
5-6-2: تسديد ديون الشركة: 184
5-6-3: تسديد حقوق حملة الأسهم: 190
المراجع المستخدمة في الفصل الخامس: 201
أسئلة الفصل الخامس 202
المراجع المستخدمة في الكتاب: 207

مقدمة:

أدى ظهور الثورة الصناعية إلى تنامي حجم المشاريع الاستثمارية فقد تم تجميع القدرة التمويلية لعدة أشخاص ضمن مشاريع مشتركة (شركات أشخاص)، ولكن التطور المستمر والتنامي المتزايد في حجم المشاريع، مترافقاً مع ظهور نظام الإنتاج الكبير والتعقيد في العمليات ضمن المشاريع، كل ذلك ولّد الحاجة إلى مقدراتٍ تمويلية كبيرة مع الحاجة إلى إدارات علميّة متخصصّة، وهذا دفع إلى ظهور الشركات المساهمة التي تتميّز بتجميع المدخرات من عموم المستثمرين بما يغطي حاجتها التمويلية، والتعاقد من إدارات علمية متخصصة، وإنّ ما سبق أدى إلى مزيد من الحاجة للمعلومة المحاسبية الموثوقة في ظل مشاكل الوكالة الناتجة عن انفصال الملكية عن الإدارة.

وقد عملنا في هذه الأملية على أن نقدّم لأعزائنا الطلبة المادة العلمية التي تستكمل المعلومات التي تمّ تناولها عند دراستهم لمحاسبة شركات الأشخاص، بطريقةٍ منهجيّةٍ علميّةٍ وبتسلسلٍ منطقيٍّ، إذ يتعرّض هذا المقرّر إلى ماهية شركات الأموال وخصائصها المميزة عن شركات الأشخاص، مع التركيز على الشركات المساهمة، والتعريف بالمعالجة المحاسبية للعمليات المرتبطة بتأسيس الشركات المساهمة وعملية إصدار الأسهم، مميزين بين أنواع الأسهم المختلفة التي يتمّ إصدارها وقيم هذه الأسهم، والتعرّف على المعالجة المحاسبية للتعديلات اللاحقة على رأس مال الشركات المساهمة بالزيادة أو التخفيض، والتعرّف على محدّدات وإجراءات توزيع الأرباح والخسائر في الشركات المساهمة، وعلى كيفيّة تحديد ربحيّة السهم، وفي الختام تمّ شرح المعالجة المحاسبية لتصفية الشركات المساهمة.

وحرصنا على أن يكون الطالب لدى استكمال دراسته لهذا المقرر قادراً على أن:

- يُدرك مفهوم شركات الأموال؛ ويعدّد أهم الخصائص المميزة لها عن شركات الأشخاص؛ ويقارن خصائص شركات الأموال مع خصائص شركات الأشخاص.
- يميّز الأنواع المختلفة للأسهم؛ ويفرّق بين المفاهيم المرتبطة بقيم الأسهم.
- تنفيذ الإجراءات المحاسبية المرتبطة بتأسيس الشركات المساهمة وإصدار الأسهم.
- تنفيذ المعالجة المحاسبية للتأخر في سداد الأقساط من قبل المساهمين؛ ويعرف المعالجة المحاسبية الصحيحة لمصاريف التأسيس ومصاريف إصدار الأسهم.
- يذكر الأسباب التي قد تدفع الشركات المساهمة للقيام بعمليات تعديل على رأس مالها بالزيادة أو التخفيض؛ ويبيّن الطرق المختلفة التي من الممكن أن تتبعها في عملية التعديل؛ وينفذ المعالجة المحاسبية لعمليات التعديل.
- يدرك الإجراءات المحاسبية لتوزيع الأرباح في الشركات المساهمة ضمن المحددات القانونية، ويحسب ربحية السهم.
- يستنتج مسببات تصفية الشركات المساهمة، وينفذ المعالجة المحاسبية لعملية التصفية.

متمنين أن يحقّق هذا المؤلف الأهداف المرجوة منه.

والله وليّ التوفيق،،، **المؤلفان 2020 م**

الفصل الأول: مفهوم شركات الأموال

1-1: تعريف شركات الأموال والخصائص المميزة لشركات الأموال:

قبل التعرّف على العمليات التنفيذيّة المرتبطة بتأسيس وإدارة الشركات المساهمة، لا بدَّ من توضيحٍ لماهيّة شركات الأموال وأهمّ الخصائص المميزة لهذه الشركات.

1-1-1: تعريف شركات الأموال:

يتمّ تعريف الشركات بشكلٍ عام بأنّها: "عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بأن يساهم كلّ منهم في مشروع ماليّ، من خلال تقديم حصة من المال أو العمل للاستثمار في ذلك المشروع، واقتسام ما ينتج عنه من ربح أو خسارة".

ووفق المادة الخامسة من قانون الشركات السوريّ الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، تتخذ الشركات في سورية أحد الأشكال التالية: شركة التضامن؛ شركة التوصية؛ شركة المحاصة؛ الشركة المحدودة المسؤولية؛ أو الشركة المساهمة المغفلة؛ ويأتي التمييز بين شركات الأشخاص وشركات الأموال من الاختلاف في علاقة المُلّاك مع الشركة وعلاقة المُلّاك فيما بينهم ومسؤولية المُلّاك تجاه الشركة لكلّ نوعٍ من أنواع الشركات؛ حيث أنّ المساهم في شركات الأموال تنحصر مسؤوليته عن ديون الشركة في حدود حصته في رأس مال هذه الشركة، مع عدم اكتسابه لصفة التاجر عند امتلاكه حصة في هذا النوع من الشركات، ولا يتأثّر الوجود القانوني لشركات الأموال في حال وفاة المساهم أو إفلاسه أو الحجر عليه.

وبالتالي يمكن تعريف شركات الأموال بأنها: هي الشركات التي تقوم على الاعتبار الماليّ أي تعتمد اعتماداً كلياً على رأس المال دون اعتداد كبير بشخصية صاحب حصة رأس المال، وتنحصر مسؤولية المساهمين فيها بحدود حصصهم في رأس مال الشركة.

1-1-2: الخصائص المميزة لشركات الأموال:

من واقع ما تم عرضه في فقرة تعريف شركات الأموال يمكن استخلاص المزايا التالية التي تتمتع بها شركات الأموال (بالأخص المساهمة منها):

1. استقلالية تامّة للشخصيّة المعنويّة للشركة عن شخصيّة مُلّاكها: حيث أنّ الشخصيّة القانونيّة لشركات الأموال منفصلة ومتميزة عن مُلّاكها، فإنّ تغيير المُلّاك أو وفاتهم أو إفلاسهم أو الحجر عليهم لا يؤثر على حياة الشركة.
2. قيام هذه الشركات على الاعتبار الماليّ: إذ تقوم هذه الشركات على تقديم الأشخاص لأموال لهذه الشركات مع امتلاكهم مقابلها لحصص في رأس مالها، ولا تقوم على العلاقة الشخصية بين هؤلاء الأشخاص، وهذا يتيح إمكانيّة تغيير المساهمين دون أي تأثير على كيان الشركة، ويتمّ ذلك من خلال تداول أسهم رأس مال هذه الشركات في سوق الأوراق المالية الذي يشكّل ملتقى لأطراف لا يعرفون بعضهم البعض. ويُتاح للمساهم بيع حصصه في الملكيّة (أسهمه) إلى الغير دون موافقة الشركة أو حملة الأسهم الآخرين.
3. المسؤولية المحدودة لحملة الأسهم: إذ تنحصر مسؤولية المساهمين في هذه الشركات بحدود قيمة المبلغ الذي يملكه (يستثمره) في هذه الشركات، إذ أنّ مسؤولية المساهمين عن ديون الشركة ليست مسؤولية شخصية.
4. سهولة تجميع الأموال: حيث أنّ هذه الشركات تتيح تجميع المدخرات الصغيرة نسبياً للجمهور الراغبين بالاستثمار، حيث يتم تقسيم رأس مال الشركة إلى حصصٍ صغيرةٍ ومتساوية القيمة وقابلة للتداول في سوق الأوراق المالية.
5. إدارة ذات كفاءة مهنيّة: يتولّى إدارة شركات الأموال مجلس إدارة يتمّ انتخابه من قبل المساهمين، وكما يتم اختيار إدارة تنفيذيّة منفصلة عن المُلّاك من ذوي الاختصاص المشهود لهم بالكفاءة المهنية.

1-2: أنواع شركات الأموال:

تنقسم شركات الأموال إلى ثلاثة أنواع، وهي:

1. الشركات المساهمة.
2. شركات التوصية بالأسهم.
3. الشركات المحدودة المسؤولية.

ويتميّز كلّ نوعٍ من أنواع شركات الأموال بخصائص معينة تميّزه عن الأنواع الأخرى. وكما ذكرنا فإنّ الشركات المساهمة تشكّل النوع الأهمّ من بين شركات الأموال والأكثر انتشاراً.

وفيما يلي يتمّ عرض سريع لأهم المميزات لكلّ نوعٍ من الأنواع الثلاثة قبل التخصّص في عرض التفاصيل المرتبطة بالشركات المساهمة:

1-2-1: الشركات المساهمة:

ميّز قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 بين نوعين من الشركات المساهمة المغفلة هما:

النوع الأول: الشركة المساهمة المغفلة العامّة، وقد عرّفها بأنّها: هي الشركة التي تتألف من عدد من المساهمين لا يقلّ عن عشرة، ويكون رأسمالها مقسّماً الى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول وللإدراج في أسواق الأوراق المالية، وتكون مسؤولية المساهم فيها محدودة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة.

النوع الثاني: الشركة المساهمة المغفلة الخاصّة، وقد عرّفها بأنّها: هي الشركة التي تتألف من عدد من المساهمين لا يقلّ عن ثلاثة، ويكون رأسمالها مقسماً إلى أسهم متساوية القيمة، وتكون مسؤولية المساهم فيها محدّدة بالقيمة الاسمية للأسهم التي يملكها في الشركة؛ حيث أجاز قانون الشركات للمؤسسين أن يغطّوا كامل قيمة الأسهم وحدهم دون أن يطرحوها على

الاكتتاب العام وتكون الشركة في هذه الحالة /شركة مساهمة مغفلة خاصّة/.

والتركيز الأكبر ضمن الشركات المساهمة يكون على العامّة منها، حيث ترتبط بتداول لحقوق ملكيّتها في سوق المال، ومن الناحية المحاسبيّة ترتبط بالمحاسبة عن عمليات ماليّة أكثر تعقيداً.

وبشكلٍ عام ومن واقع التعريف فإنّ هناك خصائص مهمة تميّز الشركات المساهمة من أهمّها ما يلي:

1. تقسيم رأس مال الشركة إلى أجزاء متساوية القيمة على شكل حصص في رأس المال ويطلق على كل جزء منها اسم (سهم)، ويسمى مالك السهم (مساهم).
2. انحصار مسؤولية المساهم عن ديون الشركة بمقدار قيمة ما يملكه من أسهم.
3. قيام الشركات المساهمة على مفهوم المال وليس على من قدّم هذا المال، لذلك يمكن أن يحصل تبديل دائم بالأشخاص الذين يقدمون المال (المساهمين) دون أي تأثير على كيان الشركة المساهمة.
4. ومن الخاصية السابقة نُلاحظ تميّز الشركات المساهمة بخاصيّة قابلية تداول أسهم الشركة المساهمة، أي انتقال ملكيتها من مالك لآخر.
5. انفصال الملكيّة عن الإدارة في الشركات المساهمة[1]، حيث يتولى إدارة الشركة المساهمة مجلس إدارة يتم اختيارهم من قبل المساهمين لمدة محددة، واختيار إدارة تنفيذية مستقلة.
6. يجوز أن تكون مدّة الشركة المساهمة محدودة أو غير محدودة وذلك وفق ما ينصّ عليه النظام الأساسي لهذه الشركة، ولكن بطبيعة الحال فإنّ مدّة الشركات المساهمة وشركات الأموال بشكل عام تجنح لأن تكون أطول من مدّة شركات الأشخاص نظراً لعدم ارتهان وجود كيان الشركة بكيان الأشخاص المحدّدين الذين يملكونها.

[1] إن انفصال الملكية عن الإدارة في الشركات المساهمة من الخصائص المهمة جداً، حيث أفضى هذا الانفصال إلى وجود توكيل من قبل الملاك للإدارة للقيام بمتابعة الأمور الإدارية لهذه الشركات، ونشأ عنها نظرية الوكالة مترافقةً مع مشاكل في الوكالة وتضارب مصالح بين أطراف الوكالة، وكل ذلك ترك انطباعاً كبيراً من الناحية المحاسبية في محاولات لمواكبة التعقيدات الناتجة عن مشاكل الوكالة، كل ذلك في إطار ما اصطلح على تسميته بالتنظير الإيجابي في المحاسبة.

1-2-2: شركات التوصية بالأسهم:

يُشكّل هذا النوع من الشركات مزيجاً بين شركات الأشخاص وشركات الأموال، من ناحية وجود شركاء متضامنين علاقتهم شخصية مع كيان الشركة وشركاء موصين علاقتهم مالية مع الشركة.

وقد عرّفت المادة 44 من قانون الشركات 29 لعام 2011 شركة التوصية بأنّها:

شركة تعمل تحت عنوان معين يكون فيها أحد الشركاء على الأقل شريكاً متضامناً إضافةً إلى شريك أو شركاء موصين.

/أ/ الشركاء المتضامنون: هم الذين يحقّ لهم الاشتراك في إدارة الشركة ويكونون مسؤولين بالتضامن عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها في أموالهم الخاصة.

/ب/ الشركاء الموصون: هم الذين يقدمون حصة في رأس مال الشركة دون أن يكون لهم الحق بالاشتراك في إدارة الشركة، وتكون مسؤولية كلّ منهم عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليها محصورة بمقدار حصته في رأس المال.

ومما سبق نلاحظ أن الشركاء الموصين يشابهون المساهمين من ناحية العلاقة مع الشركة، حيث أن علاقتهم مع شركة التوصية يحكمها الاعتبار المالي، حيث تتحدّد العلاقة بالمبلغ الذي يقومون باستثماره ضمن هذه الشركة دون وجود علاقة شخصية مع الشركة.

1-2-3: الشركات المحدودة المسؤولية:

تشكّل خصائص شركات الأموال الخصائص الأبرز التي تحكم هذا النوع من الشركات من حيث المسؤولية المحدودة للشركاء تجاه ديون الشركة والمحصورة بمقدار حصص الشركاء في رأس مال الشركة. دون أن نتجاهل أن هناك وجود لشيءٍ من خصائص شركات الأشخاص بحكم طبيعة العلاقة الشخصية التي تجمع بين الشركاء.

وقد عرّف البند الأوّل من المادة 55 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011 الشركة محدودة المسؤولية بأنها: "شركة تتألف

من شخصين على الأقل وتكون مسؤولية الشريك فيها محددة بمقدار حصصه التي يملكها في رأسمال الشركة"، دون تجاهل أنّ البند الثاني من ذات المادة أجاز تكوين شركة محدودة المسؤولية تتألف من شخص واحد تسمى "شركة الشخص الواحد المحدودة المسؤولية".

ويتمّ تقسيم رأس مال الشركات المحدودة المسؤولية إلى أجزاء متساوية يسمى كل جزء منها "حصة"، وذكر قانون الشركات السوري بأنه يتم تقسيم رأسمال الشركة إلى حصص متساوية القيمة غير قابلة للتجزئة، مع حظر طرح حصص الشركة المحدودة المسؤولية على الاكتتاب أو توجيه الدعوة للجمهور لشراء حصص فيها أو إدراج حصصها في أي سوق مالية، كما لا يحقّ للشركة إصدار أسناد قرض قابلة للتداول.

والخصائص المذكورة في الفقرة السابقة تشكّل خصائص تميّز الشركات المحدودة المسؤولية عن الشركات المساهمة، إضافة إلى الناحية الإداريّة، حيث أنّه لا يوجد انفصال للملكية عن الإدارة في الشركات المحدودة المسؤولية، وهذا ما أكده قانون الشركات السوري، حيث يذكر في المادة 67 منه بأنّ إدارة الشركات المحدودة المسؤولية يتولّاها مدير أو أكثر من الشركاء أو الغير على ألّا يزيد عدد المديرين على خمسة، مع إتاحة زيادتهم إلى حدّ سبعة مديرين في حال تجاوز عدد الشركاء لخمسة وعشرين شريكاً.

1-3: إجراءات تأسيس الشركات المساهمة:

تختلف إجراءات تأسيس الشركات المساهمة من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف قوانين الشركات النافذة في تلك الدول.

بشكلٍ عام تبدأ عملية التأسيس من خلال اجتماع عدد من الأشخاص (مؤسسين) على فكرة إنشاء مشروع تجاري أو صناعي أو خدمي يتقاسمون نتيجة أعماله من ربح أو خسارة، ودراستهم للجدوى الاقتصادية لمشروعهم.

ويمكن تعريف المؤسّس بأنّه: الشخص الذي يقوم من تلقاء نفسه وبدون سابق توكيل من الغير بجميع الأعمال المادية والقانونية اللازمة لتأسيس الشركة وإيجاد المكتتبين في رأس مالها.

وقد اشترط قانون الشركات السوري ألّا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة ويشكلون فيما بينهم لجنة مؤسسين.

وبعد ذلك تبدأ الإجراءات القانونية لتأسيس الشركة المساهمة، فبعد توافق المؤسسين على النظام الأساسي للشركة المساهمة المغفلة وتوقيعهم عليه يتقدَّمون بطلبٍ للتصديق على هذا النظام الأساسي إلى الوزارة المختصة (وزارة التجارة الداخلية حالياً). مع جواز أن يتم تقديم طلب التأسيس من قبل شخص واحد نيابة عن لجنة المؤسسين بموجب وكالة رسمية منظمّة لصالحه من المذكورين. ويتضمّن طلب المؤسسين بالتصديق على النظام الاساسي للشركة المساهمة المغفلة المعلومات التالية:

1- أسماء المؤسسين وجنسياتهم والموطن المختار لكل منهم.

2- رأس مال الشركة وعدد الأسهم التي سيكتتب بها المؤسسون عند التأسيس وعدد الأسهم التي سيتم طرحها على الاكتتاب العام ومهلة الاكتتاب.

3- اسم الشركة ومدتها وغايتها ومركزها الرئيسي وموطنها المختار.

4- بيان بالمقدمات العينيّة في رأس المال -إن وجدت- واسم المؤسس الذي قدّمها، ويجب أن يرفق مع طلب التصديق تقرير تقييم الحصة العينية صادر عن جهة محاسبيّة معتمدة.

5- الشخص أو الأشخاص المفوّضين بالتوقيع على النظام الأساسي وبمتابعة إجراءات التأسيس (لجنة المؤسسين) والذين سيتولون دعوة الهيئة العامة التأسيسية للانعقاد والنيابة عن الشركة وإدارتها حتى تأسيسها نهائياً وانتخاب مجلس الإدارة الأول.

6- اسم مدقق الحسابات الذي اختاره المؤسسون لمرحلة التأسيس.

ويجب أن يتضمن النظام الاساسي للشركة المعلومات التالية:

1- اسم الشركة ومدتها وغايتها ومركزها الرئيسي.

2- رأس المال المصرح به.

3- كيفية إدارة الشركة وعدد أعضاء مجلس الإدارة ومدة ولايته وحدود صلاحيات مجلس الإدارة وبشكل خاص في الاستدانة وبيع أصول الشركة ورهنها والتصرف بها والتنازل عن مشاريعها وعن الرخص والامتيازات الممنوحة لها وتقديم الكفالات.

4- تنظيم حسابات الشركة وكيفية توزيع الأرباح والخسائر.

وبعد ذلك تُصدر وزارة التجارة الداخلية قرارها بالتصديق على نظام الشركة الأساسي خلال 30 يوم من تاريخ وصول الطلب إليها (أو ترفض التصديق إذا تبين لها أن هذا النظام يتضمن ما يخالف أحكام القوانين والأنظمة النافذة ولم يقم المؤسسون أو الشركة بإزالة المخالفة خلال المهلة التي تحدّدها الوزارة)، وقد حدّد قانون الشركات الإجراءات الممكن اتخاذها من قبل لجنة المؤسسين أو الشركة للاعتراض على قرار الرفض.

بعد التصديق على النظام الأساسي للشركة يتعين على المؤسسين الحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بشأن طرح أسهم الشركة على الاكتتاب العام وفقاً للإجراءات والأحكام المنصوص عليها في الأنظمة الصادرة عن الهيئة بهذا الخصوص.

وبعد الحصول على الموافقة اللازمة تقوم الشركة بطرح الأسهم للاكتتاب العام، وبعد تغطية رأس المال المعروض للاكتتاب، يتم إعلان تأسيس الشركة نهائياً من قبل الهيئة العامة التأسيسية، ويتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الأول، وتعيين الأشخاص المخولين بصلاحيات تمثيل الشركة.

1-4: إدارة الشركات المساهمة:

في المرحلة الأولى التأسيسية من حياة الشركة المساهمة يتولى إدارتها لجنة المؤسسين، وتستمر في إدارتها لحين استكمال الإجراءات القانونية وتغطية رأس المال، ثم تقوم لجنة المؤسسين بدعوة الهيئة العامة التأسيسية للانعقاد حيث تقوم الهيئة بانتخاب مجلس الإدارة الأول، وتنتقل إليه مهمة الإدارة.

حيث تكون إدارة الشركة من قبل إدارة تنفيذية تعمل تحت إشراف مجلس إدارة الشركة المساهمة.

1-4-1: مجلس الإدارة:

1-4-1-1: تشكيل مجلس الإدارة:

المساهمون هم من يملكون الشركات المساهمة، وعددهم في الشركات المساهمة كبير، لذلك لا يمكن لهم أن يديروا الشركة بشكل مباشر، لذلك يقوم المساهمون بإدارة الشركات المساهمة بشكل غير مباشر من خلال مجلس الإدارة الذي ينتخبونه.

حيث يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة للشركة المساهمة من قبل الهيئة العامة للشركة، ويجب ألّا يقلّ عدد أعضائه عن خمسة ولا يزيد على ثلاثة عشر (وفقا لما يحدده النظام الأساسي للشركة بهذا الخصوص)، ويجوز أن يكون العضو شخصاً اعتبارياً يمثله شخص طبيعي أو أكثر يسميه لهذا الغرض، كما يجوز أن يكون عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير المساهمين على ألا تتجاوز نسبتهم ثلث عدد أعضاء المجلس، وتكون مدة ولاية هذا المجلس أربع سنوات ما لم يحدد النظام الأساسي مدة أقل. وعلى مجلس الادارة أن يدعو الهيئة العامة للشركة للاجتماع خلال التسعين يوماً الأخيرة من مدة ولايته لتنتخب مجلس إدارة يحل محله، مع استمراره في عمله إلى حين انتخاب مجلس الإدارة الجديد في حال تأخر انتخابه لأي سبب من الأسباب، يشترط في ذلك ألا تزيد مدة التأخير في أي حالة من الحالات على تسعين يوم من تاريخ انتهاء مدة المجلس القائم.

ملاحظة مهمة: أجاز قانون الشركات أن ينص النظام الأساسي على منح المساهم أو المساهمين الذين يمتلكون ما لا يقل عن 10 بالمئة من أسهم الشركة الحق بتعيين عضو أو أكثر في مجلس الإدارة بنسبة ما يملكونه من الأسهم على أن ينزل عددهم من مجموع أعضاء مجلس الادارة وألا يتدخل أو يتدخلوا في انتخاب الأعضاء الباقين.

ملاحظة مهمة أخرى: يجب أن يحدد النظام الاساسي للشركة عدد الأسهم التي يجب على عضو مجلس الادارة تملكها للتأهل لعضوية المجلس مع جواز استكمال هذا النصاب في مدة ثلاثين يوماً من يوم الانتخاب في حال عدم تحققه عند

الانتخاب. حيث يتم حفظ هذه الأسهم لدى الشركة لقاء ايصال وتوضع عليها اشارة **الحبس**، ويعتبر هذا الحبس رهناً لمصلحة الشركة ولضمان المسؤوليات المترتبة على مجلس الادارة ويشار إلى ذلك في سجل الأسهم الممسوك لدى الشركة. وهذه العملية تترك انطباعاً محاسبياً بطبيعة الحال عند عرض قائمة المركز المالي (الميزانية) من خلال ضرورة الإفصاح عن الأسهم المحبوسة.

وعند الحديث عن مجلس الإدارة لا بدّ من الإشارة إلى أن لمجلس الإدارة دور محوري في نظام حوكمة الشركات بما يضمن حقوق المساهمين جميعاً وحقوق أصحاب المصلحة مع الشركة، وضمان تحقيق أهداف الشركة وحمايتها من الإخفاق.

1-4-1-2: مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة:

عند تولي مجلس الإدارة لإدارة الشركة المساهمة المغفلة ينتخب رئيساً للمجلس ونائباً للرئيس، ويمكن أن يتم توزيع العمل بين جميع أعضاء المجلس وفقاً لطبيعة أعمال الشركة، كما يمكن أن يتم تفويض عضو أو لجنة أو أكثر من بين أعضائه للقيام بعمل معين أو أكثر أو الإشراف على وجه من وجوه أنشطة الشركة.

ويمكن تلخيص واجبات مجلس الإدارة بالنقاط التالية:

- وضع الأنظمة الداخلية للشركة لتنظيم الأمور المالية والمحاسبية والإدارية.
- اعتماد سياسة الإفصاح الخاصة بالشركة ومتابعة تطبيقها وفقاً لمتطلبات تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.
- إعداد الميزانية السنوية العامة للشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات النقدية والإيضاحات حولها مقارنة مع السنة المالية السابقة، مصدقة جميعها من مدقق حسابات الشركة.
- إعداد التقرير السنوي لمجلس الإدارة عن أعمال الشركة خلال السنة المنقضية والتوقعات المستقبلية للسنة القادمة، بما يفيد مقدرة الشركة على الاستمرار في ممارسة الأنشطة المحددة لها بالنظام الأساسي مع ما يدعم ذلك من افتراضات أو مسوغات وشرح لحساب الأرباح والخسائر.

- اقتراح توزيع الأرباح.
- اتخاذ القرارات المتعلقة بفتح فروع للشركة أو وكلاء أو ممثلين لها داخل سورية وخارجها.
- استعمال الاحتياطات أو المخصصات بما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم التشريعي والأنظمة المحاسبية.
- تعيين مديري وموظفي الشركة الرئيسيين وإنهاء خدمتهم.

وفي هذا الإطار فإن قرارات مجلس الإدارة تصدر بأغلبية أصوات الحاضرين والممثلين ما لم يحدد النظام الأساسي نسبة أعلى، وتكون هذه القرارات ملزمة لجميع أعضائه.

1-4-1-3: اجتماعات مجلس الإدارة:

تحدد شروط اجتماعات مجلس الإدارة ومواعيدها في النظام الأساسي ويجب ألا تقل اجتماعات المجلس عن مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر. ويكون عقد الاجتماع في مركز إدارة الشركة أو في المكان الذي يحدده المجلس لاجتماعه القادم، مع إمكانية عقده خارج سورية في حال كان هناك إجماع على ذلك من قبل أعضاء المجلس.

ويمكن أن يجتمع مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة بدعوة خطية من رئيسه أو نائبه في حالة غيابه أو بناء على طلب خطي يقدمه ربع أعضائه على الأقل إلى رئيس المجلس، يبينون فيه الأسباب الداعية لعقد الاجتماع، ويكون من حق الأعضاء الدعوة لانعقاد المجلس بشكل مباشر إذا لم يوجه رئيس المجلس أو نائبه الدعوة للمجلس للاجتماع خلال سبعة أيام من تاريخ تسلمه طلب الانعقاد.

ويحدد النظام الأساسي للشركة كيفية الحضور والتصويت والإنابة في اجتماعات مجلس الإدارة، وبالعموم ووفق قانون الشركات لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه ما لم يحدد النظام الاساسي عدداً أعلى، مع عدم جواز قيام أي عضو بإنابة شخص ليس عضو في المجلس، وفي حال تمت إنابة شخص من المجلس فإن هذا الشخص لا يحق له أن ينوب عن شخص آخر.

كما ذكر قانون الشركات السوري محددات إسقاط العضوية واستقالة وإقالة أعضاء مجلس الإدارة.

ويتم تنظيم جدول الاجتماعات وتدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة والقرارات في سجل خاص موقّع من قبل رئيس وأعضاء المجلس الحاضرين، وتسجيل أي اعتراض من قبل أي عضو مشفوعاً بالسبب مع توقيعه على هذا الاعتراض.

1-4-2: الإدارة التنفيذية:

يقوم مجلس الادارة بتعيين مدير تنفيذي أو أكثر ورئيس لمديري الشركة التنفيذيين يكون له أو لهم حق التوقيع عن الشركة مجتمعين أو منفردين حسبما يفوضهم بذلك مجلس الإدارة، ولمجلس الإدارة الحق بعزل أي منهم بقرار يصدر عنه. ويقوم مجلس الإدارة بتحديد تعويضات المديرين التنفيذيين ورئيس المديرين التنفيذيين.

ولم يسمح قانون الشركات السوري أن يقوم أي عضو في مجلس الادارة بوظيفة مدير تنفيذي أو رئيس المديرين التنفيذيين أو تولي أي وظيفة ذات أجر أو تعويض في الشركة المساهمة المغفلة العامة.

ويقوم المدير التنفيذي بتولي مسؤوليات إشرافية بغرض إدارة أعمال الشركة، من خلال تنسيق أعمال المديرين في المستويات الإدارية الأدنى للحصول على أفضل نتائج ضمن سياق استراتيجية الشركة.

وفيما يلي شكل توضيحي لتسلسل المسؤوليات الإدارية في الشركات المساهمة:

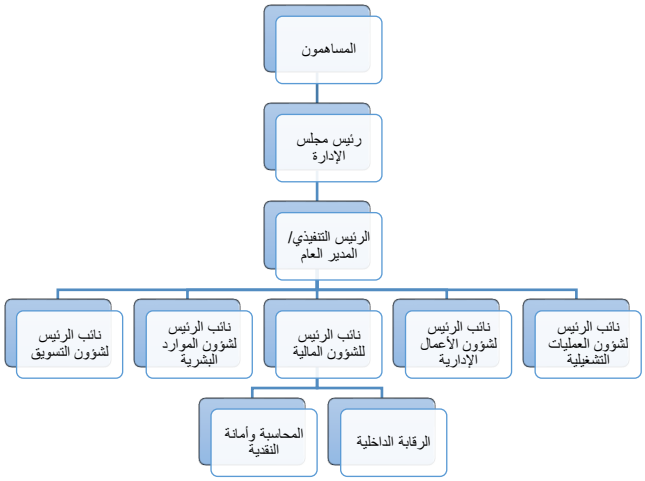

الشكل رقم (1-1): دليل المسؤوليات الإدارية في الشركات المساهمة

1-5: رأس مال الشركات المساهمة، وأنواع وقيم الأسهم:

ندرس في هذا الجزء من الفصل الأول المفاهيم المختلفة المرتبطة برأس المال في الشركات المساهمة وأنواع الأسهم والقيم المختلفة للسهم، وإن هذا الجزء من الفصل الأول مهم جداً كمدخل مفاهيمي يساعد في فهم المعالجات المحاسبية التي سيتم تناولها في الفصول اللاحقة.

1-5-1: مفاهيم رأس مال الشركات المساهمة:

عند التكلّم عن أي مشروع اقتصادي فإن هذا بالضرورة يرتبط بوجود رأس مال، أي مبالغ مستثمرة من قبل المُلّاك في المشروع بغرض الحصول على أرباح أو تحمل خسائر.

وهناك خصوصية لرأس المال في الشركات المساهمة حيث أن رأس المال في هذه الشركات يتم تقسيمه إلى حصص متساوية يتم تسمية كل حصة منها (سهم)، وإنّ هذا النوع من الشركات يرتبط مع عدد أكبر من الملاك (المساهمين) كلّ منهم يملك جزء من الشركة بقدر ما يملكه من أسهم. ويتمّ عرضه ضمن حقوق الملكية، وتعرّف حقوق الملكية في الشركات المساهمة على أنها حقوق حملة الأسهم أو رأس مال الشركة.

ومن المفاهيم الأساسية التي يجب أن نعرفها بخصوص رأس مال الشركات المساهمة هي ما تم تضمينها في الشكل التالي رقم (1-2):

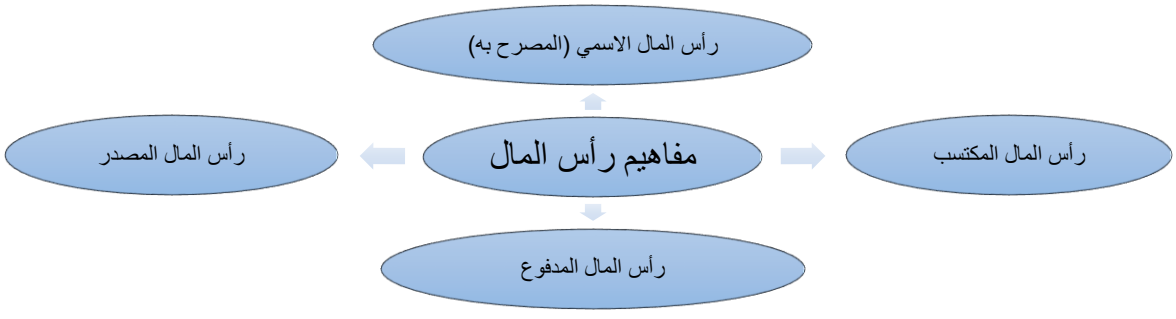

الشكل رقم (1-2): مفاهيم رأس مال الشركات المساهمة

وفيما يلي شرح تفصيلي لهذه المفاهيم المرتبطة برأس مال الشركات المساهمة:

1- رأس المال الاسمي أو المصرح به:

وهو عبارة عن مجموع القيمة الاسمية لعدد أسهم رأس المال (عادية أو ممتازة) التي يسمح للشركة بأن تصدرها وفق ما هو محدد بعقد تأسيس الشركة أو النظام الأساسي للشركة.

فيتم حساب رأس المال الاسمي من خلال ضرب عدد الأسهم المسموح بإصدارها في القيمة الاسمية للسهم.

ويتم تحديد رأس المال الاسمي أو المصرح به بناءً على دراسة الجدوى الاقتصادية للشركة وذلك حسب احتياجاتها التمويلية للقيام بالعمليات الاستثمارية في المدى القصير والطويل، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار للحاجة المستقبلية للتمويل عند تحديد رأس المال الاسمي في النظام الأساسي للشركة تداركاً لحاجة مستقبلية لزيادة رأس المال وما يرافقها من إجراءات تنظيمية وقانونية.

وليس بالضرورة أن تصدر الشركة كامل الأسهم المصرح (المسموح) لها بإصدارها مباشرة عند التأسيس، بل من الممكن أن تقوم بإصدارها على دفعات حسب حاجاتها التمويلية.

ويتم الإفصاح عن رأس المال الاسمي في التقارير المالية.

2- رأس المال المصدر:

يمثل مجموع القيمة الاسمية لعدد الأسهم التي بيعت وأصدرت بها شهادات أسهم لحملة الأسهم.

وكما ذكرنا فإنه ليس بالضرورة أن يتساوى رأس المال المصدر مع رأس المال الاسمي أو المصرح به، فقد يكون رأس المال المصدر أقل من رأس المال الاسمي عندما لا تقوم الشركة بإصدار جميع الأسهم المصرح بها، وفي هذه الحالة سيكون هناك رأس مال غير مصدر (يمثل القيمة الاسمية لعدد الأسهم المصرح بها والتي لم تقم الشركة بإصدارها بعد، وهو عبارة عن الفرق بين قيمة رأس المال الاسمي أو المصرح به وقيمة رأس المال المصدر).

3- رأس المال المدفوع:

يمثل المبلغ الذي قام المساهمون بدفعه فعلياً مقابل الأسهم التي قاموا بشرائها أو الاكتتاب بها.

ومن الممكن أن يكون رأس المال المدفوع مختلف عن رأس المال المصدر، وهذا الاختلاف يكون بسبب محدّدين هما:

- اختلاف القيمة البيعية للسهم عن القيمة الاسمية: وهنا نواجه وجود مصطلح "رأس المال الإضافي" والذي يمثل الفرق بين القيمة البيعية للأسهم وقيمتها الاسمية، وفي حال حدوث مثل هذه الحالة يكون رأس المال المدفوع أكبر من رأس المال المصدر.
- الاكتتاب على الأسهم المصدرة ووجود أقساط لم يتم سدادها من قبل المساهمين بعد. وفي هذه الحالة يكون رأس المال المدفوع أقل من رأس المال المصدر.

4- رأس المال المكتسب:

وهي الأرباح المحتجزة التي حققتها الشركة نتيجة أعمالها والتي لم يتم توزيعها على المساهمين، بل تقرّر إبقاؤها وإعادة استثمارها في الشركة، إضافة للاحتياطيات القانونية والنظامية والتي سيتم دراستها بشكل أكثر تفصيلاً في الفصل الرابع عند دراسة توزيع الأرباح.

1-5-2: مفهوم وخصائص السهم:

يمكن أن نعرِّف السهم بأنّه: صك أو وثيقة يثبت حصة المساهم في رأس مال الشركة المساهمة، ويعطي حامله مجموعة من الحقوق، وله أنواع مختلفة، وخصائص متنوعة.

1-5-2-1: خصائص السهم:

من أهم خصائص السهم ما يلي:

1- **إمكانية تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية:** أي بيع الأسهم وشراؤها بحرية وفق ضوابط السوق المالي، ويعتبر التداول من أهم خصائص السهم، فإذا نصّ نظام الشركة الأساسي على عدم قابلية السهم للتداول فقدت الشركة صفتها المساهمة، دون أن ننسى وجود حالات يُمنع فيها التداول بموجب قانون الشركات السوري والنظام الأساسي للشركة من

خلال وضع إشارة حبس على الأسهم التالية: أسهم المؤسسين لحين انقضاء ثلاث سنوات على شهر الشركة، أسهم ضمان عضوية مجلس الإدارة خلال فترة العضوية وحتى بعد ستة أشهر تلي تاريخ انقضاء العضوية، أسهم زيادة رأس المال العينيّة لحين انقضاء ثلاث سنوات على المصادقة على الزيادة.

2- **المساواة في الحقوق والالتزامات للمساهمين في الشركة المساهمة:** حيث أن المساهمين الذين يحملون نفس النوع من الأسهم متساويين في الحقوق والالتزامات لتساوي قيمة الأسهم، دون أن ننسى شرط أن يحملوا نفس نوع الأسهم وبالتالي اختلاف الحقوق والالتزامات باختلاف أنواع الأسهم وهذا ما سيتوضح في الفقرات القادمة من هذا الفصل.

3- **تحديد مسؤوليات المساهم في الشركة المساهمة:** حيث تقتصر مسؤولية المساهم عن ديون الشركة المساهمة بمقدار حصته من رأس مال الشركة المساهمة فقط، والتي تتحدّد بقيمة الأسهم التي يملكها.

4- **عدم القابلية للتجزئة:** فلا يمكن للمساهم أن يشتري نصف سهم مثلاً، وبالتالي من المتوقع أن يطالب شخص واحد بالحقوق المرتبطة بكل سهم، وقد أجاز قانون الشركات السوري للورثة الاشتراك في ملكية السهم الواحد بحكم الخلفية فيه لمورثهم أو في ملكية أكثر من سهم واحد من تركة مورثهم على أن يختاروا في الحالتين أحدهم ليمثلهم تجاه الشركة وإذا تخلفوا عن ذلك خلال المدة التي يحددها لهم مجلس الإدارة يسمي المجلس أو رئيس جلسة الهيئة العامة أحد الورثة.

1-5-2-2: أسباب شراء المستثمرين للأسهم:

يقبل المستثمرون على شراء الأسهم لسببين أساسيين، هما:

1- استثمار المدخرات: حيث يهدف المستثمرون من احتفاظهم بالأسهم أن يحصلوا على ما تدفعه لهم الشركة على شكل توزيعات أرباح تحققت من أعمال الشركة المساهمة.

2- المضاربة: يشتري المستثمرون الأسهم متوقعين أن قيمتها سوف تزداد عبر الزمن وبالتالي يمكن بيعها مستقبلاً بربح.

1-5-3: أنواع الأسهم:

يمكن للشركة المساهمة أن تصدر أنواعاً عديدة من أسهم رأس المال، ويدفعها لذلك رغبتها في الحصول على أكبر قدر

ممكن من الأموال التي ترغب باستثمارها، حيث أن إصدارها لأنواع مختلفة من الأسهم يكون تلبيةً لرغبات المستثمرين المختلفة، ويمكن تصنيف أنواع الأسهم على الشكل التالي:

1- على أساس طبيعة الملكية: أسهم اسمية وأسهم لحاملها.

2- على أساس طريقة سداد قيمة الأسهم: أسهم نقدية وأسهم عينية وأسهم منحة.

3- على أساس الحقوق المرتبطة بالسهم: أسهم عادية وأسهم ممتازة وأسهم تمتع.

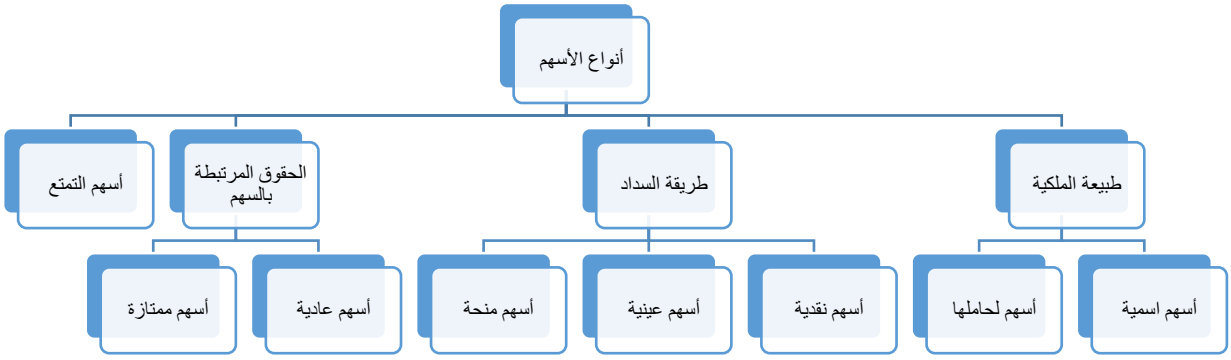

الشكل رقم (1-3): أنواع الأسهم

وفيما يلي عرض لهذه الأنواع:

1-5-3-1: أنواع الأسهم على أساس طبيعة الملكية:

وقد ذكرنا أنها تنقسم وفق هذا الأساس إلى نوعين هما: الأسهم الاسمية والأسهم لحاملها.

1-5-3-1-1: الأسهم الاسمية: هي الأسهم التي تحمل اسم المساهم، ويتم إثبات ملكيته لها في سجل المساهمين لدى الشركة، بما في ذلك عدد الأسهم التي يمتلكها وأوراقها وأرقامها والقيمة المدفوعة منها، وأي بيانات أخرى تتعلق بها، وبالتالي عملية التداول تقتضي تسجيل عملية التنازل عن السهم في سجل تنازلات تُعدّه الشركة لهذا الغرض، ويحق لأي مساهم الاطلاع على سجل المساهمين، وفرضت المادة 91 من قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 أن تكون أسهم الشركات

اسمية.

1-5-3-1-2: الأسهم لحاملها: هي الأسهم التي لا تحمل اسم المساهم، وإنما يذكر في صك السهم بأن السهم لحامله، ويتم نقل الملكية بالمناولة (التسليم من يد إلى أخرى)، ويتم اعتبار حامل السهم هو المالك في نظر الشركة، وكما ذكرنا فإن قانون الشركات السوري يفرض أن تكون الأسهم اسمية ولا يسمح بالأسهم لحاملها.

1-5-3-2: أنواع الأسهم على أساس طريقة سداد قيمة الأسهم:

1-5-3-2-1: الأسهم النقدية: هي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها نقداً إلى الشركة، وقد يتم سداد المقابل النقدي لها دفعة واحدة أو على عدة أقساط تبعاً لحاجة الشركة إلى الأموال خلال فترة التأسيس. وقد فرض قانون الشركات السوري أن يتم إثبات تسديد الأسهم النقدية بموجب إيصالات مصرفية.

1-5-3-2-2: الأسهم العينيّة: هي الأسهم التي يتم الوفاء بقيمتها عن طريق تقديم موجودات عينيّة كالأراضي والمباني وغيرها من الموجودات عدا النقدية. وقد أكد قانون الشركات السوري على وجوب تسليم المقدمات العينية أو نقل ملكيتها للشركة خلال ستين يوم من تاريخ إعلان تأسيس الشركة نهائياً، وألا تصدر الشركة الأسهم العينيّة لأصحابها إلا بعد تسليم هذه المقدمات أو نقل ملكيتها الى الشركة، إضافة لتحديد القانون لشروط تقييم الموجودات العينيّة التي يتم تقديمها سداداً للأسهم العينيّة.

1-5-3-2-3: أسهم المنحة: وهي الأسهم التي لا يتولّد عن إصدارها حصول تدفق نقدي أو عيني داخل إلى الشركة بشكل مباشر، وهي الأسهم التي يتم منحها للمساهمين القدامى عند زيادة رأس المال في الشركات المساهمة من خلال تحويل رأس المال المكتسب إلى رأس مال أساسي، فيتمّ منح المساهمين القدامى أسهم منحة مجانيّة بنسبة حصصهم في رأس المال المكتسب.

1-5-3-3: أنواع الأسهم على أساس الحقوق المرتبطة بالسهم:

1-5-3-3-1: الأسهم العادية: هي أكثر أنواع الأسهم شيوعًا، وتمثل الإصدار الرئيسي في معظم الشركات المساهمة.

وهي الأسهم التي تعطي أصحابها حقوقاً والتزامات متساوية دون أن يكون لها أي امتياز أو أفضلية من أي نوع، ولأصحاب الأسهم العادية الحق في استلام الأرباح التي تقرر الجمعية العامة للمساهمين توزيعها كل عام، وفي حال عدم توزيع أرباح للأسهم العادية فإنه لا يحق لأصحاب الأسهم العادية المطالبة بأية توزيعات أرباح.

ويمكن تحديد الحقوق التي تنشأ من امتلاك الأسهم العادية وفق الآتي:

- حق التملك: حيث أن السهم العادي يعني أن حامله يمتلك جزء من رأس مال الشركة المساهمة، وبالتالي يكون له حق في حصة من فائض تصفية أصول الشركة على التزاماتها، وفقا لحصته في أسهم رأس المال.
- حق تداول الأسهم: من حق مالك السهم العادي أن يبيعه في أي وقت، ولا يمكن إجباره على التنازل عنه إلا برغبته؛ وهنا يجب ألا ننسى الحالات التي تمنع تداول الأسهم بشكل مؤقت وفق القانون، والتي تذكرها المادة 96 من قانون الشركات رقم 29 لعام 2011.
- حق الاكتتاب في الإصدارات الجديدة من الأسهم.
- حق الحصول على حصته من توزيعات الأرباح التي تقرر الجمعية العامة للمساهمين توزيعها على أساس السهم الواحد.
- حق الانتخاب والترشح لعضوية مجلس الإدارة: حيث يتمتع مالك الأسهم العادية بحق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من خلال المشاركة في إدارة الشركة من خلال التصويت في الاجتماعات التي تعقدها الجمعية العمومية للشركة.
- حق حضور جلسات الجمعية العامة للمساهمين: حيث لمالك السهم حق حضور جلسات الجمعية العامة للمساهمين العادية وغير العادية، ومناقشة القرارات والأفكار التي يتم طرحها للتصويت، والتصويت عليها بحسب نسبة عدد الأسهم التي يمتلكها.
- حق الحصول على المعلومات الخاصة بأنشطة الشركة وإدارتها، من خلال الاطلاع على دفاتر الشركة وقوائمها المالية وتقارير مجلس الإدارة وتقارير مدققي الحسابات.

ولا بدّ من الإشارة هنا إلى أنّ حملة الأسهم العادية يتعرّضون لدرجة أكبر من المخاطرة بالمقارنة مع حملة الأسهم الممتازة

والدائنين.

1-5-3-3-2: الأسهم الممتازة: وقد حدّد قانون الشركات 29 لعام 2011 مفهومها على الشكل التالي: "أسهم الامتياز تمنح أصحابها حق الأولويّة إما في استيفاء مبالغ مقطوعة أو نسبة ثابتة من قيمة أسهمهم إضافةً إلى ما ينوب هذه الأسهم من الأرباح أو في استعادة رأس المال عند تصفية الشركة أو في كل منهما أو أي ميزة أخرى"، وبالتالي هي نوع من أسهم رأس المال تتمتع بميزات وحقوق لا تتمتع بها الأسهم العادية، وتتعلق هذه المزايا بواحدة أو أكثر من النواحي التالية:

- الأولوية عند إجراء توزيعات في الأرباح.
- الأولوية في حالة تصفية الشركة.
- القابلية للتحويل إلى أسهم عادية.

وبالتالي فإنّ اختلاف المزايا التي يمكن أن تتمتع بها الأسهم الممتازة يفضي إلى وجود أنواع فرعية من الأسهم الممتازة، وفق ما يلي (موضحة في الشكل رقم 1-4):

1. أسهم ممتازة بالأرباح.
2. أسهم ممتازة في السداد عند التصفية.
3. أسهم ممتازة يمكن تحويلها إلى أسهم عادية.
4. أسهم ممتازة يمكن استدعاؤها.

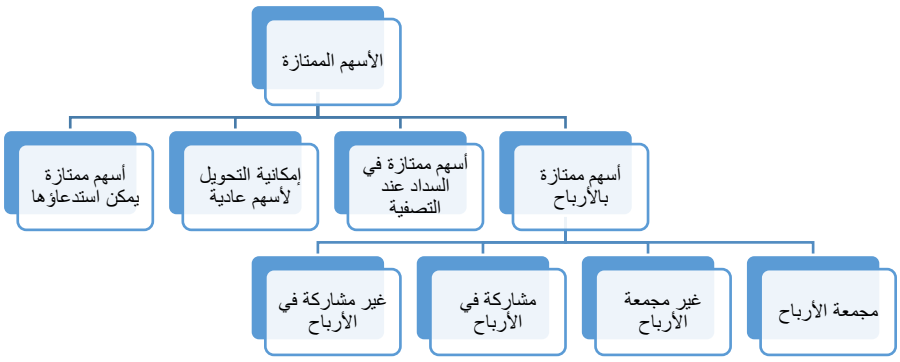

الشكل (1-4): الأنواع الفرعية للأسهم الممتازة

وفيما يلي شرح مفصل لهذه الأنواع الفرعية:

1- الأسهم الممتازة بالأرباح: تعني أن حملة الأسهم الممتازة يحصلون على توزيعات أرباح محددة عن كل سهم قبل حصول حملة الأسهم العادية على أية أرباح، واستيعاب هذا النوع من الأسهم الممتازة مهم جداً في إطار تحضيرنا المفاهيمي لدراسة المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح في الفصل الرابع من هذا المقرر، والذي سنتعرّف فيه على التأثير العملي للامتياز بالأرباح على الإجراءات المحاسبية.

والأسهم الممتازة بالأرباح يمكن أن تكون:

- مُجمِّعة الأرباح أو غير مُجمِّعة الأرباح؛
- مشاركة في الأرباح أو غير مشاركة في الأرباح.

أ- الأسهم الممتازة مُجمِّعة الأرباح: هي أسهم ممتازة يكون لها حقّ تراكمي في الحصول على توزيعات الأرباح الأساسية، أي لا يسقط هذا الحق في السنة التي لا يتمّ فيها توزيع أرباح، وهذا يرتّب على الشركات أن تدفع أرباح الأسهم الممتازة المجمَّعة والتي لم يتقرَّر توزيعها في السنوات السابقة قبل إجراء أي توزيعات على حملة الأسهم العادية.

ب- الأسهم الممتازة غير مُجمِّعة الأرباح: هي أسهم ممتازة تفقد حقها في الحصول على أرباح عند عدم الإعلان عن توزيعات أرباح. وهذا يجعل الأسهم الممتازة غير مُجمِّعة الأرباح غير مشجعة بالنسبة إلى المستثمرين، وبالتالي نجد أنه من النادر إصدارها من قبل الشركات.

ج- الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح: هي أسهم ممتازة تمنح مالكها حق أن يشارك مالك السهم العادي في أيّة أرباح توزَّع بعد أن يحصل السهم العادي على أرباح تساوي المعدّل التفضيلي للسهم الممتاز. وقد تكون المشاركة في الأرباح كاملة أو جزئية.

د- الأسهم الممتازة غير المشاركة في الأرباح: هي أسهم ممتازة تمنح مالكها حق أولوية الحصول على الأرباح قبل السهم العادي فقط، وذلك يعني أنه لا يستحق أي توزيعات إضافية زيادة على المعدل التفضيلي مهما بلغت التوزيعات للأسهم العادية.

وهنا نلاحظ أن الأسهم الممتازة يمكن أن تكون:

- مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح؛
- أو مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح؛
- أو غير مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح؛
- أو غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.

ملاحظة: الأسهم العادية هي دوماً غير مجمعة الأرباح ومشاركة بالكامل في الأرباح.

2- أسهم ممتازة في السداد عند التصفية: هي أسهم ممتازة تمنح صاحبها حق الأولوية في الحصول على القيمة الاسمية لأسهمهم أو على قيمة محددة لكل سهم قبل حملة الأسهم العادية في حال التصفية النهائية للشركة.

3- أسهم ممتازة يمكن تحويلها إلى أسهم عادية: لحامل هذه الأسهم حق تحويل أسهمه إلى أسهم عادية وفقًا لمعدّل معين، حيث أنه عندما تصبح الشركة في حالة ازدهار فإن هذا يرفع القيمة السوقية لأسهمها العادية، وتتزايد عندئذ توزيعاتها. في هذه الحالة فإن المستثمر الذي يشتري أسهماً ممتازة قابلة للتحويل بدلاً من الأسهم العادية يضمن الحصول على التوزيعات بدرجة كبيرة من خلال حق التحويل، كما يمكنه من الاشتراك في أي زيادة جوهرية في القيمة السوقية للأسهم العادية. وهذا يساعد الشركة في جذب مزيد من الاستثمارات على شكل أسهم ممتازة.

4- أسهم ممتازة يمكن استدعاؤها: للشركة المساهمة التي تصدر هذا النوع من الأسهم الممتازة الحق في استدعائها وسداد قيمتها إلى أصحابها متى تشاء وذلك على أساس سعر معين يكون بالطبع أكبر من سعر الإصدار الأصلي كتعويض للمساهم، وهذا قد يكون مدخل إلى النوع الثالث من الأسهم على أساس الحقوق الممنوحة لحامل السهم وهو أسهم التمتع.

1-5-3-3-3: أسهم التمتع: هي الأسهم التي تمنحها الشركة المساهمة لأصحاب الأسهم التي تم شراؤها واستهلاكها من قبل الشركة، ويستفيد أصحاب أسهم التمتع من جميع الحقوق التي يستفيد منها أصحاب الأسهم العادية ماعدا استرداد قيمة السهم الاسمية عند تصفية الشركة.

1-5-4: قيم الأسهم:

يمكن أن يكون للسهم أكثر من قيمة لكل منها مفهوم ودلالة معينة، ومن الضروري معرفة هذه القيم والمفاهيم التي تحملها كل قيمة، ويتضمن الشكل التالي رقم (1-5) تمييز بين القيم المختلفة للسهم:

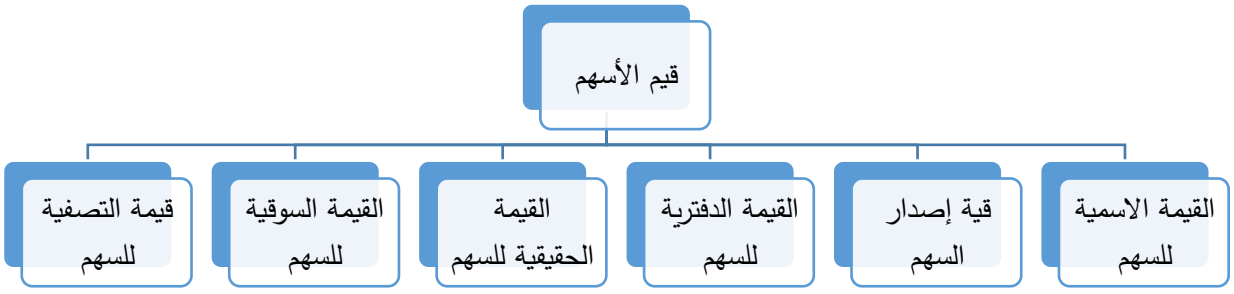

الشكل (1-5): قيم الأسهم

وفيما يلي شرح تفصيلي للمفاهيم المرتبطة بقيم الأسهم:

أولاً: القيمة الاسمية للسهم: هي القيمة المذكورة على صك السهم، وهذه القيمة مهمة حيث أن رأس المال المصرح به يحسب على أساس القيمة الاسمية لمجموع الأسهم، ويحدد عقد تأسيس الشركة عادةً عدد الأسهم التي يصرح للشركة بإصدارها ونوعها، ويحدد أيضاً القيمة الاسمية لكل سهم؛ علماً أن قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 حدد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمئة ليرة سورية فقط.

ثانياً: قيمة إصدار السهم (سعر الإصدار): هي القيمة التي يصدر بها السهم، وقد منع قانون الشركات السوري إصدار الأسهم بأقل من قيمتها الاسمية سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال، إلا أنه سمح بإصدار الأسهم بأكثر من قيمتها الاسمية. والفرق بين سعر الإصدار والقيمة الاسمية للسهم يسمى "علاوة إصدار" (مثلاً: لنفرض القيمة الاسمية للسهم 100 ل.س وكانت قيمة الإصدار 120 ل.س، فهنا تكون علاوة الإصدار 20 ل.س)، ويتم إظهار قيمة علاوة الإصدار لمجموع الأسهم المصدرة ضمن حساب خاص يسمى "رأس المال الإضافي أو رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية"، ويعتبر عنصر أساسي من عناصر حقوق ملكية حملة الأسهم في قائمة المركز المالي للشركات المساهمة. مع ملاحظة أنه

عند زيادة رأس المال وعندما تكون القيمة السوقية للسهم أعلى من قيمته الاسمية فإنه يتم إصدار الأسهم بعلاوة إصدار.

ثالثاً: القيمة الدفترية للسهم: وتمثل نصيب السهم من صافي أصول (موجودات) الشركة كما تظهرها قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة المساهمة، حيث أن صافي قيمة أصول (موجودات) الشركة= إجمالي أصول (موجودات) الشركة– إجمالي التزامات الشركة، وبعد حساب صافي قيمة أصول الشركة يتم حساب القيمة الدفترية للسهم من خلال تقسيم صافي أصول الشركة (والتي تمثل "حقوق الملكية") على عدد الأسهم المصدرة، والقيمة الدفترية للسهم قد تزيد أو تقل عن قيمته تبعاً لنتيجة أعمال الشركة عن الفترات المالية من تاريخ إصدار الأسهم حتى تاريخ إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) التي يتم حساب قيمة السهم الدفترية على أساسها؛ ففي حال كانت الشركة ناجحة في أعمالها وتحقق أرباحاً، فإن جزءاً من هذه الأرباح يتم حجزه عادةً في صورة احتياطيات وأرباح محتجزة، وفي هذه الحالة فإن القيمة الدفترية للسهم تكون أعلى من قيمته الاسمية. أما إذا كانت أعمال الشركة غير ناجحة وتحقق خسائر فإن صافي موجوداتها في هذه الحالة (حقوق الملكية) يقل بمقدار الخسارة، وبالتالي فإن القيمة الدفترية للسهم تكون أقل من القيمة الاسمية.

بالتالي فإن القيمة الدفترية للسهم هي القيمة التي تؤخذ من الدفاتر والسجلات المحاسبية للشركة المساهمة، ويتم تحديدها اعتماداً على البيانات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية.

رابعاً: القيمة الحقيقية للسهم: تمثل القيمة الحقيقية للسهم نصيبه من صافي موجودات الشركة بعد إعادة تقييم الأصول (الموجودات) حسب الأسعار السوقية أو الجارية، أي بعد أخذ تقلبات الأسعار في الحسبان، وكذلك بعد إعادة تقويم الالتزامات لإظهار الالتزامات الحقيقية على الشركة. ومن خلال قسمة صافي الموجودات في الشركة بعد إعادة تقييمها على عدد الأسهم المصدرة نصل إلى القيمة الحقيقية للسهم.

خامساً: القيمة السوقية للسهم: تتمثل في السعر الذي يمكن أن يباع ويشترى به السهم في سوق الأوراق المالية، ومنطقياً فإنه من المفترض أن تتساوى القيمة السوقية للسهم مع قيمته الحقيقية، ولكن هناك عوامل مختلفة تؤثر على القيمة السوقية للسهم، مثل الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة وعامل العرض والطلب إضافة لعوامل ترتبط بوضع الشركة المالي الحالي

والمتوقع مثل الأرباح المحققة، والأرباح المتوقع تحقيقها، ونصيب السهم من التوزيعات؛ وتُعدُّ القيمة السوقية للسهم من أهم قيم السهم بالنسبة لكل من المساهم الحالي والمستثمر المحتمل. وتتغيَّر القيمة السوقية من لحظة لأخرى ويتم تتبعها وفق مؤشرات السوق المالي.

سادساً: قيمة التصفية للسهم: هي القيمة التي يحصل عليها مالك السهم عند تصفية الشركة تصفية فعلية. ويتم حساب قيمة التصفية للسهم من خلال توزيع ناتج التصفية (القيمة المحصلة من بيع الأصول وتحصيل الحقوق بعد سداد جميع التزامات الشركة تجاه الآخرين) على الأسهم المصدرة، وتتأثر قيمة التصفية للسهم في حال كان هناك إصدار لأسهم عادية فقط أو كان هناك إصدار لأسهم ممتازة.

فإذا كان لدى الشركة أسهم عادية فإنّ ناتج التصفية يكون بالكامل من حق حملة الأسهم العادية، وبالتالي تتحدّد قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة بقسمة ناتج التصفية على عدد الأسهم العادية.

أمّا إذا كانت الشركة قد أصدرت أسهماً عادية وأسهماً ممتازة، فإنّ قيمة التصفية للسهم الممتاز تتحدّد وفقاً للشروط المنصوص عليها في عقد الإصدار، وبعد تحديد حصة الأسهم الممتازة من ناتج التصفية يتم تحديد قيمة التصفية للسهم العادي، وتحسب في هذه الحالة بقسمة (ناتج التصفية مخصوماً منها حقوق الأسهم الممتازة) على عدد الأسهم العادية.

المراجع المستخدمة في الفصل الأول:

المراجع باللغة العربية:
"قانون الشركات" الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011.
اسماعيل ، اسماعيل؛ وعربيد، نضال؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة شركات الأموال" . منشورات جامعة دمشق ، نظام التعليم المفتوح، برنامج المحاسبة ، سورية.
دشلي، كمال؛ وياسين، ايام. 2016. "محاسبة الشركات (2)". منشورات جامعة حماه، سورية.
عثمان، أحمد يوسف. 2013. "محاسبة شركات الأموال". جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
عربيد، نضال؛ وحمادة، رشا؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة الشركات". منشورات جامعة دمشق، سورية.

أسئلة الفصل الأول

1) أسئلة صح / خطأ *True/False*

	السؤال	صح	خطأ
1	تعدّ الشركات المساهمة النوع الأهم من بين شركات الأموال وأكثرها انتشاراً	✓	
2	مسؤولية المساهم في شركات الأموال تتجاوز حصته في الشركة لتصيب أمواله الخاصة.		✓
3	وفاة المساهم في شركات الأموال تعني بالضرورة انتهاء كيان الشركة.		✓
4	طبيعة شركات الأموال تؤدي إلى وجود سوية إدارية للشركة أفضل من شركات الأشخاص	✓	
5	من الأفضل أن يكون المدير التنفيذي للشركة المساهمة هو أحد أعضاء مجلس الإدارة		✓
6	أسهم التمتع تتيح تمتع المساهم بحصة أعلى عند توزيع الأرباح.		✓
8	لا يجوز إصدار الأسهم العينية قبل تسليم المقدمات العينية أو نقل ملكيتها إلى الشركة	✓	
9	يعد العرض والطلب من العوامل المؤثرة على القيمة الدفترية للسهم		✓
10	رأس المال الإضافي يمثل قيمة علاوة الإصدار لمجموع الأسهم	✓	

2) أسئلة خيارات متعددة *Multiple Choices*

1-:تتميز الشركات المساهمة عن الشركات محدودة المسؤولية، بـ:

أ) وجود أكثر من مالك. ب) تنحصر مسؤولية المالك بمقدار حصته في رأس المال.

ج) إمكانية طرح أسهمها للاكتتاب العام. د) يتوزع رأس المال إلى حصص متساوية.

2- الأسهم التي تلزم الشركة المساهمة بأن تدفع لها الأرباح التي لم يتم توزيعها في السنوات السابقة قبل القيام بأي توزيعات على الأسهم الأخرى هي:

أ) أسهم تمتع. ب) أسهم ممتازة مجمعة الأرباح.

ج) أسهم عادية د) أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح.

3- الأسهم العادية هي دوماً:

أ) مجمعة الأرباح. ب) غير مجمعة الأرباح.

ج) مشاركة في الأرباح د) ب وج

4- إذا علمت أن الميزانية لشركة الزاوي في تاريخ 2019/12/31 كانت على الشكل التالي:

المبلغ	الموجودات	المبلغ	الالتزامات وحقوق الملكية
15,000,000	الموجودات طويلة الأجل	10,000,000	رأس المال (100,000 سهم)

10,000,000	الموجودات المتداولة	2,000,000	أرباح محتجزة
		3,000,000	احتياطيات
		2,000,000	مخصصات
		7,000,000	قرض طويل الأجل
		1,000,000	دائنون
25,000,000	**المجموع**	**25,000,000**	**المجموع**

وبناء عليه فإن القيمة الاسمية للسهم هي:

أ) 100 ل.س
ب) 200 ل.س
ج) 120 ل.س
د) 150 ل.س

وتكون القيمة الدفترية للسهم هي:

أ) 100 ل.س
ب) 200 ل.س
ج) 120 ل.س
د) 150 ل.س

الفصل الثاني: تأسيس الشركات المساهمة وإصدار الأسهم

2-1: الإصدار النقدي للأسهم:

في حال كان إصدار الأسهم نقداً ودفعة واحدة فإنّ المعالجة المحاسبية لهذه العملية تكون من خلال جعل حساب النقدية مدين بالزيادة الحاصلة في هذا الأصل بقيمة الأسهم المصدرة والمباعة، مقابل دائنيّة حساب رأس المال بالزيادة الحاصلة في حقوق الملكية نتيجة إصدار الأسهم سواء كانت هذه الأسهم عادية أو ممتازة، وتكون قيمة رأس المال مساوية للقيمة الاسمية للأسهم المصدرة.

ويكون القيد:

(قيمة الأسهم المصدرة والمباعة) من حـ/ النقدية

(قيمة الأسهم المصدرة والمباعة) إلى حـ/ رأس المال – أسهم ...

ملاحظة 1: عند تسجيل القيد وبالنسبة للطرف الدائن يجب ألا ننسى التمييز بين أنواع الأسهم سواء عادية أو ممتازة.

ملاحظة 2: عملية إصدار الأسهم الممتازة لا تتم مع تأسيس الشركة، إنما يتم إصدارها بعد عمل الشركة.

ملاحظة 3: قد تتمّ عملية البيع للأسهم بأعلى من قيمتها الاسمية، وفي هذه الحالة يظهر رأس المال بمقدار القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، ونجعل حساب رأس المال الإضافي دائناً بالفرق (الزيادة في القيمة البيعية للأسهم عن القيمة الاسمية).

ويكون القيد:

(القيمة المتحصلة من بيع الأسهم المصدرة) من حـ/ النقدية

إلى مذكورين

(القيمة الاسمية للأسهم المصدرة) حـ/ رأس المال –أسهم...

(الفرق بين القيمة البيعية والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة) حـ/ رأس المال الإضافي

مثال 2-1:

في 2020/2/1 قامت شركة الزاوي المساهمة بإصدار 250,000 سهم عادي، وكانت القيمة الاسمية للسهم الواحد هي 100 ل.س، وتم بيع الأسهم بالقيمة الاسمية وسدد المساهمون القيمة نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة.

الحل:

نلاحظ من نص المثال أن الأسهم أصدرت وبيعت بالقيمة الاسمية، أي لا يوجد اختلاف بين القيمة البيعية والقيمة الاسمية، فيكون القيد الذي نثبته في هذه الحالة على الشكل التالي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2020/2/1	من حـ/ النقدية		25,000,000
	إلى حـ/ رأس المال- أسهم عادية	25,000,000	
	إصدار 250,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س وبيعها بالقيمة الاسمية		

وتظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) لشركة الزاوي المساهمة بتاريخ 2020/2/1 على الشكل التالي:

التزامات وحقوق ملكية	المبلغ	كلي
حقوق الملكية		
رأس المال –أسهم عادي (250,000سهم×100)	25,000,000	
إجمالي حقوق الملكية		**25,000,000**

مثال 2-2:

في 2020/3/1 قامت شركة الخير المساهمة بإصدار 250,000 سهم (225,000 سهم عادي و25,000 سهم ممتاز)، ولنفرض أنه تم الإصدار والبيع للنوعين بالقيمة الاسمية للسهم الواحد والبالغة 100 ل.س، وسدد المساهمون القيمة نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة.

الحل: نلاحظ من نص المثال أن الأسهم أصدرت وبيعت بالقيمة الاسمية، أي لا يوجد اختلاف بين القيمة البيعية والقيمة الاسمية، ولكن هنا لدينا نوعين من الأسهم من المفترض أن نقوم بالتمييز بينهما، نظراً إلى أنّ كل نوع يرتب حقوق ومسؤوليات مختلفة مستقبلاً، فيكون القيد الذي نثبته في هذه الحالة على الشكل التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
25,000,000		من حـ/ النقدية	2020/3/1
		إلى مذكورين	
	22,500,000	حـ/ رأس المال– أسهم عادية	
	2,500,000	حـ/ رأس المال– أسهم ممتازة	
		إصدار 225,000 سهم عادي و25,000 سهم ممتاز بقيمة اسمية 100 ل.س وبيعها بالقيمة الاسمية	

وفي هذه الحالة تظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) لشركة الخير المساهمة بتاريخ 2020/3/1 على الشكل التالي:

كلي	المبلغ	التزامات وحقوق ملكية
		حقوق الملكية
	22,500,000	رأس المال –أسهم عادية (225,000سهم×100)
	2,500,000	رأس المال– أسهم ممتازة (25,000سهم×100)
25,000,000		إجمالي حقوق الملكية

مع ملاحظة إمكانية عرض إجمالي رأس المال دون تفصيل ضمن قائمة المركز المالي (الميزانية)، ولكن في هذه الحالة نرفق إيضاح مع قائمة المركز المالي يُظهِر تفاصيل رأس المال.

مثال 2–3:

في المثال الأول (2–1)، لنفترض أنه بتاريخ 2021/2/1 قامت شركة الزاوي المساهمة بإصدار 100,000 سهم عادي جديدة، بقيمة اسمية للسهم الواحد 100 ل.س، ولكن تم بيع الأسهم بقيمة 125 ل.س للسهم الواحد، وقد سدد المساهمون

القيمة نقداً.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة.

الحل: نلاحظ من نص المثال أنه كان لدي رأس مال (25,000,000) كله أسهم عادية، والإصدار الجديد كان بنفس نوع الأسهم وهي أسهم عادية، أي ليس هناك أكثر من نوع يقتضي التمييز بينهما.

ولكن الأسهم الجديدة المصدرة تم بيعها بقيمة أعلى من القيمة الاسمية، أي يوجد اختلاف بين القيمة البيعية والقيمة الاسمية يبلغ (125ل.س–100 ل.س = 25 ل.س)، ويتم اعتبار هذا الفرق كعلاوة إصدار (25 ل.س لكل سهم)، ومجموع قيم علاوة الإصدار لكامل الأسهم المصدرة ندرجها ضمن حساب رأس المال الإضافي.

فيصبح رأس المال الاسمي بعد الإصدار الجديد= عدد الأسهم العادية المصدرة القديمة والجديدة × القيمة الاسمية للسهم = (100,000 + 250,000) × 100 = 35,000,000 ل.س.

ويكون رأس المال الإضافي =عدد الأسهم العادية الجديدة × علاوة الإصدار للسهم = 100,000×25= 2,500,000 ل.س.

فيكون القيد الذي نثبته بالنسبة للإصدار الجديد على الشكل التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
12,500,000		من حـ/ النقدية	2020/10/1
		إلى مذكورين	
	10,000,000	حـ/ رأس المال– أسهم عادية	
	2,500,000	حـ/ رأس المال الإضافي– أسهم عادية	
		إصدار 100,000 سهم عادي جديد بقيمة اسمية 100 ل.س وبيعها بسعر 125 ل.س	

وفي هذه الحالة تظهر حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) لشركة الزاوي المساهمة بتاريخ 2021/2/1 –مع افتراض وجود أرباح محتجزة تبلغ 2,500,000 ل.س– على الشكل التالي:

التزامات وحقوق ملكية	جزئي	كلي

		حقوق الملكية
	35,000,000	رأس المال –أسهم عادية (350,000سهم×100)
	2,500,000	رأس المال الإضافي– أسهم عادية (100,000سهم×25)
	37,500,000	رأس المال المدفوع
	2,500,000	الأرباح المحتجزة
40,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

2-2: طرح الأسهم للاكتتاب العام:

يمكن أن تقوم الشركة المساهمة بتجميع الأموال من أجل الاستثمار من خلال طرح الأسهم للاكتتاب العام، وتمرّ عملية طرح الأسهم للاكتتاب العام بالمراحل التالية:

- الاكتتاب على الأسهم ودفع قسط الاكتتاب.
- تخصيص الأسهم.
- استكمال دفع قيمة السهم من خلال دفع الأقساط المتبقية والحصول على شهادة اسمية بملكية السهم.

2-2-1: المحددات القانونية لطرح الأسهم للاكتتاب العام:

2-2-1-1: محددات حصة المؤسسين من الأسهم المطروحة للاكتتاب:

أجاز قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 للمؤسسين أن يكتتبوا بجزء من الأسهم، دون أن يكون لهم الحق بالاكتتاب بالأسهم المطروحة على الاكتتاب العام خلال الفترة الأولى للاكتتاب، ويكتتب المؤسسون ضمن الشروط التالية:

- ألا يقلّ الجزء الذي يكتتب به المؤسسون عن 10% ولا يزيد عن 75% من كامل رأسمال الشركة.
- وألا تزيد حصة الشخص الواحد من المؤسسين –ينطبق ذلك على المساهمين أيضاً– على 10% من رأس مال الشركة.

– وأن يقوموا بتسديد ما لا يقل عن 40% من قيمة الأسهم التي اكتتبوا بها بعد التصديق على النظام الاساسي للشركة. ويتم بعد ذلك الإعلان عن طرح باقي الأسهم للاكتتاب العام وبدء عملية الاكتتاب بها، وتكون الشركة في هذه الحالة "شركة مساهمة مغفلة عامة".

2-2-1-2: إجراءات الإعلان عن طرح الأسهم للاكتتاب العام:

عند طرح أسهم الشركة على الجمهور للاكتتاب عليها يجب الإعلان عن هذا الطرح في صحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل قبل عشرة أيام على الأقل من تاريخ بدء الاكتتاب.

ويجب أن يتضمن الإعلان المعلومات التالية: اسم الشركة؛ غاية الشركة ورأسمالها ونوع الأسهم والعدد المطروح منها للاكتتاب وقيمة السهم الاسمية وعلاوة الإصدار –إن وجدت–؛ المقدمات العينيّة–إن وجدت– وقيمة هذه المقدمات استناداً لتقرير التقييم؛ تاريخ بدء الاكتتاب ومدة الاكتتاب والجهة التي يتم لديها الاكتتاب، ولا يجوز أن تقلّ مدة الاكتتاب عن عشرين يوماً ولا أن تتجاوز تسعين يوماً؛ إمكانية الحصول على نسخة من النظام الاساسي للشركة ونسخة عن نشرة الإصدار لدى الجهة التي يتم لديها الاكتتاب؛ رقم وتاريخ موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بطرح الأسهم على الاكتتاب العام. وبالنسبة لنشرة الإصدار المذكورة أعلاه فقد أوجب قانون الشركات السوري على الشركة عند طرح أسهمها على الاكتتاب العام أن توفر للمكتتبين مجاناً نشرة إصدار توافق عليها هيئة الأوراق والأسواق المالية.

2-2-1-3:عملية الاكتتاب على الأسهم:

يجري الاكتتاب على أسهم الشركات المساهمة المغفلة في مصرف أو أكثر وتدفع لديه قيمة الأسهم المكتتب عليها وتقيد في حساب للشركة.

ويكون الاكتتاب على وثيقة تتضمن المعلومات التالية: (اسم المكتتب؛ وعدد الأسهم التي اكتتب بها؛ قبول المكتتب بنظام الشركة الاساسي؛ الموطن الذي اختاره المكتتب على أن يكون في سورية؛ جميع المعلومات الأخرى الضرورية)، ويقوم المكتتب أو من يمثله بتوقيع هذه الوثيقة وتسليمها إلى الجهة المكتتب لديها، ويدفع قيمة الأسهم التي اكتتب بها مقابل إيصال

يتضمن (اسم المكتتب، وموطنه المختار لتبليغه بالأمور المتعلقة بالشركة، وتاريخ الاكتتاب، وعدد الأسهم، والمبلغ المدفوع، وإقراراً منه باستلام نسخة عن النظام الاساسي للشركة، وغير ذلك من البيانات الضرورية).

مع ملاحظة أنّه لا يحق للمكتتب بعد إتمام هذه المعاملة الرجوع عن اكتتابه. والانتباه للإجراءات اللازم اتخاذها في بعض الحالات الخاصة التي يمكن مصادفتها عند الاكتتاب المذكورة فيما يأتي:

أولاً: الإجراءات في حال لم يتم الاكتتاب على كامل رأس المال المطروح للاكتتاب:

أجاز قانون الشركات للمؤسسين في حال لم يتم الاكتتاب على كامل الأسهم المعروضة أن يكتتبوا على الأسهم المتبقية أو أن يسمحوا لمتعهد تغطية أو لشركات الوساطة المرخصة من هيئة الأوراق والأسواق المالية بتغطية هذه الأسهم خلال مهلة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الاكتتاب؛ وفي حال لم يقم المؤسسون بذلك فإنّه يمكن أن يتم اعتبار الشركة مؤسسة برأس المال المكتتب به في حال تحققت الشروط التالية:

- ألا يقلّ عدد المساهمين عن 25 مساهم؛
- ألا يقلّ رأس المال المكتتب به عن 75% من رأس المال المطروح للاكتتاب؛
- وألا يقلّ رأس المال عن الحد الادنى الذي يحدّده وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك وفق ما نصّ عليه قانون الشركات؛
- أن يتمّ إقرار ذلك من قبل الهيئة العامة التأسيسية.

وفي حال انتهت مدة الاكتتاب الأولى ولم تتحقق الحالتين السابقتين فإنه يمكن تمديد ميعاد الاكتتاب بموافقة وزارة التجارة الداخلية وهيئة الأوراق والأسواق المالية لمدة لا تتجاوز 90 يوم، وبعد انتهاء التمديد في حال لم يصل رأس المال المكتتب به إلى 75% من رأس المال المطروح للاكتتاب ضمن شرط ألّا يقل عن رأس المال المحدد من قبل وزير التجارة الداخلية فإنّه يجب على المؤسسين الرجوع عن التأسيس.

ثانياً: إجراءات الرجوع عن التأسيس:

في حال لم توافق الهيئة العامة التأسيسية على تأسيس الشركة نهائياً أو في حال العدول عن التأسيس فإنّه يجب على لجنة المؤسسين خلال 21 يوم من تاريخ انتهاء الاكتتاب أو من تاريخ عدم موافقة الهيئة العامة التأسيسية على تأسيس الشركة أن تتقدم بطلب الى وزارة التجارة الداخلية لطي قرار التصديق على النظام الأساسي، وعدم تقديم هذا الطلب يرتّب على لجنة المؤسسين فائدة على مبالغ الاكتتاب بالمعدّل الأقصى المسموح به قانوناً اعتباراً من تاريخ انقضاء مهلة الـ21 يوم.

وعند الرجوع عن التأسيس تقوم الجهات التي تمّ الاكتتاب لديها –بعد تبلغها قرار الطي– بإعادة المبالغ المدفوعة من قبل المكتتبين إلى أصحابها كاملةً بموجب ايصالات الاكتتاب. ويتم إعادة تسجيل المقدمات العينيّة على اسم مقدّم الحصة العينيّة. ويكون المؤسسون ومجلس الإدارة والجهات التي تمّ الاكتتاب لديها مسؤولين على وجه التضامن عن إعادة المبالغ المكتتب بها كاملة عند وجوب إعادتها، وفي هذه الحالة يتحمّل المؤسسون جميع نفقات تأسيس الشركة.

ثالثاً: الإجراءات عند تجاوز الاكتتاب لعدد الأسهم المطروحة:

إذا كان عدد الأسهم المكتتب عليها أكبر من عدد الأسهم المطروحة فقد أوصى قانون الشركات السوري بتوزيع هذه الأسهم الزيادة غرامة بين المكتتبين على أن يُراعى في ذلك جانب المكتتبين بعدد ضئيل، يعني هذا الكلام أن يتمّ تخصيص صغار المكتتبين بجميع الأسهم التي اكتتبوا بها حرصاً على عدم تقليل حصتهم أكثر، وتخصيص كبار المكتتبين بباقي الأسهم المطروحة للاكتتاب حسب نسبة عدد الأسهم التي اكتتبوا عليها إلى العدد الإجمالي للأسهم المكتتب عليها بعد تنزيل ما تم تخصيصه لصغار المكتتبين.

الأسهم المخصصة لكل مساهم= عدد الأسهم المطروحة وغير المخصصة× عدد الأسهم التي اكتتب بها المساهم/ عدد الأسهم المكتتب بها المتبقية= (عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب – عدد الأسهم المخصصة لصغار المكتتبين) × عدد الأسهم التي اكتتب بها المساهم /(عدد الأسهم المكتتب بها– عدد الأسهم المخصصة لصغار المكتتبين)

مثال 2– 4:

تم طرح 1,000 سهم للاكتتاب العام، تم الاكتتاب على 1,300 سهم، منها 200 سهم لصغار المكتتبين تم تخصيصهم

بكامل الأسهم التي اكتتبوا بها.

المطلوب: احسب عدد الأسهم التي يجب تخصيصها للمساهم محمود الذي اكتتب بـ 110 سهم.

الحل: عدد الأسهم المخصصة للمساهم محمود = (200 − 1,000) × 110 / (200 − 1,300) = 800×110/1,100= 80 سهم. أما بالنسبة لباقي الأسهم التي اكتتب بها المساهم محمود ولم يتم تخصيصه بها والبالغة 30 سهم فإنّه يتم استخدام قيمتها لتغطية قيمة أقساط الأسهم المخصّصة والمطلوب دفعها من قبل المساهم محمود.

2-2-1-4: تخصيص الأسهم:

تتم عملية تخصيص الأسهم المكتتب عليها من قبل لجنة المؤسسين بالنسبة للاكتتاب الأول أو مجلس إدارة الشركة لاحقاً، وذلك خلال 30 يوم من تاريخ انتهاء مهلة الاكتتاب، ثم تقوم الجهة التي قامت بالتخصيص بتوجيه كتاب مسجل إلى كل مكتتب يتضمن إشعاراً بعدد الأسهم التي تم تخصيصه بها.

ويتم إصدار أسناد مؤقتة بالمبالغ المدفوعة وإعادة المبالغ الفائضة عن قيمة الأسهم المخصصة للمكتتبين إلى أصحابها خلال مدة 60 يوم من تاريخ شهر الشركة، مع تحميلهم فائدة عن أي تأخير في رد المبالغ الفائضة خلال الفترة القانونية.

وتقوم الجهة التي قامت بالتخصيص بإعلام وزارة التجارة الداخلية وهيئة الأوراق والأسواق المالية بنتائج الاكتتاب من خلال جدول يتضمن أسماء المكتتبين ومقدار الأسهم التي اكتتب كل منهم فيها وعدد الأسهم التي تم تخصيصهم بها.

وعند تسديد كامل قيمة السهم أو الأسهم المكتتب بها يتم إعطاء المساهم شهادة اسمية نهائية تتضمن البيانات التالية (اسم الشركة ورأس مالها ورقم سجلها التجاري؛ قيمة السهم الاسمية؛ اسم المساهم ورقمه؛ عدد الأسهم التي تتضمنها الشهادة؛ رقم الشهادة؛ تواقيع المفوضين بالتوقيع).

وتحتفظ الشركة المساهمة المغفلة بسجل خاص للمساهمين، يتولى مسؤوليته مجلس إدارة الشركة، ويحق لأي مساهم أن يطّلع على هذا السجل، ويتضمن هذا السجل البيانات التالية: (اسم المساهم ورقمه وجنسيته وموطنه المختار للتبليغ؛ عدد الأسهم التي يملكها المساهم وفئتها؛ جميع الوقوعات التي تحدث على أسهم المساهم من بيع أو هبة أو حجز أو رهن أو أي

قيود ... وغيرها).

وإنّ حيازة أي شخص للسهم لا تعني أنه صار لهذا الشخص حق فيه حتى يقوم بقيد ذلك في سجل الشركة، وكذلك الأمر بالنسبة لأي تصرف أو حجز أو رهن على السهم فإنه لا يعتبر نافذاً تجاه الشركة أو المساهمين أو الغير ما لم يتم قيده في سجل الشركة.

2-2-2: المعالجة المحاسبية لطرح الأسهم للاكتتاب العام:

في الشكل التالي (2-1) يمكن أن نلخص فيه العمليات التي تتم وصولاً لتحصيل رأس مال الشركة المساهمة، حيث تختلف المعالجة المحاسبية حسب الاحتمال الذي يتحقق من بينها:

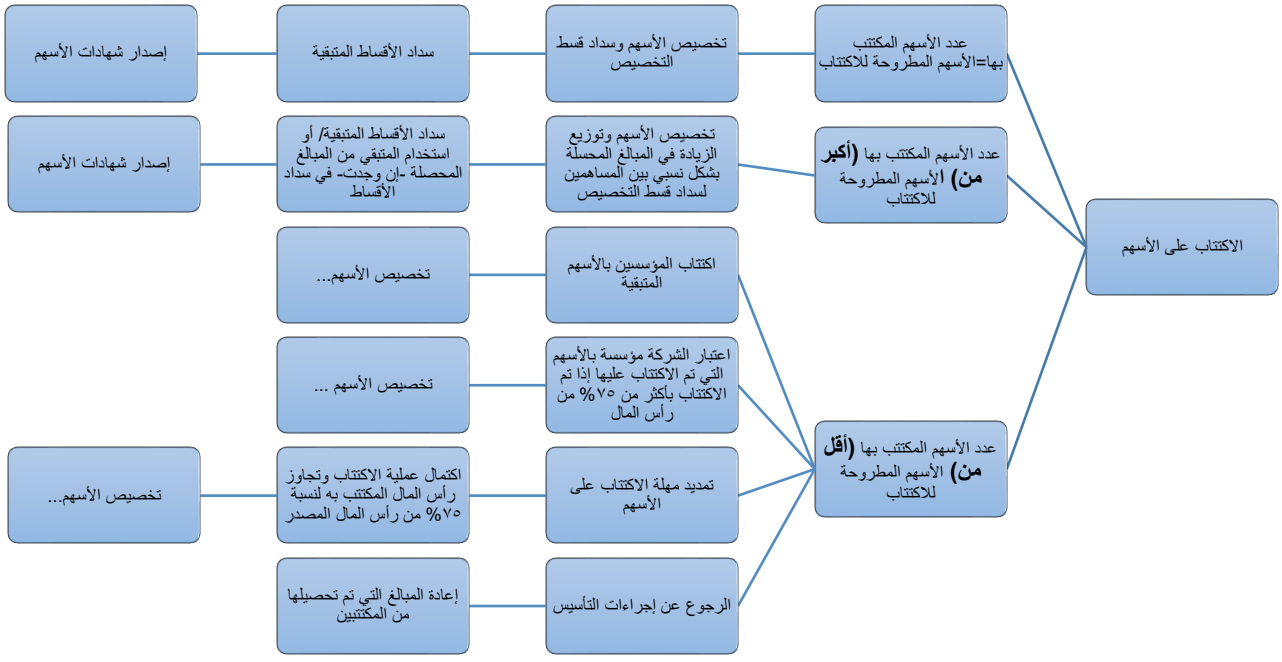

الشكل (2-1): مراحل طرح الأسهم للاكتتاب العام

بجميع الحالات يتم إثبات المرحلة الأولى التي تتم فيها عملية الاكتتاب على الأسهم وتحصيل المبالغ من خلال إشعار مصرفي، بقيد محاسبي يظهر مديونية "حـ/ المصرف–اكتتاب" (حيث لا يتم فتح حساب جاري قبل تأسيس الشركة)، مقابل

دائنيّة "حـ/اكتتابات محصلة–أسهم ..." (حيث نميز في هذا الحساب نوعية السهم الذي يرتبط بالاكتتابات المحصلة، ونلاحظ لا يظهر حساب رأس المال في هذه المرحلة كون الشركة لا تكون قد تأسّست بعد). ويكون القيد:

(مجموع المبالغ التي تم تحصيلها في مرحلة الاكتتاب) من حـ/ المصرف–اكتتاب

(مجموع المبالغ التي تم تحصيلها في مرحلة الاكتتاب) إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم ...

وبعدها تختلف المعالجة المحاسبية حسب نتيجة الاكتتاب التي تندرج ضمن أحد الاحتمالات الثلاثة التالية:

الاحتمال الأول: تساوي عدد الأسهم المكتتب بها مع عدد الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام:

في هذا الاحتمال تتم المعالجة وفق المراحل التالية:

1- تخصيص الأسهم على المكتتبين: حيث يتم تأسيس الشركة ويظهر حساب رأس المال، فيتم نقل المبالغ المحصلة من حـ/ المصرف–اكتتاب إلى حـ/ المصرف –جاري، وتحويل الاكتتابات المحصلة إلى حـ/ رأس المال، وتكون القيود:

(عدد الأسهم المكتتب بها× قيمة قسط الاكتتاب) من حـ/ المصرف–جاري

(عدد الأسهم المكتتب بها× قيمة قسط الاكتتاب) إلى حـ/ المصرف –اكتتاب

(عدد الأسهم المكتتب بها× قيمة قسط الاكتتاب) من حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم ...

(عدد الأسهم المكتتب بها× قيمة قسط الاكتتاب) إلى حـ/ رأس المال– أسهم ...

2- استحقاق قسط التخصيص وتحصيله: عند استحقاق قسط التخصيص نسجل القيد:

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة قسط التخصيص) من حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة قسط التخصيص) إلى حـ/ رأس المال – أسهم...

وعند تحصيل القسط من خلال إيداع المساهم للقيمة في الحساب الجاري للشركة المفتوح لدى المصرف، نثبت عملية التحصيل من خلال القيد:

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة قسط التخصيص) من حـ/ المصرف– جاري

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة قسط التخصيص) إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص

3- استحقاق القسط الأخير وتحصيله: عند استحقاق القسط نسجل القيد:

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة القسط) من حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط أخير

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة القسط) إلى حـ/ رأس المال – أسهم...

وعند تحصيل القسط من خلال إيداع المساهم للقيمة في الحساب الجاري للشركة المفتوح لدى المصرف، نثبت عملية التحصيل من خلال القيد:

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة القسط) من حـ/ المصرف– جاري

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة القسط) إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط أخير

الاحتمال الثاني: عدد الأسهم المكتتب بها أكبر من عدد الأسهم المطروحة على الاكتتاب العام:

في هذا الاحتمال تتم المعالجة وفق المراحل التالية:

1- تخصيص الأسهم على المكتتبين: تختلف المعالجة هنا عن المعالجة في الاحتمال الأول بأن الاكتتابات المحصلة يتم تحويلها إلى حـ/ رأس المال بمقدار رأس المال المطروح للاكتتاب، والمبالغ الإضافية التي تم الاكتتاب بها يتم تمييزها ضمن حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة، وتكون القيود:

(عدد الأسهم المكتتب بها× قيمة قسط الاكتتاب) من حـ/ المصرف–جاري

(عدد الأسهم المكتتب بها× قيمة قسط الاكتتاب) إلى حـ/ المصرف –اكتتاب

(عدد الأسهم المكتتب بها× قيمة قسط الاكتتاب) من حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم ...

إلى مذكورين

(عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب × قيمة قسط الاكتتاب) حـ/ رأس المال– أسهم ...

(عدد الأسهم الإضافية المكتتب بها× قيمة قسط الاكتتاب) حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة

ويتم استخدام الاكتتابات المحصلة بالزيادة لتغطية الأقساط الأخرى من خلال توزيعها بشكل نسبي على المكتتبين.

2- استحقاق قسط التخصيص وتحصيله: عند استحقاق قسط التخصيص نسجل القيد:

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة قسط التخصيص) من حـ/ أقساط تحت التحصيل- قسط تخصيص

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة قسط التخصيص) إلى حـ/ رأس المال – أسهم...

وعند تحصيل القسط، يتم استخدام الاكتتابات المحصلة بالزيادة، وتحصيل باقي قيمة القسط من خلال إيداع مصرفي من قبل المساهم في حال كانت قيمة الاكتتابات المحصلة بالزيادة لا تغطي كامل قيمة قسط التخصيص، نثبت عملية التحصيل من خلال القيد:

من مذكورين

(×××) حـ/ الاكتتابات المحصلة بالزيادة

(×××) حـ/ المصرف- جاري

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة قسط التخصيص) إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل- قسط تخصيص

3- استحقاق القسط الأخير وتحصيله: عند استحقاق القسط نسجل القيد:

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة القسط) من حـ/ أقساط تحت التحصيل- قسط أخير

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة القسط) إلى حـ/ رأس المال – أسهم...

وعند تحصيل القسط، في حال كان هناك جزء متبقي من قيمة الاكتتاب المحصلة بالزيادة، فإنه يتم استخدامها في تغطية قيمة القسط، وتحصيل المتبقي من خلال إيداع المساهم للقيمة في الحساب الجاري للشركة المفتوح لدى المصرف، ونثبت عملية التحصيل من خلال القيد:

من مذكورين

(×××) حـ/ الاكتتابات المحصلة بالزيادة

(×××) حـ/ المصرف– جاري

(عدد الأسهم المخصصة على المساهمين × قيمة القسط) إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط أخير

الاحتمال الثالث: أن يكون عدد الأسهم المكتتب بها أقل من عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب:

وفي حال تحقق هذا الاحتمال يكون هناك عدة خيارات:

1- اكتتاب المؤسسين بالأسهم المتبقية، أو تمديد فترة الاكتتاب بحيث يتم الاكتتاب على كامل الأسهم المطروحة للاكتتاب: وتكون في هذه الحالة المعالجة المحاسبية مشابهة للمعالجة في الاحتمال الأول.

2- تأسيس الشركة بما تم الاكتتاب به: ويتم ذلك إذا تم التوافق على ذلك وكان رأس المال المكتتب به يزيد عن 75% من رأس المال المصدر، وهنا تكون المعالجة المحاسبية مشابهة للمعالجة في الاحتمال الأول من ناحية التخصيص واستكمال الأقساط، بناء على عدد الأسهم المكتتب بها، ولكن سيترك هذا الأمر أثر على قائمة المركز المالي (الميزانية) حيث سيكون رأس المال المدفوع حكماً أقل من رأس المال المصدر.

3- الرجوع عن إجراءات التأسيس: وهنا يجب أن يتم إعادة المبالغ التي تم تحصيلها من المكتتبين بالأسهم، ويكون القيد:

(×××) من حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم...

(×××) إلى حـ/ المصرف – اكتتاب

وسنعرض فيما يلي أمثلة عن الحالات السابقة:

مثال 2-5:

قامت شركة الزاوي المساهمة بطرح 1,000,000 سهم عادي على الاكتتاب العام، بقيمة اسمية للسهم بلغت 100 ل.س، تم الاكتتاب بكامل الأسهم المطروحة، وتم الدفع على الشكل التالي:

- 40% من قيمة السهم تدفع كقسط اكتتاب خلال الفترة من 2019/1/1 لغاية 2019/2/15.

- 20% من قيمة السهم تدفع كقسط تخصيص خلال الفترة من 2019/3/15 لغاية 2019/4/15.
- 20% من قيمة السهم تدفع كقسط ثالث خلال الفترة من 2019/7/1 لغاية 2019/8/1.
- 20% من قيمة السهم تدفع كقسط رابع وأخير خلال الفترة من 2019/11/15 لغاية 2019/12/15.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة لعملية إصدار الأسهم وسداد الأقساط التي تمت في مواعيدها دون تأخير.

الحل:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2019/1/1 حتى 2019/2/15	من حـ/ المصرف– اكتتاب إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	40,000,000	40,000,000
سداد 40% من القيمة الاسمية البالغة 100 ل.س كقسط اكتتاب على 1,000,000 سهم مطروحة للاكتتاب العام			
2019/2/15	من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية	40,000,000	40,000,000
تأسيس الشركة المساهمة وتحويل المبالغ المحصلة كقسط اكتتاب إلى رأس مال للشركة			
2019/2/15	من حـ/ المصرف– جاري إلى حـ/ المصرف – اكتتاب	40,000,000	40,000,000
تحويل المبالغ المودعة ضمن الحساب المصرفي (اكتتاب) إلى الحساب الجاري للشركة المساهمة			
2019/3/15	من حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية	20,000,000	20,000,000
إثبات استحقاق قسط التخصيص البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
2019/4/15	من حـ/ المصرف – جاري إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص	20,000,000	20,000,000
إثبات تحصيل قسط التخصيص البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
2019/7/1	من حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط ثالث		20,000,000

	20,000,000	إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
إثبات استحقاق القسط الثالث البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
20,000,000		من حـ/ المصرف – جاري	2019/8/1
	20,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط ثالث	
إثبات تحصيل القسط الثالث البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
20,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط أخير	2019/11/15
	20,000,000	إلى حـ/ رأس المال– أسهم عادية	
إثبات استحقاق القسط الأخير البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
20,000,000		من حـ/ المصرف – جاري	2019/12/15
	20,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير	
إثبات تحصيل القسط الأخير البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			

مثال 2–6:

بفرض في المثال السابق (المثال 2–5) كان عدد الأسهم التي تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور قد بلغت 1,550,000 سهم.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة لعملية إصدار الأسهم وسداد الأقساط التي تمت في مواعيدها دون تأخير.

الحل:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
62,000,000		من حـ/ المصرف– اكتتاب	2019/1/1 حتى
	62,000,000	إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	2019/2/15
سداد 40% من القيمة الاسمية البالغة 100 ل.س كقسط اكتتاب على 1,550,000 سهم تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور			
62,000,000		من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية	2019/2/15
		إلى مذكورين	

		حـ/ رأس المال – أسهم عادية حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة	40,000,000 22,000,000
تأسيس الشركة المساهمة وتحويل المبالغ المحصلة كقسط اكتتاب بما يوازي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب إلى رأس مال للشركة، واعتبار المبالغ المحصلة الإضافية كاكتتابات محصلة بالزيادة			
62,000,000		من حـ/ المصرف– جاري إلى حـ/ المصرف – اكتتاب	62,000,000	2019/2/15
تحويل المبالغ المودعة ضمن الحساب المصرفي (اكتتاب) إلى الحساب الجاري للشركة المساهمة			
20,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية	20,000,000	2019/3/15
إثبات استحقاق قسط التخصيص البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
20,000,000		من حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص	20,000,000	2019/4/15
إثبات استخدام جزء من رصيد الاكتتابات المحصلة بالزيادة لسداد قسط التخصيص البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
20,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط ثالث إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية	20,000,000	2019/7/1
إثبات استحقاق القسط الثالث البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
2,000,000 18,000,000		من مذكورين حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة حـ/ المصرف – جاري إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط ثالث	20,000,000	2019/8/1
إثبات استخدام المتبقي من رصيد الاكتتابات المحصلة بالزيادة وتحصيل المتبقي من القسط الثالث البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
20,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط أخير إلى حـ/ رأس المال– أسهم عادية	20,000,000	2019/11/15

إثبات استحقاق القسط الأخير البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
20,000,000		من حـ/ المصرف – جاري	2019/12/15
	20,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير	
إثبات تحصيل القسط الأخير البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			

مثال 2-7:

بفرض أن الأسهم التي طرحتها شركة الزاوي في (المثال 2-5) كان منها 10% أسهم ممتازة (100,000 سهم ممتاز)، والباقي أسهم عادية (900,000 سهم عادي) بنفس القيمة الاسمية (100 ل.س). وأن عدد الأسهم التي اكتتب بها الجمهور بلغت 1,000,000 سهم عادي، و180,000 سهم ممتاز، علماً أن الأقساط تسدد بنفس النسب المذكورة في المثال السابق بالنسبة للأسهم العادية والممتازة.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة لعملية إصدار الأسهم وسداد الأقساط التي تمت في مواعيدها دون تأخير.

الحل:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
47,200,000		من حـ/ المصرف- اكتتاب	2019/1/1 حتى
		إلى مذكورين	2019/2/15
	40,000,000	حـ/ اكتتابات محصلة- أسهم عادية	
	7,200,000	حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم ممتازة	
سداد 40% من القيمة الاسمية البالغة 100 ل.س كقسط اكتتاب على 1,000,000 سهم عادي و180,000 سهم ممتاز تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور			
40,000,000		من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية	2019/2/15
		إلى مذكورين	
	36,000,000	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	4,000,000	حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة- أسهم عادية	

7,200,000		من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم ممتازة	2019/2/15
	4,000,000	إلى مذكورين	
	3,200,000	حـ/ رأس المال – أسهم ممتازة	
		حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة– أسهم ممتازة	
تأسيس الشركة المساهمة وتحويل المبالغ المحصلة كقسط اكتتاب بما يوازي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب إلى رأس مال للشركة، واعتبار المبالغ المحصلة الإضافية كاكتتابات محصلة بالزيادة، مع التمييز بين الأسهم العادية والأسهم الممتازة			
47,200,000		من حـ/ المصرف– جاري	2019/2/15
	47,200,000	إلى حـ/ المصرف – اكتتاب	
تحويل المبالغ المودعة ضمن الحساب المصرفي (اكتتاب) إلى الحساب الجاري للشركة المساهمة			
		من مذكورين	2019/3/15
18,000,000		حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص أسهم عادية	
2,000,000		حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص أسهم ممتازة	
		إلى مذكورين	
	18,000,000	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	2,000,000	حـ/ رأس المال – أسهم ممتازة	
إثبات استحقاق قسط التخصيص البالغ 20% من القيمة الاسمية لكل من الأسهم العادية والممتازة			
		من مذكورين	2019/4/15
4,000,000		حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة– أسهم عادية	
2,000,000		حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة – أسهم ممتازة	
14,000,000		حـ/ المصرف–جاري	
		إلى مذكورين	
	18,000,000	حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص أسهم عادية	
	2,000,000	حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص أسهم ممتازة	

إثبات استخدام رصيد الاكتتابات المحصلة بالزيادة وتحصيل المتبقي من قسط التخصيص للأسهم العادية، واستخدام جزء من رصيد الاكتتابات المحصلة لسداد قسط التخصيص للأسهم الممتازة، حيث يبلغ قسط التخصيص 20% من القيمة الاسمية للسهم			
	من مذكورين		2019/7/1
18,000,000	حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط ثالث أسهم عادية		
2,000,000	حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط ثالث أسهم ممتازة		
	إلى مذكورين		
	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	18,000,000	
	حـ/ رأس المال – أسهم ممتازة	2,000,000	
إثبات استحقاق القسط الثالث البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
	من مذكورين		2019/8/1
1,200,000	حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة – أسهم ممتازة		
18,800,000	حـ/ المصرف–جاري		
	إلى مذكورين		
	حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص أسهم عادية	18,000,000	
	حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص أسهم ممتازة	2,000,000	
إثبات استخدام المتبقي من رصيد الاكتتابات المحصلة بالزيادة وتحصيل المتبقي من القسط الثالث بالنسبة للأسهم الممتازة، وتحصيل كامل قيمة الأسهم العادية، حيث يبلغ القسط الثالث 20% من القيمة الاسمية للسهم			
	من مذكورين		2019/11/15
18,000,000	حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط أخير أسهم عادية		
2,000,000	حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط أخير أسهم ممتازة		
	إلى مذكورين		
	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	18,000,000	
	حـ/ رأس المال – أسهم ممتازة	2,000,000	

إثبات استحقاق القسط الأخير البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			
20,000,000		من حـ/ المصرف – جاري	2019/12/15
		إلى مذكورين	
	18,000,000	حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير أسهم عادية	
	2,000,000	حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير أسهم ممتازة	
إثبات تحصيل القسط الأخير للأسهم العادية والأسهم الممتازة البالغ 20% من القيمة الاسمية للسهم			

مثال 2-8:

قامت شركة الزاوي المساهمة بطرح 1,000,000 سهم عادي على الاكتتاب العام، بقيمة اسمية للسهم بلغت 100 ل.س، على أن يتم الدفع على الشكل التالي:

- 40% من قيمة السهم تدفع كقسط اكتتاب خلال الفترة من 2019/1/1 لغاية 2019/2/15.
- 30% من قيمة السهم تدفع كقسط تخصيص خلال الفترة من 2019/7/1 لغاية 2019/8/1.
- 30% من قيمة السهم تدفع كقسط ثالث وأخير خلال الفترة من 2019/11/15 لغاية 2019/12/15.

بلغ عدد الأسهم التي تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور 1,200,000 سهم، وقد تقرر تخصيص الأسهم مع مراعاة وضع المكتتبين بحصص صغيرة –التزاماً بما أوصى به قانون الشركات السوري–، وذلك على الشكل التالي:

- بالنسبة لصغار المكتتبين فقد تم تخصيصهم بجميع الأسهم التي قاموا بالاكتتاب بها والبالغة 100,000 سهم.
- بالنسبة لباقي المكتتبين فقد تم تخصيصهم بالأسهم المتبقية البالغة 900,000 سهم حسب نسبة الأسهم التي اكتتبوا بها، والاحتفاظ بالمبالغ الإضافية التي دفعوها في مرحلة الاكتتاب لسداد الأقساط المستقبلية.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة لعملية إصدار الأسهم وسداد الأقساط التي تمت في مواعيدها دون تأخير.

الحل:

مدين	دائن	البيان	التاريخ

48,000,000		من حـ/ المصرف– اكتتاب	2019/1/1 حتى
	48,000,000	إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	2019/2/15
سداد 40% من القيمة الاسمية البالغة 100 ل.س كقسط اكتتاب على 1,200,000 سهم تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور			
48,000,000		من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية	2019/2/15
		إلى مذكورين	
	40,000,000	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	8,000,000	حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة	
تأسيس الشركة المساهمة وتحويل المبالغ المحصلة كقسط اكتتاب بما يوازي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب إلى رأس مال للشركة، واعتبار المبالغ المحصلة الإضافية كاكتتابات محصلة بالزيادة تستخدم في سداد الأقساط اللاحقة لـ 900,000 سهم			
48,000,000		من حـ/ المصرف– جاري	2019/2/15
	48,000,000	إلى حـ/ المصرف – اكتتاب	
تحويل المبالغ المودعة ضمن الحساب المصرفي (اكتتاب) إلى الحساب الجاري للشركة المساهمة			
30,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص	2019/7/1
	30,000,000	إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
إثبات استحقاق قسط التخصيص البالغ 30% من القيمة الاسمية للسهم			
		من مذكورين	2019/8/1
8,000,000		حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة	
22,000,000		حـ/ المصرف– جاري	
	30,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص	
إثبات تحصيل قسط التخصيص لأسهم صغار المكتتبين البالغ 3,000,000 ل.س ويمثل 30% من القيمة الاسمية لـ 100,000 سهم، استخدام رصيد الاكتتابات المحصلة بالزيادة لسداد قسط التخصيص للأسهم المتبقية وتحصيل المتبقي (8,000,000 اكتتابات محصلة بالزيادة+19,000,000 محصلة عن طريق المصرف= 27,000,000 قسط تخصيص يمثل 30% من القيمة الاسمية لـ900,000 سهم)			
30,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط أخير	2019/11/15
	30,000,000	إلى حـ/ رأس المال– أسهم عادية	

إثبات استحقاق القسط الأخير البالغ 30% من القيمة الاسمية للسهم			
30,000,000		من حـ/ المصرف – جاري	2019/12/15
	30,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير	
إثبات تحصيل القسط الأخير البالغ 30% من القيمة الاسمية للسهم			

مثال 2-9:

طرحت شركة الزاوي المساهمة 1,000,000 سهم عادي على الاكتتاب العام بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد، على أن يتم الاكتتاب خلال الفترة من 2020/1/1 و2020/2/1، بقسط اكتتاب 40% من القيمة الاسمية.

وقد بلغ عدد الأسهم التي تم الاكتتاب بها خلال الفترة 200,000 سهم فقط، ولذلك فقد تم تمديد فترة الاكتتاب لفترة تنتهي في 2020/5/1 ومع ذلك فقد بلغ عدد الأسهم المكتتب بها بعد انتهاء فترة التمديد 500,000 سهم، والتزاماً بما ورد في قانون الشركات السوري فقد تقرر الرجوع عن عملية التأسيس واتخاذ ما يلزم من إجراءات لذلك، وإعادة المبالغ المحصلة بتاريخ 2020/5/15

المطلوب: إثبات القيود اللازمة للعمليات السابقة.

الحل:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
8,000,000		من حـ/ المصرف– اكتتاب	2020/1/1 حتى
	8,000,000	إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	2020/2/1
سداد 40% من القيمة الاسمية البالغة 100 ل.س كقسط اكتتاب على 200,000 سهم تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور			
12,000,000		من حـ/ المصرف– اكتتاب	2020/2/1 حتى
	12,000,000	إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	2020 /5/1
سداد 40% من القيمة الاسمية البالغة 100 ل.س كقسط اكتتاب على 300,000 سهم تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور خلال فترة التمديد			

2020/5/15	من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية إلى حـ/ المصرف – اكتتاب	20,000,000	20,000,000
إعادة المبالغ المحصلة كقسط اكتتاب إلى المكتتبين بعد إلغاء عملية التأسيس نظراً إلى أن عدد الأسهم المكتتب بها لم يصل إلى 75% من الأسهم المطروحة للاكتتاب			

2-3: إصدار الأسهم العينية:

2-3-1: المحددات القانونية لإصدار الأسهم العينية:

يمكن أن تتمّ المساهمة في الشركات المساهمة من خلال تقديم مقدمات عينيّة، ويتمتع مالكو الأسهم العينية بنفس حقوق مالكي الأسهم النقدية، علماً أنّ قانون الشركات السوري منع أن تتألف هذه المقدمات من خدمات أو عمل أي شخص كان. وعندما يكون جزء من رأس مال الشركة مقدمات عينيّة فإنّه يتمّ تقدير قيمة هذه المقدمات العينية من قبل جهة محاسبية سورية معتمدة من وزارة التجارة الداخلية وفقاً لمعايير التقييم الدوليّة، ويتم إرفاق تقرير هذه الجهة المحاسبية مع طلب التصديق على النظام الأساسي، وتكون الجهة المحاسبية مسؤولة هي وصاحب المقدمات العينيّة عن صحة التقديرات، مع إتاحة القانون لإمكانية الاعتراض على صحة هذا التقييم من قبل باقي المساهمين.

ولا تُصدِر الشركة الأسهم العينيّة لأصحابها إلّا بعد تسليم هذه المقدمات أو نقل ملكيتها الى الشركة، حيث أنّه يجب أن يتم تسليم هذه المقدمات العينيّة ونقل ملكيتها إلى الشركة خلال 60 يوم من تاريخ إعلان تأسيس الشركة.

وفي حال تمّ التراجع عن إجراءات تأسيس الشركة المساهمة فإنّ من حقّ مقدّم الحصة العينيّة أن يطلب إعادة تسجيل المقدمات العينية على اسمه.

2-3-2: المعالجة المحاسبية لإصدار الأسهم العينية:

المقدمات العينية التي يتم تقديمها سداداً للأسهم العينية يمكن أن تكون على شكل أصول عينية أو أصول وخصوم منشأة قائمة، وهذا يترك أثراً على المعالجة المحاسبية.

ومما يرد في قانون الشركات السوري فإن الأسهم العينية لا يتم سدادها على شكل أقساط بل يتم تسديد قيمتها قبل إصدار الأسهم وتسليمها لمالكها.

ولا تختلف المعالجة المحاسبية للأسهم العينية عن المعالجة المحاسبية للسداد النقدي للأسهم النقدية بدفعة واحدة، وتتأثر

المعالجة بالاحتمالات الثلاثة التي يمكن تحققها عند تقديم المقدمات العينية وهي:

1- التساوي بين صافي قيمة الأصول المقدمة سداداً للأسهم العينية وقيمة هذه الأسهم العينية.

2- نقص صافي قيمة الأصول عن قيمة الأسهم العينية، وهنا يتم طلب تسديد المبلغ المتبقي نقداً من قبل المساهم.

3- زيادة صافي قيمة الأصول عن قيمة الأسهم العينية، وهنا تقوم الشركة بتسديد مبلغ الزيادة إلى المساهم.

مثال 2- 10:

بفرض في 2020/1/1 اتفق مؤسسو شركة الزاوي المساهمة (سامر وعامر وماهر) على تأسيس الشركة برأس مال 10,000,000 ل.س، مقسمة على 100,000 سهم بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد.

واتفقوا على سداد قيمة أسهمهم التي تمثل 30% من عدد الأسهم الإجمالي والموزعة بينهم بالتساوي على شكل مقدمات عينية، وطرح الأسهم المتبقية للاكتتاب العام.

في 2020/2/1 قام المؤسس سامر بتقديم سيارة، وقام المحاسب القانوني بتقدير قيمتها بـ/1,000,000/ ل.س.

في 2020/2/5 قام المؤسس عامر بتقديم الموجودات التالية: بضاعة تم تقدير قيمتها بـ/700,000/ ل.س، وأوراق قبض قيمتها الاسمية /230,000/ ل.س تم تقدير قيمتها القابلة للتحقق بـ/200,000/ل.س.

في 2020/2/10 قام المؤسس ماهر بتقديم: أثاث تم تقدير قيمته بـ/1,050,000/ل.س.

المطلوب: إثبات القيود المحاسبية اللازمة لعملية إصدار الأسهم العينية.

الحل:

عدد الأسهم العينية التي اكتتب بها المؤسسون= 100,000×30%= 30,000 سهم.

عدد الأسهم العينية لكل مؤسس من المؤسسين الثلاثة= 30,000 ÷ 3= 10,000 سهم. (لأنها موزعة بينهم بالتساوي كما هو مذكور في نص المثال)

قيمة أسهم كل مؤسس من المؤسسين الثلاثة= 10,000 × 100= 1,000,000 ل.س.

وتكون قيود إثبات إصدار الأسهم العينية عند تسليم المقدمات العينية على الشكل التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
1,000,000		من حـ/ سيارات	2020/2/1
	1,000,000	إلى حـ/ رأس المال– أسهم عينية	
إثبات سداد قيمة الأسهم العينية من قبل المؤسس سامر، حيث أن قيمة الموجودات التي قام بتقديمها تساوي قيمة الأسهم العينية المخصصة له.			
		من مذكورين	2020/2/5
700,000		حـ/ المخزون السلعي	
230,000		حـ/ أوراق قبض	
100,000		حـ/ المصرف	
		إلى مذكورين	
	1,000,000	حـ/ رأس المال– أسهم عينية	
	30,000	حـ/ مخصص آجيو	
إثبات سداد قيمة الأسهم العينية من قبل المؤسس عامر، حيث تبين أن صافي قيمة الأصول التي قام بتقديمها أقل من قيمة الأسهم المخصصة له، لذلك قام المساهم بتسديد باقي قيمة حصته البالغ 100,000 ل.س نقداً.			
1,050,000		من حـ/ الأثاث	2020/2/10
		إلى مذكورين	
	1,000,000	حـ/ رأس المال– أسهم عينية	
	50,000	حـ/ المصرف	
إثبات سداد قيمة الأسهم العينية من قبل المؤسس ماهر، حيث تبين أن صافي قيمة الأصول التي قام بتقديمها أكبر من قيمة الأسهم المخصصة له، لذلك تم تسديد مبلغ الزيادة البالغ 50,000 ل.س للمساهم نقداً.			

2-4: المعالجة المحاسبية للتأخر عن سداد الأقساط من قبل مساهمين:

قد يحصل أن يتأخر أحد المساهمين عن تسديد القسط المستحق في المدة المحددة لذلك، وفي حال حصول ذلك فإنه يحق لمجلس الإدارة بيع السهم بعد أن يكون قد اتخذ الإجراءات التالية:

- تبليغ المساهم المقصر في موطنه المختار بطاقة مكشوفة مضمونة يذكر فيها: (اسمه، وعدد الأسهم، وأرقامها)، ويكلف فيها بتسديد الأقساط المستحقة في ميعاد سبعة أيام من تاريخ وصول البطاقة إليه.
- في حال لم يتم سداد القسط خلال المهلة المحددة فإن من حق الشركة أن تعرض تلك الأسهم للبيع في المزاد العلني، حيث تقوم بالإعلان عن ذلك مرتين على الأقل في صحيفتين يوميتين من الصحف المنتشرة في مركز إدارة الشركة، ويتضمن الإعلان (موعد البيع، ومكانه، وعدد الأسهم المطروحة بالمزاد، وأرقامها)، ويجب أن يكون هناك مدة /20/ يوم تفصل تاريخ البيع عن تاريخ نشر الإعلان.
- بعد أن يتم البيع، تستلم الشركة ثمن الأسهم المباعة من صاحب السهم الجديد (المشتري)، وتقتطع منها كل ما هو مطلوب من قبلها من أقساط مستحقة وفوائد ونفقات ويتم إعادة الباقي لصاحب السهم القديم؛ وإذا لم تكف المبالغ المستلمة من عملية البيع لسداد المبالغ المطلوبة من الشركة يكون من حق الشركة أن ترجع بالمبالغ الباقية على صاحب السهم القديم.

ويتم التعبير عن ذلك من الناحية المحاسبية كما يلي:

- إن بيع الأسهم لا يؤثر في حساب رأس المال في الشركة إطلاقاً حيث أن المبالغ المستحقة عن الأسهم المتأخرة تسدد من المبالغ المحصلة من بيع الأسهم، والتغيير الذي يطرأ هو تسجيل اسم المساهم الجديد في سجل المساهمين وطي اسم المساهم القديم؛
- كما يفتح حساب يدعى "حساب المساهمين المتأخرين عن الدفع" يجعل مدينًا بالمبالغ المستحقة على المساهمين المتأخرين (قيمة الأقساط المتأخرة وفوائد التأخير ومصاريف البيع) ودائنًا بثمن بيع الأسهم.

- ويحدد رصيد هذا الحساب مركز المساهم القديم تجاه الشركة، فإن كان دائناً يتم تسديده للمساهم وإن كان مديناً يطالب المساهم القديم بسداده فوراً وإن لم يسدد تطالبه الشركة بالتسديد عن طريق القضاء.

مثال 2- 11:

طرحت شركة الزاوي المساهمة 500,000 سهم عادي على الاكتتاب العام بقيمة اسمية للسهم الواحد تبلغ 100 ل.س، على أن يتم الدفع على الشكل التالي:

- 40% من قيمة السهم تدفع كقسط اكتتاب خلال الفترة من 2019/1/1 لغاية 2019/2/15.
- 30% من قيمة السهم تدفع كقسط تخصيص خلال الفترة من 2019/7/1 لغاية 2019/8/1.
- 30% من قيمة السهم تدفع كقسط ثالث وأخير خلال الفترة من 2019/11/15 لغاية 2019/12/15.

وبنتيجة الاكتتاب كانت الأحداث التالية:

- بلغ عدد الأسهم التي تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور 600,000 سهم.
- تقرر تخصيص الأسهم على المكتتبين حسب نسبة الأسهم التي اكتتبوا بها، والاحتفاظ بالمبالغ الإضافية التي دفعوها في مرحلة الاكتتاب لسداد الأقساط المستقبلية.
- تم سداد قسط التخصيص من قبل المساهمين، ما عدا المساهم محمود فقط تأخر عن سداد قسط التخصيص للأسهم التي تم تخصيصها له والبالغة 9,000 سهم من أصل 10,000 سهم كان قد اكتتب بها.
- بتاريخ 2019/9/1 تم بيع الأسهم التي كانت مخصصة للمساهم محمود إلى المساهم عدنان، بسعر بيع /60/ ل.س للسهم الواحد، على أن يكمل تسديد القسط الأخير في موعده، علماً أن الشركة قد احتسبت فوائد تأخير عن الأقساط المتأخرة بنسبة 12%، إضافة إلى تحصيلها مصاريف بيع أسهم /10,000/ ل.س التي تكلفتها الشركة لبيع الأسهم.

المطلوب:

1. إثبات القيود المحاسبية المتعلقة بعملية إصدار الأسهم وسداد قيم الأقساط.
2. إعداد حساب المساهمين المتأخرين عن الدفع للمساهم محمود.

3. إظهار الأرصدة في قائمة المركز المالي (ميزانية) الشركة في 2019/12/31.

الحل:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
2019/1/1 حتى 2019/2/15	من حـ/ المصرف– اكتتاب إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	24,000,000	24,000,000
سداد 40% من القيمة الاسمية البالغة 100 ل.س كقسط اكتتاب على 600,000 سهم تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور			
2019/2/15	من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية إلى مذكورين حـ/ رأس المال – أسهم عادية حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة	20,000,000 4,000,000	24,000,000
تأسيس الشركة المساهمة وتحويل المبالغ المحصلة كقسط اكتتاب بما يوازي عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب إلى رأس مال للشركة، واعتبار المبالغ المحصلة الإضافية كاكتتابات محصلة بالزيادة (قسط اكتتاب 40% عن 100,000سهم مكتتب بها زيادة عن الأسهم المطروحة للاكتتاب) تستخدم في سداد الأقساط اللاحقة للأسهم المطروحة للاكتتاب			
2019/2/15	من حـ/ المصرف– جاري إلى حـ/ المصرف – اكتتاب	24,000,000	24,000,000
تحويل المبالغ المودعة ضمن الحساب المصرفي (اكتتاب) إلى الحساب الجاري للشركة المساهمة			
2019/7/1	من حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية	15,000,000	15,000,000
إثبات استحقاق قسط التخصيص البالغ 30% من القيمة الاسمية للسهم			
2019/8/1	من مذكورين حـ/ اكتتابات محصلة بالزيادة حـ/ أقساط متأخر عنها– قسط تخصيص للمساهم محمود حـ/ المصرف– جاري		 4,000,000 230,000 10,770,000

	15,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص	
إثبات استخدام رصيد الاكتتابات المحصلة بالزيادة لسداد قسط التخصيص وتحصيل المتبقي من قسط التخصيص نقداً، مع إثبات الأقساط التي تأخر المساهم محمود عن دفعها. ويتم حساب المبلغ المتأخر عن دفعه من قبل المساهم محمود = قيمة قسط التخصيص لمجموع الأسهم المخصصة للمساهم محمود– الاكتتابات المحصلة منه بالزيادة مقابل الأسهم التي لم تخصص له= (عدد الأسهم المخصصة× قيمة قسط التخصيص)– (الأسهم التي اكتتب بها ولم تخصص له × قيمة قسط الاكتتاب)= (30×9,000) – (40×1,000)= 270,000– 40,000= 230,000 ل.س			
10,000		من حـ/ مصاريف بيع أسهم	2019/9/1
	10,000	إلى حـ/ المصرف– جاري	
إثبات مصاريف بيع الأسهم التي تكلفتها الشركة لقاء بيع أسهم المساهم محمود التي تقرر بيعها بسبب تأخره عن سداد قسط التخصيص			
540,000		من حـ/ المصرف– جاري	2019/9/1
	540,000	إلى حـ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع– المساهم محمود	
إثبات عملية بيع أسهم المساهم محمود البالغ عددها 9,000 سهم بسعر 60 ل.س للسهم الواحد			
540,000		من حـ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع– المساهم محمود	
		إلى مذكورين	
	230,000	حـ/ أقساط متأخر عنها–قسط تخصيص للمساهم محمود	
	10,000	حـ/ مصاريف بيع أسهم	
	2,300	حـ/ فوائد تأخير سداد أقساط	
	297,700	حـ/ المصرف– جاري	
استخدام المبلغ الذي تم تحصيله من بيع أسهم المساهم محمود في سداد الأقساط المتأخر عنها المساهم محمود، وتحصيل مصاريف بيع الأسهم التي كانت قد تحملتها الشركة، واستيفاء فوائد تأخير عن الفترة التي تأخر فيها المساهم محمود عن الدفع، وإعادة الباقي إلى المساهم محمود عن طريق المصرف. علماً أن فوائد التأخير تم حسابها على الشكل التالي: فوائد التأخير= القسط المتأخر عن سداده× معدل الفائدة× فترة التأخير= 230,000 × 12% × (12/1)= 2,300 ل.س.			
15,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط أخير	2019/11/15
	15,000,000	إلى حـ/ رأس المال– أسهم عادية	

إثبات استحقاق القسط الأخير البالغ 30% من القيمة الاسمية للسهم			
15,000,000		من حـ/ المصرف – جاري	2019/12/15
	15,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير	
إثبات تحصيل القسط الأخير البالغ 30% من القيمة الاسمية للسهم			

وفيما يلي تصوير جميع الحسابات في دفتر الأستاذ بناء على العمليات السابقة، ولم يتم تصوير الحسابات التي رصيدها صفر بعد العمليات السابقة:

حـ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع

230,000	إلى حـ/ أقساط متأخر عنها–قسط تخصيص للمساهم محمود	540,000	من حـ/ المصرف– جاري
10,000	إلى حـ/ مصاريف بيع أسهم		
2,300	إلى حـ/ فوائد تأخير سداد أقساط		
297,700	**إلى حـ/ المصرف– جاري (رصيد دائن يدفع للمساهم)**		
540,000	المجموع	**540,000**	المجموع

حـ/ المصرف– جاري

24,000,000	إلى حـ/ المصرف – اكتتاب	10,000	من حـ/ مصاريف بيع أسهم
10,770,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط تخصيص	297,700	من حـ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع– المساهم
540,000	إلى حـ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع– المساهم محمود		محمود
15,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير	**50,002,300**	رصيد مدين (ميزانية)
50,310,000	المجموع	**50,310,000**	المجموع

حـ/ رأس المال– أسهم عادية

		20,000,000	من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية
		15,000,000	من حـ/ أقساط تحت التحصيل– قسط تخصيص
50,000,000	**رصيد دائن (ميزانية)**	15,000,000	من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط أخير
50,000,000	المجموع	**50,000,000**	المجموع

حـ/ فوائد تأخير

2,300	**إلى حـ/ ملخص الدخل (رصيد دائن)**	2,300	من حـ/ المساهمين المتأخرين عن الدفع– المساهم محمود
2,300		**2,300**	

مدين	دائن	البيان	التاريخ
2,300		من حـ/ فوائد التأخير	2019/12/31
	2,300	إلى حـ/ ملخص الدخل	
إثبات إقفال فوائد التأخير في حساب ملخص الدخل في نهاية العام			

حـ/ ملخص الدخل

2,300	**إلى حـ/ أرباح محتجزة (صافي الربح)**	2,300	من حـ/ فوائد التأخير
2,300	**المجموع**	**2,300**	**المجموع**

مدين	دائن	البيان	التاريخ
2,300		من حـ/ ملخص الدخل	2019/12/31
	2,300	إلى حـ/ أرباح محتجزة	
إقفال الرصيد الدائن لحساب ملخص الدخل والذي يمثل صافي ربح الفترة في الأرباح المحتجزة			

حـ/ أرباح محتجزة

2,300	**رصيد دائن (ميزانية)**	2,300	من حـ/ ملخص الدخل
2,300		**2,300**	

موجودات　　الميزانية في 2019/12/31　　التزامات+ حقوق ملكية

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
50,002,300	المصرف– جاري		حقوق ملكية حملة الأسهم
		50,000,000	رأس المال – أسهم عادية
		2,300	أرباح محتجزة
50,002,300	**المجموع**	**50,002,300**	**المجموع**

2-5: المعالجة المحاسبية لمصاريف التأسيس ومصاريف الإصدار:

2-5-1: معالجة مصاريف تأسيس الشركات المساهمة:

تتضمن مصاريف التأسيس جميع النفقات التي تتحملها الشركة خلال فترة التأسيس قبل أن يبدأ نشاط الشركة الذي يحقق لها الإيرادات، متضمنةً ما يلي:

- تكاليف إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- أتعاب المحامين الخاصة بالتسجيل والأعمال القانونية التمهيدية.
- أتعاب إعداد النظام الأساسي للشركة.
- رسوم التسجيل والطابع وبدلات التسجيل لدى هيئة الأوراق المالية.
- مصاريف انعقاد الهيئة العامة التأسيسية.
- مصاريف المطبوعات والبريد.

- ويمكن أن يضاف إليها مصاريف إصدار الأسهم في حال لم يتم تحميلها على المكتتبين بإضافة مبلغ بسيط إلى قيمة السهم لدى طرحه للاكتتاب (والتي يتم معالجتها في الفقرة 2-5-2).

عادةً يقوم المؤسسون بدفع مصاريف التأسيس التي يتم تكبدها ريثما تنعقد الهيئة العامة التأسيسية، وبعد انعقاد الهيئة واعتمادها لمصاريف التأسيس يتم دفع قيمتها للمؤسسين حسب ما تحمله كل منهم من هذه المصاريف، ويكون القيد:

×××من حـ/ مصاريف التأسيس

××× إلى حـ/ النقدية

وبما يخص المعالجة المحاسبية اللاحقة لرصيد مصاريف التأسيس فقد كانت مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً تطلب رسملة مصاريف التأسيس كنفقة إيرادية مؤجلة وبالتالي اعتبارها كأصل غير ملموس يتم تخفيضه على عدة سنوات، وهذا ما يزال مطبقاً في التشريع الضريبي السوري الذي يسمح باهتلاكها على مدى خمس سنوات.

ولكن معايير المحاسبة الدولية وتحديداً المعيار رقم 38- الموجودات غير الملموسة، ينص على اعتبار مصاريف التأسيس كمصاريف جارية يتم تحميلها بشكل كامل على الفترة المحاسبية الأولى دون أي رسملة لها.

وفيما يلي نعرض مثالاً يبين فرق المعالجة المحاسبية بين رسملة مصاريف الإصدار وبين اعتبارها مصاريف جارية:

مثال 2-12:

قام مؤسسو إحدى الشركات المساهمة بتحمل نفقات مختلفة لتأسيس هذه الشركة، وقد بلغ مجموع ما تحملوه من نفقات 1,000,000 ل.س، وبعد تأسيس الشركة تقرر دفع مبلغ مصاريف التأسيس كاملاً للمساهمين بشيك مصرفي حيث تم دفعه بتاريخ 2020/1/1.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات المرتبطة بمعالجة مصاريف التأسيس، في حال تم اعتبارها مصاريف جارية وفي حال تمت رسملتها.

2- إظهار أثر معالجة مصاريف التأسيس على كل من قائمة الدخل والميزانية، في حال تم اعتبارها مصاريف جارية وفي حال تمت رسملتها.

الحل:

أولاً: المعالجة في حال اعتبار مصاريف التأسيس كمصاريف جارية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
1,000,000		من حـ/ مصاريف التأسيس	2020/1/1
	1,000,000	إلى حـ/ المصرف – جاري	
إثبات سداد قيمة مصاريف التأسيس للمؤسسين			
1,000,000		من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أ.خ)	2020/12/31
	1,000,000	إلى حـ/ مصاريف التأسيس	
إقفال كامل رصيد مصاريف التأسيس في حساب أرباح وخسائر أو حساب ملخص الدخل			

ويظهر الأثر في قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2020/12/31 على الشكل التالي:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2020/12/31

كلي	جزئي	البيان
		...
		المصاريف التشغيلية:
	1,000,000	مصاريف التأسيس

ولا يكون هناك بند "مصاريف تأسيس" ضمن قائمة المركز المالي (الميزانية).

ثانياً: المعالجة المحاسبية في حال رسملة مصاريف التأسيس وإطفائها على مدى 5 سنوات:

مدين	دائن	البيان	التاريخ

1,000,000		من حـ/ مصاريف التأسيس	2020/1/1
	1,000,000	إلى حـ/ المصرف – جاري	
إثبات سداد قيمة مصاريف التأسيس للمؤسسين			
200,000		من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أ.خ)	2020/12/31
	200,000	إلى حـ/ مصاريف التأسيس	
إقفال جزء (5/1) من رصيد مصاريف التأسيس في حساب أرباح وخسائر أو حساب ملخص الدخل حيث أن حصة كل سنة من مصاريف التأسيس = 1,000,000÷5= 200,000 ل.س			
200,000		من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أ.خ)	2021/12/31
	200,000	إلى حـ/ مصاريف التأسيس	
إقفال جزء (5/1) من رصيد مصاريف التأسيس في حساب أرباح وخسائر أو حساب ملخص الدخل			
200,000		من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أ.خ)	2022/12/31
	200,000	إلى حـ/ مصاريف التأسيس	
إقفال جزء (5/1) من رصيد مصاريف التأسيس في حساب أرباح وخسائر أو حساب ملخص الدخل			
200,000		من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أ.خ)	2023/12/31
	200,000	إلى حـ/ مصاريف التأسيس	
إقفال جزء (5/1) من رصيد مصاريف التأسيس في حساب أرباح وخسائر أو حساب ملخص الدخل			
200,000		من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أ.خ)	2024/12/31
	200,000	إلى حـ/ مصاريف التأسيس	
إقفال جزء (5/1) من رصيد مصاريف التأسيس في حساب أرباح وخسائر أو حساب ملخص الدخل			

وتكون القوائم في نهاية عام 2020 على الشكل التالي:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2020/12/31

كلي	جزئي	البيان

		...
	200,000	المصاريف التشغيلية:
		مصاريف التأسيس

موجودات الميزانية في 2020/12/31 التزامات+ حقوق ملكية

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	موجودات غير ملموسة		
800,000	مصاريف تأسيس		
...	**المجموع**	...	**المجموع**

وتكون القوائم في نهاية عام 2021، على الشكل التالي:

قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في 2021/12/31

كلي	جزئي	البيان
		...
	200,000	المصاريف التشغيلية:
		مصاريف التأسيس

موجودات الميزانية في 2021/12/31 التزامات+ حقوق ملكية

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
	موجودات غير ملموسة		
600,000	مصاريف تأسيس		
...	**المجموع**	...	**المجموع**

وهكذا حتى نهاية عام 2024 حيث يصبح رصيد مصاريف التأسيس صفر.

2-5-2: معالجة مصاريف إصدار الأسهم:

هي المصاريف المرتبطة بإصدار الأسهم مثل مصاريف طباعة الأسهم، والدعاية للاكتتاب فيها، وإعداد نشرة الاكتتاب. يمكن أن يتم ضم مصاريف الإصدار إلى مصاريف التأسيس ومعالجتها كما ذكرنا في الفقرة السابقة، ولكن غالباً ما تلجأ الشركات المساهمة عادةً إلى تحميل المكتتبين بمصاريف الإصدار من خلال إضافة مبلغ ضئيل إلى قسط الاكتتاب. ليتم استخدام المبلغ المحصل في تغطية مصاريف الإصدار الفعلية. وفي هذه الحال ليس بالضرورة تطابق المبلغ الذي تم تحصيله من المكتتبين مع مصاريف الإصدار الفعلية، فإذا زاد المبلغ المحصل من المكتتبين على مصاريف الإصدار الفعلية، تعالج هذه الزيادة كاحتياطي عام. أما إذا زادت المصاريف الفعلية على المبالغ المحصّلة، فيتم اعتبار الزيادة كمصروف رأسمالي نهتلكها على مدى خمس سنوات من تاريخ تأسيس الشركة، ويظهر هذا المبلغ في جانب الموجودات من قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) للشركة ضمن الأرصدة المدينة الأخرى.

مثال 2- 13:

بتاريخ 2019/1/1 قامت شركة الزاوي المساهمة بإصدار 100,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد، وطرحتها للاكتتاب العام على أن يتم دفع القيمة للأسهم المكتتب بها مباشرة (بدفعة واحدة) مع إضافة مبلغ /5/ ل.س لكل سهم يتم دفعها من قبل المكتتبين مقابل مصاريف الإصدار، وقد تم الاكتتاب بجميع الأسهم وتسديد قيمتها دفعة واحدة خلال الشهر الأول من العام 2019.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة وفق كل من الاحتمالات الثلاثة التالية:

أ- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية التي دفعها المؤسسون 500,000 ل.س دفعت لهم بشيك مصرفي.

ب-بلغت مصاريف الإصدار الفعلية التي دفعها المؤسسون 600,000 ل.س دفعت لهم بشيك مصرفي.

ج- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية التي دفعها المؤسسون 450,000 ل.س دفعت لهم بشيك مصرفي.

الحل:

<u>الاحتمال /أ/:</u>

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من حـ/ المصرف– اكتتاب إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	10,500,000	10,500,000
	إثبات سداد المكتتبين لقيمة السهم الاسمية 100 ل.س إضافة إلى 5 ل.س لقاء مصاريف إصدار مقدار ما تم تسديده من المساهمين= 100,000× (100+5)= 10,500,000 ل.س		
	من حـ/ المصرف– جاري إلى حـ/ المصرف– اكتتاب	10,500,000	10,500,000
	تحويل المبالغ المودعة ضمن الحساب المصرفي (اكتتاب) إلى الحساب الجاري للشركة المساهمة		
	من حـ/ مصاريف الإصدار إلى حـ/ المصرف– جاري	500,000	500,000
	إثبات سداد مصاريف الإصدار بشيك مصرفي		
	من حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية إلى مذكورين حـ/ رأس المال– أسهم عادية حـ/ مصاريف إصدار	10,000,000 500,000	10,500,000
	تخصيص الأسهم المكتتب بها على المساهمين، واستخدام المبلغ المحصل من المكتتبين في تغطية مصاريف الإصدار التي كان قد تم دفعها بشيك مصرفي.		

ونلاحظ هنا أنه تم تغطية كامل مصاريف الإصدار مما تم تحصيله من المكتتبين دون زيادة أو نقصان فلا يوجد رصيد لمصاريف الإصدار ولا يوجد رصيد للاكتتابات المحصلة.

وتكون الميزانية الافتتاحية على الشكل التالي:

موجودات الميزانية الافتتاحية التزامات+ حقوق ملكية

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
10,000,000	المصرف– جاري		حقوق ملكية حملة الأسهم
		10,000,000	رأس المال – أسهم عادية
10,000,000	**المجموع**	10,000,000	**المجموع**

الاحتمال /ب/:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
10,500,000		من حـ/ المصرف– اكتتاب	
	10,500,000	إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	
إثبات سداد المكتتبين لقيمة السهم الاسمية 100 ل.س إضافة إلى 5 ل.س لقاء مصاريف إصدار (100,000× 105= 10,500,000 ل.س)			
10,500,000		من حـ/ المصرف– جاري	
	10,500,000	إلى حـ/ المصرف– اكتتاب	
تحويل المبالغ المودعة ضمن الحساب المصرفي (اكتتاب) إلى الحساب الجاري للشركة المساهمة			
600,000		من حـ/ مصاريف الإصدار	
	600,000	إلى حـ/ المصرف– جاري	
إثبات سداد مصاريف الإصدار بشيك مصرفي			
10,500,000		من حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	
		إلى مذكورين	
	10,000,000	حـ/ رأس المال– أسهم عادية	
	500,000	حـ/ مصاريف إصدار	
تخصيص الأسهم المكتتب بها على المساهمين، واستخدام المبلغ المحصل من المكتتبين في تغطية مصاريف الإصدار التي كان قد تم دفعها بشيك مصرفي.			

ونلاحظ هنا أن قيمة مصاريف الإصدار الفعلية أكبر مما تم تحصيله من المكتتبين، وبالتالي يكون لدينا رصيد مدين لمصاريف الإصدار:

حـ/ مصاريف إصدار

600,000	إلى حـ/ المصرف- جاري	500,000 **100,000**	من حـ/ اكتتابات محصلة- أسهم عادية رصيد مدين (ميزانية)
600,000	المجموع	**600,000**	المجموع

ويتم إظهار مصاريف الإصدار ضمن الأرصدة المدينة الأخرى في الميزانية الافتتاحية، وتكون الميزانية الافتتاحية على الشكل التالي:

موجودات — الميزانية الافتتاحية — التزامات+ حقوق ملكية

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
9,900,000 100,000	المصرف– جاري حسابات مدينة أخرى مصاريف إصدار	10,000,000	حقوق ملكية حملة الأسهم رأس المال – أسهم عادية
10,000,000	**المجموع**	10,000,000	**المجموع**

ويتم اهتلاك رصيد مصاريف الإصدار على مدى خمس سنوات، بحيث تكون حصة كل سنة = 100,000÷ 5= 20,000 ل.س

ويتم الإهلاك في نهاية كل سنة من السنوات الخمسة بالقيد:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
20,000		من حـ/ ملخص الدخل	
	20,000	إلى حـ/ مصاريف الإصدار	

الاحتمال /ج/:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من حـ/ المصرف– اكتتاب		10,500,000
	إلى حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية	10,500,000	
إثبات سداد المكتتبين لقيمة السهم الاسمية 100 ل.س إضافة إلى 5 ل.س لقاء مصاريف إصدار (100,000× 105= 10,500,000 ل.س)			
	من حـ/ المصرف– جاري		10,500,000
	إلى حـ/ المصرف– اكتتاب	10,500,000	
تحويل المبالغ المودعة ضمن الحساب المصرفي (اكتتاب) إلى الحساب الجاري للشركة المساهمة			
	من حـ/ مصاريف الإصدار		450,000
	إلى حـ/ المصرف– جاري	450,000	
إثبات سداد مصاريف الإصدار بشيك مصرفي			
	من حـ/ اكتتابات محصلة– أسهم عادية		10,500,000
	إلى مذكورين		
	حـ/ رأس المال– أسهم عادية	10,000,000	
	حـ/ مصاريف إصدار	450,000	
	حـ/ احتياطي عام	50,000	
تخصيص الأسهم المكتتب بها على المساهمين، واستخدام المبلغ المحصل من المكتتبين في تغطية مصاريف الإصدار التي كان قد تم دفعها بشيك مصرفي، وإقفال المبلغ المتبقي من الاكتتابات المحصلة كاحتياطي عام نتيجة أن المبلغ الذي تم تحصيله من المكتتبين لقاء مصاريف الإصدار أكبر من مصاريف الإصدار الفعلية			

وتكون الميزانية الافتتاحية على الشكل التالي:

موجودات الميزانية الافتتاحية التزامات+ حقوق ملكية

البيان	المبالغ	البيان	المبالغ

10,050,000	المصرف– جاري		<u>حقوق ملكية حملة الأسهم</u>
		10,000,000	رأس المال – أسهم عادية
		50,000	احتياطي عام
10,050,000	**المجموع**	10,050,000	**المجموع**

المراجع المستخدمة في الفصل الثاني:

المراجع باللغة العربية:
"قانون الشركات" الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011.
اسماعيل ، اسماعيل؛ وعربيد، نضال؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة شركات الأموال" . منشورات جامعة دمشق ، نظام التعليم المفتوح، برنامج المحاسبة ، سورية.
أبو نصار، محمد. 2018. "محاسبة الشركات الأصول العلمية والعملية– أشخاص وأموال". دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
دشلي، كمال؛ وياسين، ايام. 2016. "محاسبة الشركات (2)". منشورات جامعة حماه، سورية.
المراجع باللغة الانكليزية:
Dauderis,H. and Annad, D., 2019, "Introduction to Financial Accounting- V.2019,Rev.B", Authabasca University.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Kimmel, P., 2018, "Accounting Principles- 13th Edition", John Wiley & Sons, Singapore.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Terry, Warfield, 2018, "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John Wiley & Sons, Singapore.

أسئلة الفصل الثاني

1) أسئلة صح / خطأ *True/False*

	السؤال	صح	خطأ
1	يجب ألا تزيد حصة المساهم الواحد عن 10% عند الإصدار الأولي للأسهم	✓	
2	يجوز أن تكون قيمة رأس المال أكبر من القيمة الاسمية للأسهم المصدرة عند الإصدار الأولي للأسهم		✓
3	يجب ألا يقل قسط الاكتتاب على الأسهم عن 40% من قيمة السهم	✓	
4	يمكن أن يكتتب المؤسسون بكامل أسهم رأس مال الشركات المساهمة العامة		✓
5	يبقى باب الاكتتاب مفتوحاً لحين الاكتتاب على جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب		✓
6	إذا لم يتم تخصيص المكتتب بجميع الأسهم التي اكتتب عليها فإن باستطاعته إلغاء اكتتابه		✓
8	يتم إصدار شهادات الأسهم بعد تخصيصها على المكتتبين مباشرة		✓
9	يمكن إصدار أسهم عينية مقابل الخدمات التي يقدمها أحد المؤسسين		✓
10	يجوز لمالكي الأسهم العينية نقل ملكية الأصول المقدمة على دفعات بعد إصدار الأسهم العينية		✓

2) أسئلة خيارات متعددة *Multiple Choices*

1- عند تقدير قيمة الأصول المقدمة كمقدمات عينية مقابل الأسهم العينية، يتم تحميل مسؤولية صحة القيم لـ:

أ) مؤسسو الشركة المساهمة ب) الذي قام بتقديم هذه الأصول.

ج) الجهة المحاسبية التي قامت بتقدير قيمها د) ب وج

2- يمكن تأسيس الشركات بناء على ما تم الاكتتاب به حتى لو كان أقل من الأسهم المطروحة عندما:

أ) يزيد عدد المساهمين عن 25 مساهم. ب) يزيد رأس المال عن الحد الأدنى له.

ج) تقبل الهيئة العامة التأسيسية ذلك. د) كل ما سبق صحيح

3- في حال تأخر أحد المساهمين عن سداد الأقساط، تقوم الشركة بما يلي:

أ) بيع أسهمه مباشرةً ب) لا يحق للشركة بيع الأسهم بعد تخصيصها بأي شكل

ج) بيع الأسهم بعد إعطاء المساهم مهلة للسداد د)إلغاء فوري للأسهم المخصصة لهذا المساهم.

4- يتم إصدار الأسهم العينية عندما:

أ) تتم المصادقة على النظام الأساسي للشركة ب) يتعهد أصحاب الأسهم بتقديم الأصول

ج) عند تسليم الأصول ونقل ملكيتها للشركة د)بعد 60 يوم من تسليم المقدمات.

3) مسائل غير محلولة:

<u>المسألة الأولى:</u>

قامت شركة الزاوي المساهمة بطرح 1,000,000 سهم على الاكتتاب العام، 20% منها أسهم ممتازة، و10% أسهم عينية، بقيمة اسمية للسهم بلغت 100 ل.س، على أن يتم دفع كامل قيمة الأسهم الممتازة عند الاكتتاب، وأن يتم دفع الأسهم العادية على الشكل التالي:

- 50% من قيمة السهم تدفع كقسط اكتتاب خلال الفترة من 2019/1/1 لغاية 2019/2/15.
- 30% من قيمة السهم تدفع كقسط تخصيص خلال الفترة من 2019/6/1 لغاية 2019/7/1.
- 20% من قيمة السهم تدفع كقسط ثالث وأخير خلال الفترة من 2019/10/1 لغاية 2019/11/1.

قام أحد المؤسسين بتقديم أثاث تم تقدير قيمته بـ900,000 ل.س مقابل الأسهم العينية المطروحة.

وتم الاكتتاب بجميع الأسهم الممتازة، في حين بلغ عدد الأسهم العادية التي تم الاكتتاب بها من قبل الجمهور 1,000,000 سهم، وقد تقرر تخصيص الأسهم مع مراعاة وضع المكتتبين بحصص صغيرة –التزاماً بما أوصى به قانون الشركات السوري–، وذلك على الشكل التالي:

- بالنسبة لصغار المكتتبين فقد تم تخصيصهم بجميع الأسهم التي قاموا بالاكتتاب بها والبالغة 50,000 سهم.
- بالنسبة لباقي المكتتبين فقد تم تخصيصهم بالأسهم المتبقية حسب نسبة الأسهم التي اكتتبوا بها، والاحتفاظ بالمبالغ الإضافية التي دفعوها في مرحلة الاكتتاب لسداد الأقساط المستقبلية.

عند تسديد الأقساط تأخر أحد صغار المساهمين الذي تم تخصيصه بـ 1,000 سهم عن تسديد القسط الثاني، فتم بيع الأسهم بعد شهر من استحقاق القسط بسعر 75 ل.س للسهم الواحد، وتكلفت الشركة 6,000 ل.س مصاريف بيع، علماً أن الفائدة المطبقة على المبالغ المتأخرة هو 10% سنوياً.

المطلوب:

1- إثبات القيود المحاسبية اللازمة للعمليات السابقة.

2- إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية الختامية) في 2019/12/31.

المسألة الثانية:

بتاريخ 2020/1/1 قامت إحدى المساهمة بإصدار 1,000,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد.

وقد تم طرح الأسهم المصدرة للاكتتاب العام، على أن يتم دفع القيمة للأسهم المكتتب بها بشكل نقدي مباشر (بدفعة واحدة)، وقد تقرر إضافة مبلغ /2/ ل.س لكل سهم يتم دفعها من قبل المكتتبين مقابل مصاريف الإصدار.

فإذا علمت أنه تم الاكتتاب بجميع الأسهم وتسديد قيمتها دفعة واحدة.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة وفق كل من الاحتمالات الثلاثة التالية:

أ- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية التي دفعها المؤسسون 2,000,000 ل.س دفعت لهم بشيك مصرفي.

ب-بلغت مصاريف الإصدار الفعلية التي دفعها المؤسسون 2,500,000 ل.س دفعت لهم بشيك مصرفي.

ج- بلغت مصاريف الإصدار الفعلية التي دفعها المؤسسون 1,700,000 ل.س دفعت لهم بشيك مصرفي.

الفصل الثالث: تعديل رأس المال في الشركات المساهمة

3-1: مفهوم تعديل رأس المال:

بعد مضي فترة زمنية على بدء أعمال الشركات المساهمة، من الممكن أن تتولّد الحاجة لتعديل رأس المال بالزيادة أو النقصان (التخفيض) وفقاً لأثر الأعمال التي نفذتها الشركة في الفترات السابقة؛ فحين تكون أعمال الشركة جيدة وتحقق نتائج إيجابية من الممكن أن يتجه التفكير نحو تعزيز المركز المالي للشركة من خلال إضافة أموال لاستثمارها بما يعطي القدرة للشركة لتوسيع أعمالها وزيادة نشاطها وتوسيع حصتها السوقية، وفي هذه الحالة يتم اللجوء إلى زيادة رأس المال.

أما عندما تجد الشركة أن رأس المال المستثمر فيها يزيد عن حاجتها بناءً على ما تبيّن خلال فترات العمل السابقة، هنا يُفضَّل توجيه الأموال الفائضة عن حاجة الشركة نحو استثمارات أفضل من خلال توظيف هذه الأموال في مشاريع أخرى، كما من الممكن أن تكون نتائج عمل الشركة سلبية أدّت إلى تراكم خسائر مدوّرة تؤدي إلى الحاجة إلى تغطيتها أو إزالتها من المركز المالي للشركة، فهنا تلجأ الشركة إلى تخفيض رأس المال وإعادة أية مبالغ متوجب تسديدها إلى المساهمين.

وفيما يلي نستعرض الحيثيّات المرتبطة بكلّ من زيادة وتخفيض رأس مال الشركات المساهمة والمعالجات المحاسبية ذات الصلة.

3-2: زيادة رأس مال الشركات المساهمة:

قد تجد الشركة المساهمة المغفلة أنها بحاجة إلى زيادة رأس مالها بعد فترة من بدء عملها، ولكي تتم الزيادة فإنه يجب أن يكون قد تمّ تسديد كامل رأس المال أي كامل الأسهم التي كانت قد أصدرت سابقاً.

وتتمّ عملية زيادة رأس المال من خلال قرار من الهيئة العامة غير العادية المتضمّن زيادة رأسمال الشركة المساهمة، على أن يتمّ تصديق قرار زيادة رأس المال من وزارة التجارة الداخلية والحصول على موافقة هيئة الأوراق والأسواق المالية على

ذلك.

ويجب على الشركة عند اتخاذ قرار من الهيئة العامة بزيادة رأسمالها أو بتعديل نظامها الأساسي أن تقوم بتنفيذه خلال مهلة سنة بالنسبة للشركات المساهمة المغفلة العامة، أو يعتبر القرار لاغياً حكماً بعد مضي هذه المدة.

3-2-1: أسباب زيادة رأس مال الشركات المساهمة:

تتولّد الحاجة إلى زيادة رأس مال الشركة بعد فترة من ممارسة أعمالها، وتختلف الدوافع التي تؤدي إلى التفكير بزيادة رأس المال، وأهم الأسباب التي تقف وراء قرار الشركة المساهمة بزيادة رأس مالها هي الآتي:

- الحاجة إلى موارد مالية جديدة من أجل توسيع أعمالها وعدم كفاية رأس المال الحالي لذلك، فتقوم الشركة بزيادة رأس مالها إلى الحد الكافي لممارسة نشاطاتها بكفاءة عالية.
- تعديل عرض مركز رأس مال الشركة المساهمة لإظهاره على حقيقته، بحيث يتم دمج رأس المال المكتسب (الاحتياطيات والأرباح المحتجزة) في حساب رأس المال الأساسي، ويتم مقابل هذه العملية إصدار أسهم مجانية للمساهمين القدامى (أسهم منحة).
- التخلص من التزامات مترتبة على الشركة وتدفقاتها النقدية لا تسمح لها بسدادها، في هذه الحالة يتم تحويل سندات القرض من أدوات دين إلى أدوات ملكية، حيث يتم تحويل السندات –القابلة للتحويل– إلى أسهم، وزيادة رأس مال الشركة المساهمة بها.

3-2-2: طرق زيادة رأس مال الشركات المساهمة:

وبالنظر إلى دوافع زيادة رأس المال يمكن أن تتم الزيادة بإحدى الطرق التالية:

1. إصدار أسهم نقدية جديدة: وتكون الأسهم الجديدة أسهم عادية أو ممتازة، ويكون هذا الإصدار إما استكمالاً لإصدار رأس المال الاسمي (المصرح به) والذي لم يكن قد تم إصداره سابقاً، ومن الممكن أن يكون تغطية لرأس مال اسمي (مصرح به) جديد فيتم إصدار أسهم جديدة بعد الحصول على موافقة جديدة لذلك.
2. دمج رأس المال المكتسب في رأس المال الأساسي: وذلك من خلال إضافة الاحتياطي الاختياري أو جزء منه أو الأرباح المدورة المتراكمة أو جزء منها إلى رأس مال الشركة المساهمة.
3. تحويل رأس المال المقترض إلى رأس مال الأسهم: وذلك من خلال تحويل سندات القرض القابلة للتحويل إلى أسهم.
4. تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية.
5. إصدار أسهم عينيّة.

3-2-3: سعر إصدار أسهم الزيادة الجديدة وماهية علاوة الإصدار:

إن السؤال عن السعر الذي يجب إصدار الأسهم الجديدة به له أهمية خاصة، حيث أن الشركة باشرت أعمالها خلال الفترة التي تسبق طرح أسهم الزيادة، وهذه الأعمال قد تحققت منها نتائج قد تكون إيجابية بالتالي هناك أرباح تحققت وليس بالضرورة أن تكون قد وزعت على المساهمين، بل من الممكن أنه تقرر الإبقاء على الجزء الأكبر من هذه الأرباح ضمن الشركة لاستثمارها وتعزيز المركز المالي للشركة، ويتم الإبقاء عليها على أنها من حق المساهمين ويمكنهم الحصول عليها عندما يتقرر ذلك، وأشكال الإبقاء عليها يكون من خلال الاحتياطيات والأرباح غير الموزعة (المدورة) التي لم يتم توزيعها.

وفي ظل ما سبق فإن طرح أسهم جديدة يعني إعطاء حقوق ملكية جديدة لمالكي هذه الأسهم الجديدة، وهذا يعني مقاسمتهم للمساهمين القدامى بما يرتبط بالاحتياطيات والأرباح غير الموزعة التي كانت قد تحققت في السنوات السابقة، وهذا يدفع إلى طلب مبالغ إضافية تزيد عن القيمة الاسمية للسهم.

وبناءً على ما سبق ولتحقيق العدالة للمساهمين القدامى والجدد فإنه يتم تحديد سعر إصدار الأسهم الجديدة في ضوء المركز المالي للشركة الذي له دور أساسي في تحديد القيمة السوقية للسهم، حيث نجد أن القيمة السوقية للسهم ترتفع وتنخفض

حسب المركز المالي للشركة المساهمة وحسب الاحتياطيات والأرباح التي تكون قد كونتها خلال حياتها دون نسيان العوامل السوقية المختلفة على سعر السهم.

وبالنتيجة فإنه ليس بالضرورة أن يتساوى سعر إصدار السهم الجديد مع قيمته الاسمية، بل قد يزيد أو ينقص أو يساوي القيمة الاسمية. وبهذا الشكل يتم تفادي أي ضرر يمكن أن يلحق بالمساهمين القدامى نتيجة مشاركة المساهمين الجدد للمساهمين القدامى فيما حققته الشركة من الأرباح والاحتياطيات التي تم تكوينها على مدى السنوات السابقة والتي تخص المساهمين القدامى.

ولكن هل يتم تحديد قيمة إصدار للأسهم الجديدة بقيمة مختلفة عن القيمة الاسمية؟ والإجابة فيما نصت عليه المادة 101 من قانون الشركات السوري من حيث أنه يجب أن تصدر الأسهم الجديدة بقيمة اسمية معادلة للقيمة الاسمية الأصلية ومع ذلك يجوز للهيئة العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة اصدار إلى القيمة الاسمية للسهم، وفي هذه الحالة يعتبر الفرق بين القيمة الاسمية وقيمة الاصدار ربحاً في حساب الاحتياطي.

بعد ما سبق يكون السؤال: ما هي قيمة علاوة الإصدار التي يجب أن يتقرر إضافتها إلى القيمة الاسمية للسهم؟ الجواب باختصار هو أن علاوة الإصدار يجب أن تمثل الفرق بين القيمة الدفترية للسهم والقيمة الاسمية له، وفي التفاصيل نجد أنه لتحديد القيمة التي يجب أن تصدر بها الأسهم الجديدة لا بد من تحديد القيمة الدفترية للسهم التي تمثل القيمة الحقيقية للسهم في ضوء المركز المالي للشركة، والتي غالباً ما تكون قريبة من القيمة السوقية للسهم.

فالقيمة الدفترية لمجموع الأسهم تساوي قيمة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع مضافاً إليها قيمة الاحتياطيات والأرباح المكونة خلال عمر الشركة.

وبالتالي نحصل على القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة القيمة الدفترية لمجموع الأسهم على عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة.

وفي هذه الحالة نضمن أن المساهم القديم لا يخسر أي شيء لدى بيع الأسهم الجديدة بسعر إصدار معادل لقيمة السهم الدفترية، كما أن المساهم الجديد لا يحقق أي مكاسب على حساب المساهم القديم.

ملاحظة هامة: قد لا يكون من الممكن أن يتم إصدار الأسهم على أساس القيمة الدفترية للسهم بسبب تأثيرات سوق المال، فمن الممكن ألا يكون هناك إقبال من المستثمرين على شراء أسهم الشركة في الوقت الذي تكون فيه الشركة مضطرة لبيع تلك الأسهم نظراً لحاجتها إلى الأموال. وهنا قد تجبر الشركة على إصدار الأسهم بسعر أقل بقليل من القيمة الدفترية للسهم، وبالمقابل يكون للمساهمين القدامى أولوية الاكتتاب بالأسهم الجديدة وهذا ما نص عليه قانون الشركات السوري.

وفيما يلي يتم توضيح مراحل تحديد علاوة الإصدار اللازمة (المثالية):

المرحلة الأولى:	**تحديد القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة** = حصة السهم الواحد من إجمالي حقوق الملكية (صافي قيمة أصول الشركة) = إجمالي حقوق الملكية قبل الزيادة ÷ عدد الأسهم قبل الزيادة = (رأس مال الأسهم + رأس المال الإضافي + الاحتياطيات والأرباح المحتجزة) ÷ عدد الأسهم قبل الزيادة
المرحلة الثانية:	**تحديد علاوة الإصدار اللازمة**= القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة– القيمة الاسمية للسهم
أي أن **سعر الإصدار اللازم (المثالي)**= القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة= القيمة الاسمية للسهم +علاوة الإصدار وفي هذه الحالة تكون القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة تساوي القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة، وبالتالي لا يكون هناك أية خسارة للمساهمين القدامى ولا أي ربح للمساهمين الجدد ناتجة عن الإصدار الجديد.	

ولكن كما ذكرنا، ليس بالضرورة أن يتم الإصدار بعلاوة إصدار مثالية تضمن عدم خسارة المساهمين القدامى نتيجة الإصدار الجديد للأسهم مع عدم تحقيق ربح مجاني للمساهمين الجدد بسبب شرائهم أسهم الإصدار الجديد، وبالتالي في حال اختلاف سعر الإصدار عن القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة، ما هي الخسارة التي يتحملها المساهمون القدامى والتي تحدد حق أفضليتهم في الاكتتاب، وما هو مقدار الربح الذي يكسبه المساهمون الجدد؟ ونوضحها وفق المراحل التالية:

نحسب القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة = حصة السهم من إجمالي حقوق الملكية قبل الزيادة (صافي الأصول قبل الزيادة) = إجمالي حقوق الملكية قبل الزيادة ÷ عدد الأسهم قبل الزيادة = (رأس مال الأسهم + رأس المال الإضافي + الاحتياطيات والأرباح المحتجزة) ÷ عدد الأسهم قبل الزيادة
نحسب القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة = حصة السهم من إجمالي حقوق الملكية بعد الزيادة (صافي قيمة الأصول بعد الزيادة)

= (إجمالي حقوق الملكية قبل الزيادة + القيمة الاسمية للأسهم الجديدة + علاوة إصدار الأسهم الجديدة) ÷ (عدد الأسهم قبل الزيادة + عدد الأسهم الجديدة) = (رأس مال الأسهم الكلي + رأس المال الإضافي الكلي + الاحتياطيات والأرباح المحتجزة) ÷ عدد الأسهم الكلي
نحسب الخسارة التي تلحق بالمساهمين القدامى عن كل سهم يملكونه (تمثل حق أفضليتهم في الاكتتاب) = القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة – القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة
نحسب المكسب الذي يحققه المساهمون الجدد عن كل سهم جديد يشترونه = القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة **–** سعر إصدار الأسهم الجديدة

مثال 3- 1:

بتاريخ 2020/3/1 قررت شركة الزاوي المساهمة المغفلة العامة زيادة رأسمالها ليصبح 60,000,000 ل.س. وقد كانت الميزانية في هذا التاريخ على الشكل التالي:

موجودات **الميزانية في 2020/3/1** **التزامات+ حقوق ملكية**

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
45,000,000	موجودات غير متداولة		**حقوق ملكية حملة الأسهم**
15,000,000	موجودات متداولة	40,000,000	رأس المال – أسهم عادية (400,000 سهم × 100 ل.س)
		6,000,000	احتياطيات
		4,000,000	أرباح محتجزة
			التزامات
		7,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
60,000,000	**المجموع**	**60,000,000**	**المجموع**

المطلوب:

1. حساب عدد الأسهم المطلوب إصدارها لتغطية الزيادة في رأس المال.
2. حساب علاوة الإصدار اللازمة (المثالية).

3. حساب سعر الإصدار اللازم (المثالي).
4. مقارنة القيمة الدفترية للسهم قبل وبعد زيادة رأس المال عند الإصدار بسعر الإصدار اللازم.
5. على فرض –وبسبب ظروف السوق المالي– كانت علاوة الإصدار /22/ ل.س، المطلوب:

أ– حساب مقدار الخسارة التي يتحملها المساهمون القدامى عن كل سهم يملكونه (حق الأفضلية).

ب–حساب المكسب الذي يحققه المساهمون الجدد عن كل سهم يشترونه.

الحل:

1– عدد الأسهم المطلوب إصدارها:

قيمة الزيادة المطلوبة في رأس المال = رأس المال الجديد – رأس المال السابق = 60,000,000 – 40,000,000= 20,000,000 ل.س

عدد الأسهم المطلوب إصدارها = قيمة الزيادة المطلوبة في رأس المال ÷ القيمة الاسمية للسهم الواحد = 20,000,000 ÷ 100 = 200,000 سهم.

2– حساب علاوة الإصدار اللازمة:

هي العلاوة التي تضمن عدم خسارة المساهمين القدامى نتيجة الإصدار الجديد للأسهم مع عدم تحقيق ربح مجاني للمساهمين الجدد بسبب شرائهم أسهم الإصدار الجديد، ونحسبها وفق الخطوات التي عرضناها سابقاً:

القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة = (صافي قيمة الأصول أو مجموع حقوق الملكية) ÷ عدد الأسهم قبل الزيادة = (رأس المال + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة) ÷ عدد الأسهم قبل الزيادة[2] = (40,000,000 + 6,000,000 + 4,000,000) ÷ 400,000 = 50,000,000 ÷ 400,000 = 125 ل.س.

علاوة الإصدار اللازمة= القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة – القيمة الاسمية للسهم = 125– 100 = 25 ل.س.

---

[2] يمكن أن يتم حسابه من خلال صافي قيمة الأصول = (مجموع إجمالي الأصول – مجموع إجمالي الالتزامات) ÷ عدد الأسهم قبل الزيادة = (60,000,000 – 10,000,000) ÷ 400,000 =50,000,000÷ 400,000 = 125 ل.س

3- حساب سعر الإصدار اللازم:

سعر الإصدار اللازم= القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة= القيمة الاسمية للسهم + علاوة الإصدار= 100+25 = 125 ل.س

4- مقارنة القيمة الدفترية للسهم قبل وبعد زيادة رأس المال بسعر الإصدار اللازم:

القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة قمنا بحسابها أعلاه وتبين أنها = 125 ل.س

القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة = مجموع حقوق الملكية بعد الزيادة ÷ عدد الأسهم بعد الزيادة = (رأس المال بعد الزيادة+ رأس المال الإضافي+ الاحتياطيات + الأرباح المدورة) ÷ عدد الأسهم بعد الزيادة = [(رأس المال القديم + رأس المال الجديد) + (علاوة الإصدار× عدد أسهم الزيادة) + الاحتياطيات + الأرباح المدورة] ÷ (عدد الأسهم القديم+ عدد أسهم الزيادة) = [(20,000,000 + 40,000,000) + (200,000 ×25) + 6,000,000 + 4,000,000] ÷ (200,000 +400,000) = 75,000,000 ÷ 600,000 = 125 ل.س

ونلاحظ أنه عندما يتم إصدار أسهم الزيادة بسعر الإصدار المثالي يحافظ السهم على قيمته الدفترية أي لا يحدث أي تغيير في حقوق المساهمين القدامى، حيث كان له حق ضمن الشركة مقداره 125 ل.س عن كل سهم يملكونه وبقي لهم نفس الحق بعد الزيادة.

وكذلك الأمر بالنسبة للمساهمين الجدد دفعوا 125 ل.س ولهم حق ضمن الشركة 125 ل.س فلم يحققوا أي ربح ناتج عن الإصدار بسعر الإصدار اللازم.

5- حساب خسارة المساهمين القدامى ومكسب المساهمين الجدد عند علاوة إصدار 22 ل.س:

أولاً في هذه الحالة يكون سعر إصدار السهم = القيمة الاسمية للسهم + علاوة الإصدار = 100+ 22 = 122 ل.س

نحسب القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة= مجموع حقوق الملكية بعد الزيادة ÷ عدد الأسهم بعد الزيادة = (رأس المال بعد الزيادة+ رأس المال الإضافي+ الاحتياطيات + الأرباح المدورة) ÷ عدد الأسهم بعد الزيادة = [(رأس المال القديم + رأس المال الجديد) + (علاوة الإصدار× عدد أسهم الزيادة) + الاحتياطيات + الأرباح المدورة] ÷ (عدد الأسهم القديم+ عدد أسهم

الزيادة) = [(20,000,000 + 40,000,000) + (200,000 ×**22**) + 6,000,000 + 4,000,000] ÷ (400,000 +200,000) = 74,400,000 ÷ 600,000 = 124 ل.س

خسارة المساهمين القدامى (حق الأفضلية) = القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة – القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة = 125 – 124 = 1 ل.س

ربح المساهمين الجدد = القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة – سعر إصدار السهم = 124 – 122 = 2 ل.س

مثال 3- 2:

قررت إحدى الشركات المساهمة المغفلة العامة زيادة رأس مالها بتاريخ 2020/3/2 ليصبح 50,000,000 ل.س من خلال إصدار أسهم عادية، علماً أن جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) كان على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	30,000,000	رأس المال- أسهم عادية (300,000×100)
	3,000,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم عادية
	13,000,000	احتياطيات
	4,000,000	أرباح محتجزة
50,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

وقد تقرر أن يتم بيع الأسهم المصدرة نقداً بسعر /160/ ل.س للسهم الواحد.

المطلوب:

1. حساب القيمة الدفترية للسهم قبل زيادة رأس المال.
2. عدد الأسهم المطلوب إصدارها.
3. حساب علاوة الإصدار اللازمة (المثالية).
4. حساب سعر الإصدار اللازم (المثالي).

5. حساب القيمة الدفترية للسهم بعد زيادة رأس المال بالسعر المذكور أعلاه.
6. حساب قيمة حق الأفضلية في الاكتتاب (مقدار الخسارة التي تلحق بالمساهمين القدامى عن كل سهم يملكونه).
7. حساب المكسب الذي يحققه المساهمون الجدد عن كل سهم جديد يشترونه.

الحل:

القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة = إجمالي حقوق الملكية قبل الزيادة ÷ عدد الأسهم قبل الزيادة = 50,000,000 ÷ 300,000= 166.67 ل.س
عدد أسهم الزيادة = قيمة الزيادة ÷ القيمة الاسمية للسهم = 20,000,000 ÷ 100 = 200,000 سهم
علاوة الإصدار اللازمة= القيمة الدفترية قبل الزيادة – القيمة الاسمية= 166.67−100= 66.67 ل.س
سعر الإصدار اللازم = 100 + 66.67= 166.67 ل.س
القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة = إجمالي حقوق الملكية بعد الزيادة ÷ عدد الأسهم بعد الزيادة = (32,000,000+50,000,000) ÷ (200,000+300,000)= 164 ل.س
خسارة المساهمين القدامى عن كل سهم يملكونه (حق الأفضلية)= القيمة الدفترية للسهم قبل الزيادة – القيمة الدفترية للسهم بعد الزيادة = 166.67− 164= 2.67 ل.س
المكسب الذي يحققه المساهمون الجدد عن كل سهم جديد يشترونه = القيمة الدفترية بعد الزيادة – سعر الإصدار = 164− 160 = 4 ل.س

3-2-4: المعالجة المحاسبية لزيادة رأس مال الشركات المساهمة:

وسيتم عرض المعالجة المحاسبية حسب كل طريقة من طرق زيادة رأس المال:

3-2-4-1: زيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة:

3-2-4-1-1: الضوابط القانونية لزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة:

يتم الاكتتاب على الزيادة في رأس المال بشكل مشابه للإجراءات المتبعة لدى الاكتتاب عند التأسيس، مع إعطاء المساهمين القدامى حق الأفضلية في الاكتتاب على أسهم زيادة رأس المال وبنسبة مساهمة كل منهم في رأس المال، ويجب على المساهم

الذي يرغب بممارسة حق الأفضلية تسديد قيمة الأسهم التي يكتتب عليها خلال المهلة التي تحددها الهيئة العامة غير العادية لهذا الغرض وقبل طرح أسهم الشركة المتبقية على الاكتتاب العام.

فقد نصت المادة *101* من قانون الشركات السوري 29 لعام 2011 على ما يلي:

- يكون للمساهم حق الأفضلية بالاكتتاب بالأسهم الجديدة ممارسة أو بيعاً وفقاً للتعليمات التي تصدرها هيئة الأوراق والأسواق المالية رغم كلّ نص مخالف في النظام الأساسي.
- يحدد تاريخ اكتساب مساهمي الشركة حق الأفضلية بالاكتتاب بأسهم الزيادة بعد 15 يوم من الموافقة على قيام الشركة بطرح أسهم زيادة رأس المال واعتماد نشرة الإصدار.
- وجوب قيام مجلس الإدارة بنشر بيان في صحيفتين يوميتين على الأقل يُعلِم فيه المساهمين القدامى بأولويتهم في الاكتتاب وتاريخ افتتاحه وإقفاله وتسديد قيمة الأسهم المكتتب بها.

وقد شرحنا في الفقرة السابقة ما يرتبط بعلاوة الإصدار، وبالنسبة لعملية دفع علاوة الإصدار –في حال كان السداد على أقساط– فإنه يتم سدادها بالكامل مع القسط الأول بتاريخ الاكتتاب، وتسجل ضمن حساب رأس المال الإضافي (رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) ضمن حقوق الملكية.

ملاحظة: إذا قررت الهيئة العامة غير العادية للشركة زيادة رأس المال عن طريق إيجاد أسهم عينية جديدة، فيتوجب عليها اتباع نفس القواعد المنصوص عليها بشأن الأسهم العينية المصدرة عند التأسيس.

3-2-4-1-2: المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال عن طريق إصدار أسهم جديدة:

تتم المعالجة المحاسبية لإصدار أسهم الزيادة والاكتتاب عليها ومعالجة التأخر عن سداد الأقساط بشكل مشابه للاكتتاب عند التأسيس، وذلك من خلال القيود التالية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
×××		من ح/ المصرف– جاري	
	×××	إلى ح/ اكتتابات محصلة – أسهم ...	

إثبات عملية الاكتتاب على أسهم الزيادة ودفع قسط الاكتتاب			
×××		من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم	
		إلى مذكورين	
	×××	حـ/ رأس المال – أسهم	
	×××	حـ/ رأس المال الإضافي – أسهم	
إثبات تخصيص أسهم الزيادة بالإضافة لسداد كامل قيمة علاوة الإصدار			
×××		من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط...	
	×××	إلى حـ/ رأس المال– أسهم ...	
إثبات استحقاق كل قسط من الأقساط الأخرى من القيمة الاسمية للأسهم			
×××		من حـ/ المصرف – جاري	
	×××	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط ...	
إثبات تحصيل كل قسط من الأقساط الأخرى من القيمة الاسمية للسهم			

3-2-4-1-3: معالجة مصاريف إصدار أسهم الزيادة:

كما هو الحال عند طرح الأسهم للاكتتاب في مرحلة التأسيس فإن الشركة تتحمل مصاريف مختلفة من أجل الإصدار (مصاريف طباعة أسهم، مصاريف دعاية وإعلان، عمولة مصرف الاكتتاب...وغيرها)، ويكون ذلك بالقيد:

من مذكورين

××× حـ/ مصاريف طباعة أسهم

××× حـ/ مصاريف دعاية وإعلان

××× حـ/ عمولة مصرف اكتتاب

...

××× إلى حـ/ النقدية

ويتم تحميل هذه المصاريف على المكتتبين من خلال إضافة مبلغ بسيط إلى سعر الإصدار بهدف تغطية مصاريف الإصدار، ويتم استيفاؤها بالقيد:

××× من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم

إلى مذكورين

××× حـ/ رأس المال – أسهم ....

××× حـ/ رأس المال الإضافي – أسهم ....

××× حـ/ تحصيلات مصاريف الإصدار

وبعد استيفاء قيمة مصاريف الإصدار فإن معالجتها تتم وفق طريقتين:

- إما إقفال المصاريف المختلفة مع تحصيلات مصاريف الإصدار بحيث يصبح رصيد المصاريف المختلفة المدفوعة للإصدار مع تحصيلات مصاريف الإصدار صفري، ويكون القيد:

××× من حـ/ تحصيلات مصاريف الإصدار

إلى مذكورين

××× حـ/ مصاريف طباعة أسهم

××× حـ/ مصاريف دعاية وإعلان

××× حـ/ عمولة مصرف اكتتاب

...

- أو ترك المصاريف المختلفة ضمن المصاريف العمومية للشركة وإقفال تحصيلات مصاريف الإصدار ضمن الاحتياطي العام (ويكون الهدف من هذه المعالجة إدارة الربح بحيث يتم تخفيضه وهذا يعني تخفيض في قيمة ضريبة الأرباح المستحقة على الشركة)

من حـ/ تحصيلات مصاريف الإصدار

إلى حـ/ الاحتياطي العام

مثال 3- 3:

بتاريخ 2020/1/15 قامت شركة الزاوي المساهمة المغفلة بطرح 250,000 سهم عادي للاكتتاب العام لزيادة رأس مال الشركة، وقد كانت الميزانية للشركة في تاريخ الزيادة على الشكل التالي:

موجودات	الميزانية (قبل الزيادة) بتاريخ 2020/1/15		التزامات+ حقوق ملكية
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**
60,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
20,000,000	موجودات متداولة	50,000,000	رأس المال – أسهم عادية (500,000 سهم × 100 ل.س)
		0,000,000	احتياطيات
		5,000,000	أرباح محتجزة
			التزامات
		11,000,000	التزامات طويلة الأجل
		4,000,000	التزامات متداولة
80,000,000	**المجموع**	**80,000,000**	**المجموع**

وقد تمّ بيع جميع الأسهم بسعر 150 ل.س، على أن يتمّ التسديد على الشكل التالي:

- 50% من قيمة السهم تسدّد كقسط اكتتاب وتخصيص خلال الفترة من 2020/1/15 لغاية 2020/2/10.
- 30% من قيمة السهم تسدّد كقسط ثاني خلال الفترة من 2020/3/1 لغاية 2020/4/1.
- 20% من قيمة السهم تسدّد كقسط أخير في الفترة بين 2020/5/1 و 2020/5/15.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة لعمليات زيادة رأس المال إذا افترضنا سداد جميع الأقساط في مواعيدها.

2- إعداد الميزانية في 2020/5/15، إذا افترضنا عدم حصول أية عمليات مالية أخرى غير عمليات زيادة رأس المال.

الحل:

إثبات قيود اليومية اللازمة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
25,000,000		من حـ/ المصرف- جاري	2020/1/15 لغاية
	25,000,000	إلى حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية	2020/2/10

تحصيل قسط الاكتتاب البالغ 50% من القيمة الاسمية للأسهم المصدرة (250,000 × 100= 25,000,000)، ويبلغ قسط الاكتتاب (25,000,000 × 50%= 12,500,000 ل.س)، إضافة لتحصيل كامل قيمة علاوة الإصدار البالغة (250,000 × 50 = 12,500,000 ل.س)			
25,000,000		من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية إلى مذكورين حـ/ رأس المال – أسهم عادية حـ/ رأس المال الإضافي – أسهم عادية	
	12,500,000 12,500,000		
إثبات تخصيص أسهم الزيادة بالإضافة لسداد كامل قيمة علاوة الإصدار			
7,500,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط ثاني إلى حـ/ رأس المال– أسهم عادية	
	7,500,000		
إثبات استحقاق القسط الثاني البالغ 30% من القيمة الاسمية للأسهم (25,000,000 × 30% = 7,500,000)			
7,500,000		من حـ/ المصرف – جاري إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط ثاني	2020/3/1 لغاية 2020/4/1.
	7,500,000		
تحصيل القسط الثاني			
5,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط أخير إلى حـ/ رأس المال– أسهم عادية	
	5,000,000		
هكذا يتم إثبات استحقاق القسط الأخير البالغ 20% من القيمة الاسمية للأسهم (25,000,000 × 20% = 5,000,000)			
5,000,000		من حـ/ المصرف – جاري إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير	2020/5/1 لغاية 2020/5/15
	5,000,000		
تحصيل القسط الأخير			

وتكون الميزانية بعد زيادة رأس المال على الشكل التالي:

موجودات **الميزانية في 2020/5/15** **التزامات+ حقوق ملكية**

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
60,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
57,500,000	موجودات متداولة	75,000,000	رأس المال – أسهم عادية (750,000 سهم × 100 ل.س)

		12,500,000 10,000,000 5,000,000 11,000,000 4,000,000	رأس المال الإضافي – أسهم عادية احتياطيات أرباح محتجزة <u>التزامات</u> التزامات طويلة الأجل التزامات متداولة
117,500,000	**المجموع**	**117,500,000**	**المجموع**

مثال 3- 4:

بفرض أنّه في المثال السابق (3-3) كانت الشركة قد تكلفت المصاريف التالية لإصدار أسهم الزيادة، وهي: /500,000/ مصاريف طباعة أسهم، /25,000/ مصاريف دعاية وإعلان اكتتاب، /175,000/ عمولة مصرف الاكتتاب، /50,000/ عمولة محاسب قانوني. وبناءً عليه فقد تقرّر إضافة مبلغ /3/ ل.س لكل سهم مصدر، تم استيفاؤها مع قسط الاكتتاب.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية الزيادة.

2- إظهار أثر العمليات السابقة على قائمة الدّخل والميزانية، على فرض عدم حصول أيّة عمليات مالية أخرى خلال الفترة، وذلك وفق طريقتي المعالجة:

أ- إقفال المصاريف المختلفة مع تحصيلات مصاريف الإصدار.

ب-إقفال تحصيلات مصاريف الإصدار في الاحتياطي العام.

الحل:

إثبات قيود اليومية اللازمة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	

500,000 25,000 175,000 50,000	 750,000	حـ/ م. طباعة أسهم حـ/ م. دعاية وإعلان – اكتتاب حـ/ عمولة مصرف – اكتتاب حـ/ م. محاسب قانوني إلى حـ/ النقدية	
إثبات سداد المصاريف المختلفة التي تم تكبدها لقاء إصدار أسهم الزيادة			
25,750,000	 25,750,000	من حـ/ المصرف– جاري إلى حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية	2020/1/15 لغاية 2020/2/10
تحصيل قسط الاكتتاب البالغ 50% من القيمة الاسمية للأسهم المصدرة (250,000 × 100= 25,000,000)، ويبلغ قسط الاكتتاب (25,000,000 × 50%= 12,500,000 ل.س)، إضافة لتحصيل كامل قيمة علاوة الإصدار البالغة (250,000 × 50 = 12,500,000 ل.س)، إضافة إلى قيمة الزيادة لقاء مصاريف الإصدار (250,000 ×3 = 750,000 ل.س)			
25,750,000	 12,500,000 12,500,000 750,000	من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية إلى مذكورين حـ/ رأس المال – أسهم عادية حـ/ رأس المال الإضافي – أسهم عادية حـ/ تحصيلات مصاريف إصدار	
إثبات تخصيص أسهم الزيادة بالإضافة لسداد كامل قيمة علاوة الإصدار وقيمة مصاريف الإصدار			
7,500,000	 7,500,000	من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط ثاني إلى حـ/ رأس المال– أسهم عادية	
إثبات استحقاق القسط الثاني البالغ 30% من القيمة الاسمية للأسهم (25,000,000 × 30% = 7,500,000)			
7,500,000	 7,500,000	من حـ/ المصرف – جاري إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط ثاني	2020/3/1 لغاية 2020/4/1.

تحصيل القسط الثاني			
5,000,000		من حـ/ أقساط تحت التحصيل–قسط أخير	
	5,000,000	إلى حـ/ رأس المال– أسهم عادية	
هكذا يتم إثبات استحقاق القسط الأخير البالغ 20% من القيمة الاسمية للأسهم (25,000,000 × 20% = 5,000,000)			
5,000,000		من حـ/ المصرف – جاري	2020/5/1 لغاية 2020/5/15
	5,000,000	إلى حـ/ أقساط تحت التحصيل – قسط أخير	
تحصيل القسط الأخير			

في نهاية العام بالنسبة **لمعالجة مصاريف الإصدار**، تتم وفق إحدى الطريقتين:

أ- <u>إقفال المصاريف المختلفة مع تحصيلات مصاريف الإصدار:</u>

تكون قيود الإقفال:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
750,000		من حـ/ تحصيلات مصاريف الإصدار	
		إلى مذكورين	
	500,000	حـ/ م. طباعة أسهم	
	25,000	حـ/ م. دعاية وإعلان – اكتتاب	
	175,000	حـ/ عمولة مصرف – اكتتاب	
	50,000	حـ/ م. محاسب قانوني	
إقفال المصاريف المختلفة التي تم تكبدها لقاء إصدار أسهم الزيادة مع التحصيلات من المكتتبين التي تم تحصيلها لقاء مصاريف الإصدار			

ووفق هذه الطريقة لا يظهر أي أثر ضمن قائمة الدخل ولا ضمن قائمة المركز المالي (الميزانية) ناتجة عن مصاريف الإصدار. كون الرصيد صفري لكل من المصاريف والتحصيلات، وهذا ما يتضح من حساب الأستاذ لكل منها:

حـ/ تحصيلات مصاريف الإصدار

750,000	إلى مذكورين	750,000	من حـ/ اكتتابات محصلة – أسهم عادية
750,000	المجموع	**750,000**	المجموع

حـ/ مصاريف طباعة أسهم

500,000	إلى حـ/ النقدية	500,000	من حـ/ تحصيلات مصاريف الإصدار
500,000	المجموع	**500,000**	المجموع

وهكذا بالنسبة لبقية المصاريف التي تم تكبدها لقاء الإصدار والاكتتاب على أسهم الزيادة.

ب-<u>إقفال تحصيلات مصاريف الإصدار في الاحتياطي العام:</u>

تكون القيود في هذه الحالة:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أرباح وخسائر)		750,000
	إلى مذكورين		
	حـ/ م. طباعة أسهم	500,000	
	حـ/ م. دعاية وإعلان – اكتتاب	25,000	
	حـ/ عمولة مصرف – اكتتاب	175,000	
	حـ/ م. محاسب قانوني	50,000	
إقفال المصاريف المختلفة التي تم تكبدها لقاء إصدار أسهم الزيادة في حساب ملخص الدخل			
	من حـ/ تحصيلات مصاريف الإصدار		750,000
	إلى حـ/ الاحتياطي العام	750,000	
إقفال تحصيلات مصاريف الإصدار في الاحتياطي العام			

ويكون الأثر على قائمة الدخل على الشكل التالي:

قائمة الدخل لشركة الزاوي المساهمة عن الفترة المنتهية في 2020/12/31		
إجمالي	**جزئي**	**البيان**
		المصاريف العمومية
	(500,000)	م. طباعة أسهم
	(25,000)	م. دعاية وإعلان – اكتتاب
	(175,000)	عمولة مصرف – اكتتاب
(750,000)	(50,000)	م. محاسب قانوني
(750,000)		**خسارة الفترة**

ويكون هناك أثر على عرض الميزانية في نهاية الفترة المالية ضمن نتيجة الفترة ناتج عن الأثر الذي حصل على قائمة الدخل، وأثر على الاحتياطيات نتيجة إقفال تحصيلات مصاريف الإصدار ضمن الاحتياطي العام، على الشكل التالي:

موجودات **الميزانية في 2020/12/31** **التزامات+ حقوق ملكية**

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
60,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
57,500,000	موجودات متداولة	75,000,000	رأس المال – أسهم عادية (750,000 سهم × 100 ل.س)
		12,500,000	رأس المال الإضافي – أسهم عادية
		10,750,000	احتياطيات
		5,000,000	أرباح محتجزة
		(750,000)	خسارة الفترة
			التزامات
		11,000,000	التزامات طويلة الأجل
		4,000,000	التزامات متداولة
117,500,000	**المجموع**	**117,500,000**	**المجموع**

3-2-4-2: زيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الاحتياطيات والأرباح المحتجزة إلى رأس المال (التوزيعات في شكل أسهم منحة):

عندما ترغب الشركة المساهمة بإجراء توزيعات على المساهمين ولكن لا تريد أن تكون على شكل توزيعات نقدية، بسبب عدم وجود نقدية كافية أو من أجل عدم التأثير على سيولة الشركة، في مثل هذه الحالة ممكن أن تلجأ الشركات المساهمة إلى توزيع أسهم إضافية على مساهميها بقيمة الاحتياطيات والأرباح المحتجزة التي يتم دمجها في رأس المال، وبنسبة ما يمتلكونه من أسهم بدلاً من النقدية.

ويتم توزيع هذه الأسهم على المساهمين مجاناً مقابل الأرباح التي كان يفترض أن توزع عليهم نقداً، **ولذلك تسمى تلك الأسهم "أسهم منحة".**

إن توزيع الأرباح بشكل أسهم لا يؤدي إلى إحداث أي تغيير في موجودات الشركة ولا في إجمالي حقوق الملكية، وإنما يحصل إعادة هيكلة في حقوق الملكية من خلال تخفيض في رأس المال المكتسب وزيادة في رأس المال الأساسي، وذلك من خلال تحويل جزء من الاحتياطيات والأرباح المحتجزة إلى حساب رأس المال–الأسهم العادية.

وبالتالي فإن توزيع الأسهم في هذه الحالة عبارة عن تعديل لحسابات حقوق الملكية عن طريق زيادة حساب رأس المال الدائم وتخفيض حساب الأرباح المحتجزة (أو حتى الاحتياطيات).

فالمساهم الذي يتسلم توزيعاً في شكل أسهم سوف يمتلك عدد أكبر من الأسهم، ولكن فعلياً لم يطرأ أي زيادة على إجمالي حقوق ملكيته في الشركة عما كانت عليه قبل توزيع الأسهم.

عند إجراء التوزيعات في شكل أسهم لا يترتب على الشركة خروج أي نقدية منها وبالتالي تحافظ على سيولتها لتوظفها في أنشطتها وموجوداتها المختلفة، والهدف هنا الاحتفاظ بالأموال السائلة.

ملاحظة: الاحتياطيات في الأساس غير معدة للتوزيع نقدًا على المساهمين، وعندما يتم توزيع احتياطيات على شكل أسهم فإن الهدف منها هو تنشيط حركة تداول الأسهم وجعلها في متناول معظم المستثمرين، نظرًا لأن زيادة رأس المال وبالتالي زيادة عدد الأسهم ينتج عنها تخفيض قيمة السهم السوقية بنفس الزيادة في عدد الأسهم، على اعتبار أن زيادة عدد الأسهم ينتج عنها انخفاض ربحية السهم، وانخفاض كل من القيمة الدفترية والقيمة السوقية للسهم بما يتناسب مع الزيادة في عدد الأسهم الموزعة.

وبالتالي يمكن أن نقول إن أهم أسباب قيام الشركات المساهمة بإجراء توزيعات في شكل أسهم هي:

- **الاحتفاظ بالنقدية:** حيث أن تحقيق الشركة لصافي ربح جيد لا يعني بالضرورة قدرتها على توزيع هذا الربح على المساهمين دون تأثير سلبي على الشركة، بل إن الأمر مرهون بتوفر النقدية لدى الشركة لإجراء هذه التوزيعات، وفي حال توفر النقدية يجب أخذ مسألة الحاجة للنقدية في أعمال الشركة وتوسع عملها، لذلك تضطر الشركة إلى إجراء التوزيع في شكل أسهم كوسيلة ملائمة لتمرير جزء من صافي الدخل إلى المساهمين بدون إضعاف المركز النقدي للشركة.
- **زيادة عدد الأسهم المتداولة في السوق المالي:** وإن هذه الزيادة في الأسهم المتداولة في السوق المالي نتيجة توزيع أسهم المنحة يؤدي إلى تخفيض سعر السهم في السوق، وهذا قد يلائم رغبة المستثمرين في السوق ويجعل السهم أكثر تداولاً. مع ملاحظة تحقق هذا الهدف عادة في حالة التوزيعات الكبيرة في شكل أسهم التي تتراوح بين25% إلى 100% أو أكثر من الأسهم المتداولة قبل التوزيع.

مثال 3-5:

فيما يلي ميزانية شركة الزاوي المساهمة المغفلة العامة بتاريخ 12/31/ 2019:

موجودات	الميزانية في 2019/12/31		التزامات+ حقوق ملكية
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**
75,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
25,000,000	موجودات متداولة	60,000,000	رأس المال – أسهم عادية (600,000 سهم × 100 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		4,000,000	أرباح محتجزة
		1,000,000	ربح الفترة
			التزامات

		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
100,000,000	**المجموع**	**100,000,000**	**المجموع**

علماً أن القيمة السوقية للسهم الواحد هي /150/ل.س.

وقد قررت الهيئة العامة للمساهمين توزيع مبلغ /10,000,000/ ل.س على المساهمين على شكل أسهم منحة، والمبلغ الموزع هو عبارة عن:

/7,000,000/ من الاحتياطي الاختياري.

/3,000,000/ من الأرباح المحتجزة.

المطلوب:

1- إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات عملية توزيع أسهم المنحة.

2- إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) بعد زيادة رأس المال من خلال توزيع أسهم المنحة.

3- بيان أثر ذلك على حقوق الملكية الاجمالية، وعلى بنود حقوق الملكية التفصيلية، عدد الأسهم، حصة الملكية للسهم الواحد، القيمة الدفترية للسهم، القيمة السوقية للسهم، ربحية السهم الواحد،

الحل:

إجراء قيود اليومية اللازمة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
7.000,000		حـ/ احتياطي اختياري	
3,000,000		حـ/ أرباح محتجزة	
	10,000,000	إلى حـ/ رأس المال- أسهم عادية	
إثبات توزيع 100,000 سهم منحة على المساهمين (سهم واحد لكل من يملك 6 أسهم) مقابل تحويل جزء من الاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة			

إلى رأس مال الشركة

إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) بعد التوزيع:

موجودات	**الميزانية بعد التوزيع**		**التزامات+ حقوق ملكية**
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**
75,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
25,000,000	موجودات متداولة	70,000,000	رأس المال – أسهم عادية (700,000 سهم × 100 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		3,000,000	احتياطي اختياري
		1,000,000	أرباح محتجزة
		1,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
100,000,000	**المجموع**	**100,000,000**	**المجموع**

بيان أثر زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم منحة:

البيان	**قبل زيادة رأس المال**	**بعد زيادة رأس المال**
إجمالي حقوق الملكية	**85,000,000**	**85,000,000**
رأس المال – أسهم عادية	60,000,000	70,000,000
احتياطي قانوني	10,000,000	10,000,000
احتياطي اختياري	10,000,000	3,000,000
أرباح محتجزة	4,000,000	1,000,000
أرباح العام الحالي 2019	1,000,000	1,000,000
عدد الأسهم	600,000	700,000
حصة الملكية للسهم الواحد	141.67	121.43

القيمة الدفترية للسهم	141.67	121.43
القيمة السوقية للسهم	150	128.57
ربحية السهم	1.67	1.43

ملاحظات عن الحل:

- نلاحظ أن إجمالي حقوق الملكية لم يتغير بعد توزيع أسهم المنحة. ولم يطرأ أي تعديل على الموجودات أو الالتزامات، وإنما أعيدت هيكلة حقوق الملكية، من خلال تحويل من رصيدي الاحتياطي الاختياري والأرباح المحتجزة إلى حساب رأس المال.
- بالمقابل فقط انخفض حق الملكية للسهم الواحد (القيمة الدفترية للسهم الواحد) بعد الزيادة.
- ولكن رغم انخفاض حق ملكية السهم الواحد إلا أنه لم تتغير حصة المساهم في الملكية: حيث أن المساهم الذي كان يملك 6 أسهم كانت حصة ملكيته هي (141.67× 6 = 850.01) وبعد الزيادة تم منحه سهم جديد فأصبح يملك 7 أسهم تمثل حصة ملكية في الشركة تبلغ (121.43 × 7 = 850.01).
- كذلك إذا رغب المساهم في بيع الأسهم في السوق فإنه يحصل على نفس العائد المادي الذي كان سيحصل عليه قبل التوزيع: حيث أن المساهم الذي كان يملك 6 أسهم في حال باع أسهمه في السوق المالي كان سيحصل على عائد يبلغ (150× 6 = 900 ل.س)، وبعد الزيادة تم منحه سهم جديد فأصبح يملك 7 أسهم لو رغب في بيعها في السوق المالي سيحصل على عائد يبلغ (128.57 × 7 = 900 ل.س)، وبالتالي لم تتغير القيمة السوقية لمجموع الأسهم التي يملكها المساهم الواحد.
- وقد تم حساب القيمة السوقية للسهم بعد الزيادة من خلال القيمة السوقية لمجموع الأسهم قبل الزيادة على عدد الأسهم بعد الزيادة: حيث أن القيمة السوقية لمجموع الأسهم قبل الزيادة هي (600,000 × 150= 90,000,000 ل.س) وتكون القيمة السوقية للسهم بعد الزيادة (90,000,000 ÷ 700,000 = 128.57). ونلاحظ انخفاض في القيمة السوقية للسهم الواحد بعد توزيع الأسهم.

- نلاحظ أن حصة السهم الواحد من الأرباح قد انخفضت بعد توزيع الأسهم من 1.67 ل.س للسهم الواحد إلى 1.43 ل.س فيما لو أننا سنوزعها على عدد الأسهم الجديد.
- كما نلاحظ أنه لا يحصل أي تغيير فعلي على المساهمين، ولكن تأثير عملية التوزيع على الشركة من خلال تحقيق هدف توزيع الأرباح على المساهمين دون المساس بوضع سيولتها، وتحقيق هدف تسويق الأسهم، حيث أن العملية تؤدي إلى تخفيض القيمة السوقية للسهم وبالتالي تنشط تداوله في السوق المالي.

3-2-4-3: زيادة رأس المال عن طريق تحويل السندات القابلة للتحويل إلى أسهم:

عندما تحتاج الشركات المساهمة لأموال ممكن أن تلجأ إلى استدانتها من عموم المستثمرين من خلال طرح سندات للاكتتاب العام تخوّل حامل السند استرداد قيمته الاسمية في تاريخ الاستحقاق إضافةً للحق في الحصول على فائدة، وفي هذا الإطار من الممكن أن تلجأ الشركات إلى إصدار سندات قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، وهذا يدفع المستثمرين إلى قبول معدّل فائدة أقلّ ممّا لو أنّ هذه السندات أُصدِرت دون ميزة التحويل. وإنّ قبول المستثمر بمعدل فائدة أقل يعود إلى حقه بشراء أسهم الشركة بسعر ثابت حتى تاريخ الاستحقاق.

والسندات القابلة للتحويل هي السندات التي يمكن تحويلها خلال مدّة زمنية محددة بعد إصدارها إلى أسهم عادية. وبالتالي فإنّ السند القابل للتحويل يجمع بين منافع السند وامتياز تبديله بأسهم عادية حسب الخيار الذي يحمله.

إن إصدار السندات القابلة للتحويل يتطلّب تحديد تاريخ التحويل ومعدّل التحويل. حيث يُقصد بتاريخ التحويل الفترة الزمنية التي يحقّ فيها لحامل السند تحويل سنداته إلى أسهم، أما معدّل التحويل فيقصد به عدد الأسهم التي سيحصل عليها حامل السند مقابل كلّ سند يتمّ تحويله.

هناك طريقتان لتسجيل عملية تحويل السندات إلى أسهم، تختلف حسب علاوة إصدار أسهم زيادة رأس المال (رأس المال الإضافي، المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية):

1. استخدام طريقة القيمة الدفترية لتسجيل عملية التحويل: حيث يتم تحويل السندات بقيمتها الدفترية (القيمة الاسمية للسندات + علاوة إصدار السندات) إلى رأس مال – أسهم عادية حسب معيار التحويل المتفق عليه (عدد الأسهم

مقابل السند الواحد)، والباقي يعتبر كعلاوة إصدار ضمن رأس المال الإضافي المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية، ويكون قيد التحويل كالتالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
×××		حـ/ سندات	
×××		حـ/ علاوة إصدار سندات	
		إلى مذكورين	
	×××	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	×××	حـ/ رأس المال الإضافي– أسهم عادية	

2. استخدام طريقة القيمة السوقية لتسجيل عملية التحويل: حيث يتم تحويل السندات بقيمتها السوقية (القيمة الاسمية للسندات + علاوة إصدار السندات+ الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية كخسارة تحويل سندات إذا كان السعر السوقي أعلى أو ربح تحويل سندات إذا كان السعر السوقي أقل) إلى رأس مال – أسهم عادية حسب معيار التحويل المتفق عليه (عدد الأسهم مقابل السند الواحد)، والباقي يعتبر كعلاوة إصدار ضمن رأس المال الإضافي المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية، ويكون قيد التحويل في حال كان هناك خسارة تحويل سندات كالتالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
×××		حـ/ سندات	
×××		حـ/ علاوة إصدار سندات	
×××		حـ/ خسارة تحويل سندات	
		إلى مذكورين	
	×××	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	×××	حـ/ رأس المال الإضافي– أسهم عادية	

وفي حال كان هناك ربح تحويل سندات يكون القيد كالتالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
×××		حـ/ سندات	
×××		حـ/ علاوة إصدار سندات	
		إلى مذكورين	
	×××	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	×××	حـ/ رأس المال الإضافي– أسهم عادية	
	×××	حـ/ ربح تحويل سندات	

مثال 3-6:

كانت إحدى الشركات المساهمة قد أصدرت سندات قابل للتحويل إلى أسهم عادية وفق البيانات التالية:

عدد السندات المصدرة 60,000 سند، فائدة السند 9%، القيمة الاسمية للسند 600 ل.س، يحق لحامل السند تحويله إلى خمس أسهم عادية للشركة في أي وقت.

تقرر تحويل 5,000 سند إلى أسهم عادية علماً أن:

- القيمة الاسمية للسهم العادي في الشركة هو 100 ل.س.
- رصيد حساب السندات بتاريخ التحويل هو 36,000,000 ل.س.
- رصيد حساب علاوة إصدار السندات بتاريخ التحويل هو 600,000 ل.س.
- القيمة السوقية للسند تبلغ 700 ل.س

المطلوب: تسجيل عملية التحويل باستخدام طريقة القيمة الدفترية وطريقة القيمة السوقية.

الحل:

تمهيد الحل:

البيان	المبالغ
السندات المحولة	5,000 سند
عدد الأسهم المصدرة مقابل السندات المحولة = 5,000 سند × 5 =	25,000 سهم
القيمة الاسمية للأسهم المصدرة= 25,000 × 100=	2,500,000 ل.س
القيمة الاسمية للسندات المحولة = 5,000 سند × 600 =	3,000,000 ل.س
علاوة إصدار السند الواحد = 600,000 ÷ 60,000 سند =	10 ل.س
علاوة إصدار السندات المحولة = 5,000 سند × 10 =	50,000 ل.س
القيمة السوقية للسندات المحولة = 5,000 سند × 700 =	3,500,000 ل.س
خسارة تحويل للسند الواحد = القيمة السوقية للسند – القيمة الدفترية للسند= 700 – (600+10)=	90 ل.س
خسارة تحويل السندات= 5,000 × 90=	450,000 ل.س

وتكون القيود لإثبات الحل:

أولاً: وفق طريقة القيمة الدفترية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
3,000,000		حـ/ سندات	
50,000		حـ/ علاوة إصدار سندات	
		إلى مذكورين	
	2,500,000	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	550,000	حـ/ رأس المال الإضافي– أسهم عادية	
تحويل 5,000 سند إلى 25,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد			

ثانياً: وفق طريقة القيمة السوقية:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
3,000,000		حـ/ سندات	
50,000		حـ/ علاوة إصدار سندات	
450,000		حـ/ خسارة تحويل سندات	
		إلى مذكورين	
	2,500,000	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	1,000,000	حـ/ رأس المال الإضافي– أسهم عادية	
تحويل 5,000 سند إلى 25,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد			

3-2-4-4: زيادة رأس المال عن طريق تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية:

من الممكن أن ترغب الشركات المساهمة بالتشجيع على الاكتتاب في الأسهم الممتازة فتقوم عند الإصدار بإعطاء حاملها حق تحويل هذ الأسهم إلى أسهم عادية. ونلاحظ أن هذه العملية لا تزيد من إجمالي حقوق الملكية بل هي عبارة عن إعادة هيكلة لحقوق الملكية بين الأسهم الممتازة والأسهم العادية.

أما بالنسبة للمعالجة المحاسبية فتحددها شروط التحويل، وتتم على الشكل التالي:

- نقارن بين إجمالي قيمة الأسهم الممتازة (قيمة اسمية للسهم الممتاز + علاوة إصدار السهم الممتاز) والقيمة الاسمية للأسهم العادية التي ستحل مكان الأسهم الممتازة.
- إذا كان إجمالي قيمة الأسهم الممتازة **أكبر** من القيمة الاسمية للأسهم العادية، نعالج الفرق كعلاوة إصدار للأسهم العادية، ويتم تسجيله ضمن حساب رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية للأسهم العادية).
- إذا كان إجمالي قيمة الأسهم الممتازة **أقل** من القيمة الاسمية للأسهم العادية، يؤخذ الفرق من الأرباح المحتجزة.

مثال 3-7:

بفرض أنه في إحدى الشركات المساهمة ظهر جانب حقوق الملكية في 2019/12/31 على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	30,000,000	رأس المال– أسهم عادية (300,000×100)
	3,000,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم عادية
	20,000,000	رأس المال– أسهم ممتازة (200,000×100)
	2,500,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم ممتازة
	10,000,000	احتياطيات
	4,500,000	أرباح محتجزة
70,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

وقد قررت الشركة تحويل 50,000 سهم ممتاز إلى 50,000 سهم عادي.

المطلوب: إثبات قيود اليومية لعملية التحويل، وإظهار أثر ذلك على جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية).

الحل:

تمهيد للحل:

البيان	المبلغ
القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المحولة= 50,000 × 100=	5,000,000 ل.س
علاوة إصدار السهم الممتاز الواحد = 2,500,000÷ 200,000 =	12.5 ل.س
علاوة الإصدار للأسهم الممتازة المحولة = 50,000 × 12.5 =	625,000 ل.س
إجمالي قيمة الأسهم الممتازة المحولة = 5,000,000 + 625,000 =	5,625,000 ل.س
القيمة الاسمية للأسهم العادية التي تم التحويل إليها= 50,000×100=	5,000,000 ل.س
علاوة إصدار الأسهم= 5,625,000 – 5,000,000 =	625,000 ل.س

ويكون القيد:

مدين	دائن	البيان	التاريخ

		من مذكورين	
5,000,000		حـ/ رأس المال – أسهم ممتازة	
625,000		حـ/ رأس المال الإضافي – أسهم ممتازة	
	5,000,000	إلى مذكورين	
	625,000	حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
		حـ/ رأس المال الإضافي– أسهم عادية	
تحويل 50,000 سهم ممتاز إلى 50,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد			

ويظهر جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) بعد تحويل الأسهم على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	35,000,000	رأس المال– أسهم عادية (100×350,000)
	3,625,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم عادية
	15,000,000	رأس المال– أسهم ممتازة (100×150,000)
	1,875,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم ممتازة
	10,000,000	احتياطيات
	4,500,000	أرباح محتجزة
70,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

مثال 3-8:

بفرض أنه في إحدى الشركات المساهمة ظهر جانب حقوق الملكية في 2019/12/31 على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	30,000,000	رأس المال– أسهم عادية (100×300,000)

	3,000,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم عادية
	20,000,000	رأس المال– أسهم ممتازة (400,000×50)
	2,000,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم ممتازة
	10,000,000	احتياطيات
	5,000,000	أرباح محتجزة
70,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

وقد قررت الشركة تحويل 100,000 سهم ممتاز إلى 60,000 سهم عادي.

المطلوب: إثبات قيود اليومية لعملية التحويل، وإظهار أثر ذلك على جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية).

الحل:

البيان	المبلغ
القيمة الاسمية للأسهم الممتازة المحولة= 100,000 × 50=	5,000,000 ل.س
علاوة إصدار السهم الممتاز الواحد = 2,000,000÷ 400,000 =	5 ل.س
علاوة الإصدار للأسهم الممتازة المحولة = 100,000 × 5 =	500,000 ل.س
إجمالي قيمة الأسهم الممتازة المحولة = 5,000,000 + 500,000 =	5,500,000 ل.س
القيمة الاسمية للأسهم العادية التي تم التحويل إليها= 60,000×100=	6,000,000 ل.س
خسارة تحويل أسهم (تغطى من الأرباح المحتجزة) = 5,500,000– 6,000,000 =	(500,000) ل.س

ويكون القيد:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
		من مذكورين	
5,000,000		حـ/ رأس المال – أسهم ممتازة	
500,000		حـ/ رأس المال الإضافي – أسهم ممتازة	
500,000		حـ/ الأرباح المحتجزة	

	6,000,000	إلى حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
تحويل 50,000 سهم ممتاز إلى 50,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد			

ويظهر جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) بعد تحويل الأسهم على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	36,000,000	رأس المال– أسهم عادية (100×360,000)
	3,000,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم عادية
	15,000,000	رأس المال– أسهم ممتازة (50×300,000)
	1,500,000	رأس المال الإضافي (المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية) – أسهم ممتازة
	10,000,000	احتياطيات
	4,500,000	أرباح محتجزة
70,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

3-2-4-5: زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم عينية:

يمكن أن تتم زيادة رأس المال من خلال تقديم مقدمات عينيّة، وتكون المعالجة مشابهة لعملية إصدار أسهم عينية في فترة التأسيس.

3-3: تخفيض رأس مال الشركات المساهمة:

3-3-1: أسباب تخفيض رأس مال الشركات المساهمة:

من الممكن أن يتم اتخاذ قرار بتخفيض رأس مال الشركة المساهمة ويكون غالباً لأحد سببين:

1- زيادة في رأس مال الشركة المساهمة عن حاجتها الفعلية: ويحدث ذلك إما نتيجة مغالاة المؤسسين في تقدير حجم النشاط المتوقع للشركة عند التأسيس وبالتالي في تقدير رأس المال اللازم، أو نتيجة الظروف الاقتصادية غير الملائمة

أو بسبب ظروف السوق، وغير ذلك من الأسباب التي تؤدي إلى وجود نقدية سائلة فائضة وانخفاض في عائد الاستثمار بسبب وجود أموال في الشركة غير مستغلة. وتستخدم الشركة إحدى الطرائق التالية لتخفيض رأسمالها:

- عدم مطالبة المساهمين بدفع الأقساط المستحقة عليهم عندما يكون رأس المال غير مسدد بالكامل.
- إنقاص عدد الأسهم مع بقاء القيمة الاسمية ثابتة.
- تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

2- تغطية خسائر الشركة والتي يصعب تغطيتها من خلال نتائج الأعمال المستقبلية: تلجأ الشركة المساهمة إلى تخفيض رأس المال بقيمة الخسائر المحققة لتحقيق أحد الأهداف التالية أو كلها:

- إجراء توزيعات أرباح على المساهمين إذ لا يجوز توزيع أي أرباح قبل إطفاء الخسارة.
- تجنب إظهار الخسارة في قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة.

ويتم تخفيض رأس المال في هذه الحالة إما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية للسهم أو عن طريق تخفيض عدد الأسهم مع بقاء القيمة الاسمية للسهم ثابتة.

وقد نصّ قانون الشركات السوري في هذا الإطار على:

- جواز قيام مجلس الادارة بعرض موضوع وجود فائض عن حاجة الشركة في رأس مالها على الهيئة العامة غير العادية لاتخاذ القرار بتخفيض رأسمال الشركة على ألا يؤدي التخفيض إلى الوصول إلى ما دون الحد الأدنى المقرر قانوناً لرأسمالها.
- وجوب قيام مجلس الإدارة في الشركة بدعوة الهيئة العامة غير العادية للاجتماع إذا زادت خسائر الشركة على نصف رأس مالها لتقرر إما تغطية الخسارة أو تخفيض رأس مال الشركة بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر قانوناً أو حلّ الشركة وتصفيتها، مع عدم جواز تغطية خسائر الشركة بالغاً ما بلغت من ناتج فرق إعادة تقييم موجودات الشركة.

2-3-3: شروط قانونية لتخفيض رأس مال الشركات المساهمة:

لضمان قانونية عملية تخفيض رأس مال الشركات المساهمة يجب تحقق مجموعة من الشروط أهمها:

- ألا يقلّ رأس المال بعد التخفيض عن الحد الأدنى المسموح به.
- قيام مدقق الحسابات بإصدار لائحة تتضمن أسماء دائني الشركة، ومقدار دين كل منهم، وعناوينهم، إضافة إلى شهادة صادرة عن مدقق الحسابات تفيد بأنّ تخفيض راس المال لا يمسّ بحقوق الدائنين.
- نشر قرار التخفيض مع لائحة الدائنين في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين ولمرتين على الأقل. بقصد أخذ العلم من قبل الدائنين بالقرار الذي تنوي الشركة اتخاذه، حيث يحق للدائنين الذين يبلغ مجموع دينهم ما لا يقلّ عن 10% من ديون الشركة وفقا لما هو وارد في تقرير مدقق الحسابات إقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة خلال 30 يوم من تاريخ الإعلان عن التخفيض في الصحف لإبطال قرار التخفيض الذي من شأنه الإضرار بمصالحهم.
- مصادقة وزارة التجارة الداخلية على قرار التخفيض.

3-3-3: طرق تخفيض رأس مال الشركات المساهمة:

يتم تخفيض رأس المال وفق إحدى الطرق التالية:

- تخفيض القيمة الاسمية للسهم بما يعادل مبلغ الخسارة.
- تخفيض القيمة الاسمية للسهم من خلال رد جزء من القيمة الاسمية للسهم إلى المساهمين، أو بإبرائهم من الجزء المتبقي غير المدفوع من قيمة الأسهم بما يوازي قيمة التخفيض المطلوب، ويتم ذلك عندما يكون التخفيض نظراً لزيادة رأس المال عن حاجة الشركة.
- إلغاء عدد من الأسهم بما يوازي الجزء المراد تخفيضه لتغطية الخسارة، مع مراعاة المساواة بين المساهمين.
- شراء عدد من الأسهم يوازي الجزء المراد تخفيضه (استهلاك الأسهم).

3-3-4: المعالجة المحاسبية لتخفيض رأس المال وفق الطرق المختلفة:

فيما يلي يتم عرض المعالجات المحاسبية للتخفيض وفق طرق التخفيض التي ذكرناها في الفقرة السابقة:

3-3-4-1: المعالجة المحاسبية لتخفيض القيمة الاسمية للسهم بما يعادل الخسارة:

وفق هذه الطريقة يتم تخفيض رأس المال وتخفيض قيمة الخسارة دون تغيير في عدد الأسهم وفي إجمالي حقوق الملكية وفي صافي قيمة الموجودات، وتكون القيود على الشكل التالي:

××× من حـ/ رأس المال – أسهم ...

××× إلى حـ/ الخسائر المدورة

علماً أن تحديد قانون الشركات السوري لقيمة السهم الاسمية بمبلغ 100 ل.س، يمنع إمكانية التطبيق لمثل هذه الطريقة في الواقع العملي السوري، ويتم عرض المثال الافتراضي التالي لإيضاح هذه الطريقة.

مثال 3-9:

بفرض أنه في إحدى الشركات المساهمة ظهر جانب حقوق الملكية في 2019/12/31 على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	20,000,000	رأس المال– أسهم عادية (200,000×100)
	(5,000,000)	خسائر مدورة
15,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

وقد تقرر تخفيض رأس مال الشركة بما يغطي الخسارة من خلال تخفيض القيمة الاسمية للسهم الواحد لتصبح 75 ل.س.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية التخفيض، وبيان أثر ذلك على جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة.

الحل:

مقدار التخفيض في رأس المال نتيجة تخفيض القيمة الاسمية = 200,000 سهم × (75−100) = 200,000 × 25= 5,000,000 ل.س، تساوي قيمة الخسائر المدورة.

ويكون القيد

مدين	دائن	البيان	التاريخ
5,000,000		من حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	5,000,000	إلى حـ/ خسائر مدورة	
تخفيض 25 ل.س من القيمة الاسمية لكل سهم من أسهم رأس المال لتغطية الخسائر المدورة			

ويظهر جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	15,000,000	رأس المال– أسهم عادية (200,000سهم ×75)
15,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

نلاحظ بقي عدد الأسهم على حاله، وبالمقابل فقد انخفضت قيمة رأس المال، وتغطية كامل الخسائر المدورة، مع بقاء إجمالي حقوق الملكية على حاله.

2-4-3-3: المعالجة المحاسبية لتخفيض القيمة الاسمية للسهم مقابل رد القيمة للمساهمين:

وفق هذه الطريقة يتم تخفيض رأس المال دون تغيير في عدد الأسهم، وبالمقابل يكون هناك انخفاض في إجمالي حقوق الملكية وفي صافي قيمة الموجودات، ويتم إثبات تخفيض قيمة الأسهم الاسمية من خلال القيد:

××× من حـ/ رأس المال – أسهم ...

××× إلى حـ/ المساهمين

ويتم سداد مبلغ التخفيض في القيمة الاسمية للأسهم إلى المساهمين بالقيد:

××× من حـ/ المساهمين

××× إلى حـ/ النقدية

كذلك الأمر بالنسبة لهذه الطريقة، فإن تحديد قانون الشركات السوري لقيمة السهم الاسمية بمبلغ 100 ل.س، يمنع إمكانية التطبيق لمثل هذه الطريقة في الواقع العملي السوري، ويتم عرض المثال الافتراضي التالي لإيضاح هذه الطريقة.

مثال 3-10:

فيما يلي كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ 2019/12/31:

موجودات **الميزانية في 2019/12/31** **التزامات+ حقوق ملكية**

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
75,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
25,000,000	موجودات متداولة	60,000,000	رأس المال – أسهم عادية (600,000 سهم × 100 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		4,000,000	أرباح محتجزة
		1,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
100,000,000	**المجموع**	**100,000,000**	**المجموع**

ونتيجة زيادة رأس مال الشركة عن الحاجة الاستثمارية لديها فقد تقرر تخفيض مبلغ 20 ل.س من القيمة الاسمية لكل سهم، وتسديد قيمة التخفيض للمساهمين بشيكات على المصرف.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية التخفيض، وإظهار أثر ذلك على قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة.

الحل: مقدار التخفيض في رأس المال= 600,000 سهم × 20 ل.س= 12,000,000 ل.س. وتكون القيود:

مدين	دائن	البيان	التاريخ

12,000,000		من حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	12,000,000	إلى حـ/ المساهمين	
تخفيض 20 ل.س من القيمة الاسمية لكل سهم من أسهم رأس المال			
12,000,000		من حـ/ المساهمين	
	12,000,000	إلى حـ/ المصرف – جاري	
سداد قيمة تخفيض رأس المال للمساهمين بشيكات على المصرف			

وتكون قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة بعد التخفيض على الشكل التالي:

موجودات **الميزانية بعد التخفيض** **التزامات+ حقوق ملكية**

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
75,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
13,000,000	موجودات متداولة	48,000,000	رأس المال – أسهم عادية (600,000 سهم × 80 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		4,000,000	أرباح محتجزة
		1,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
88,000,000	**المجموع**	**88,000,000**	**المجموع**

ملاحظات على الحل:

نلاحظ أن عملية التخفيض أحدثت التغييرات التالية:

- خفضت قيمة رأس مال الأسهم، والقيمة الاسمية للسهم الواحد، دون تغيير في عدد الأسهم.

- خفضت المركز المالي للشركة.
- خفضت إجمالي حقوق الملكية وصافي قيمة الموجودات التي كانت /85,000,000/ ل.س، وصارت بعد التخفيض /73,000,000/ ل.س.

3-3-4-3: المعالجة المحاسبية لإلغاء أسهم لتغطية الخسارة:

ويتم ذلك من خلال تخفيض رأس مال الأسهم (إلغاء أسهم للمساهمين حسب نسبة ملكية كل مساهم) مقابل تخفيض الخسائر المدورة، وتؤدي هذه العملية إلى انخفاض عدد أسهم رأس المال دون أن تؤدي إلى تغيير في إجمالي حقوق الملكية وصافي قيمة الموجودات، ويكون القيد:

××× من حـ/ رأس المال – أسهم ...

××× إلى حـ/ الخسائر المدورة

مثال 3-11:

بفرض أنه في إحدى الشركات المساهمة ظهر جانب حقوق الملكية في 2019/12/31 على الشكل التالي:

البيان	جزئي	إجمالي
حقوق الملكية		
رأس المال– أسهم عادية (100×200,000)	20,000,000	
خسائر مدورة	(5,000,000)	
إجمالي حقوق الملكية		**15,000,000**

وقد تقرر تخفيض رأس مال الشركة بما يغطي الخسارة من خلال إلغاء أسهم توازي مبلغ الخسارة.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية التخفيض، وبيان أثر ذلك على جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة.

الحل: عدد الأسهم المطلوب تخفيضها = 5,000,000 ÷ 100 = 50,000 سهم. ويكون القيد:

التاريخ	البيان	دائن	مدين

5,000,000		من حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	5,000,000	إلى حـ/ خسائر مدورة	
إلغاء 50,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد لتغطية الخسائر المدورة			

ويظهر جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	15,000,000	رأس المال– أسهم عادية (100×150,000)
15,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

3-3-4-4: المعالجة المحاسبية لإلغاء أسهم نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة الشركة:

وتؤدي هذه العملية إلى انخفاض في عدد أسهم رأس المال يرافقه انخفاض في إجمالي حقوق الملكية وفي صافي قيمة موجودات الشركة، ويتم الإلغاء إما بشكل نسبي حسب ملكية كل مساهم أو يتم اختيارها بالاقتراع، ويتم إثبات إلغاء الأسهم من خلال القيد:

××× من حـ/ رأس المال – أسهم ...

××× إلى حـ/ المساهمين

ويتم سداد قيمة الأسهم الملغاة إلى المساهمين بالقيد:

××× من حـ/ المساهمين

××× إلى حـ/ النقدية

مثال 3-12:

فيما يلي كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ 2019/12/31:

موجودات	**الميزانية في 2019/12/31**		**التزامات+ حقوق ملكية**
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**

75,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
25,000,000	موجودات متداولة	60,000,000	رأس المال – أسهم عادية (600,000 سهم × 100 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		4,000,000	أرباح محتجزة
		1,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
100,000,000	**المجموع**	**100,000,000**	**المجموع**

ونتيجة زيادة رأس مال الشركة عن الحاجة الاستثمارية لديها فقد تقرر إلغاء 100,000 سهم من أسهم المساهمين (كل مساهم حسب نسبة تملكه)، وتسديد قيمة الأسهم الملغاة لهم بشيكات على المصرف.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية التخفيض، وإظهار أثر ذلك على قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة.

الحل: مقدار التخفيض في رأس المال= 100,000 سهم × 100 ل.س= 10,000,000 ل.س، وتكون القيود:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
10,000,000		من حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	10,000,000	إلى حـ/ المساهمين	
إلغاء 50,000 سهم عادي بقيمة اسمية 100 ل.س للسهم الواحد			
10,000,000		من حـ/ المساهمين	
	10,000,000	إلى حـ/ المصرف – جاري	
سداد قيمة الـ 50,000 سهم عادي الملغاة للمساهمين بشيكات على المصرف			

وتكون قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة بعد التخفيض على الشكل التالي:

موجودات	الميزانية بعد التخفيض		التزامات+ حقوق ملكية
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**
75,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
15,000,000	موجودات متداولة	50,000,000	رأس المال – أسهم عادية (500,000 سهم × 100 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		4,000,000	أرباح محتجزة
		1,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
90,000,000	**المجموع**	**90,000,000**	**المجموع**

ملاحظات على الحل:

نلاحظ أن عملية التخفيض أدت للتغييرات التالية:

- انخفض رأس مال الأسهم، وانخفض عدد الأسهم، دون تغيير القيمة الاسمية للسهم.
- انخفض المركز المالي للشركة.
- انخفض إجمالي حقوق الملكية وصافي قيمة الموجودات، حيث كانت /85,000,000/ ل.س، وصارت بعد التخفيض /75,000,000/ ل.س.

5-4-3-3: المعالجة المحاسبية لاستهلاك الأسهم:

تتميز عملية استهلاك الأسهم بأنه يجب أن تكون حصراً من الأرباح التي كانت ستوزع أصلاً على المساهمين وهذا يشكل ضماناً لحقوق الدائنين، ويتم ذلك من خلال تخفيض رأس المال بقيمة الجزء المستهلك سنوياً وترافق ذلك مع تجميد جزء من الأرباح المحجوزة أو الاحتياطي بالقيمة نفسها.

تلجأ الشركة المساهمة إلى **استهلاك رأسمالها للأسباب** التالية:

- إذا كانت موجودات الشركة ذات طبيعة تستهلك بالاستعمال مثل استثمار الموارد الطبيعية استخراج النفط مثلاً. حيث أن هذه الطبيعة المتناقصة لقيمة موجودات الشركة تؤدي إلى عدم توفر الموارد الكافية لسداد القيمة الاسمية للأسهم عند التصفية للشركة، ولحل هذه الإشكالية تلجأ الشركة إلى استهلاك أسهمها بشكل تدريجي، وفي هذه الحالة عندما يحين موعد انتهاء الشركة تكون الشركة قد أوفت التزاماتها تجاه المساهمين التي سبق أن دفعوها مقابل رأس المال.
- إذا كانت الشركة تستثمر امتيازاً حكومياً: حيث يشترط في صك الامتياز عادة أن تنتقل ملكية جميع موجودات الشركة غير المتداولة إلى الدولة عند انقضاء مدة الامتياز بدون حصول الشركة على مقابل.

يتم استهلاك الأسهم بأحد الطرق التالية:

- إلغاء عدد من الأسهم سنوياً عن طريق الاقتراع وتسديد قيمتها إلى أصحابها المساهمين، ويعطى المساهم "أسهم تمتع" مقابل أسهمه الملغاة لضمان حقوقه نظراً إلى أن إلغاء أسهمه لم تكن بموافقته.
- تخفيض جزء من القيمة الاسمية لجميع الأسهم: بتسديد مبلغ محدّد لكل سهم، وفي هذه الحالة تتحقق المساواة بين جميع المساهمين في عملية التخفيض، وبالتالي ليس هناك ضرورة لإصدار أسهم تمتع.
- شراء الأسهم من السوق المالي (البورصة)، وتسمى الأسهم المشتراة من قبل الشركة "أسهم خزينة"، وتلجأ الشركة إلى هذا الإجراء عندما تكون القيمة السوقية للسهم أقل من قيمته الاسمية، على أن يتم سداد الثمن من الأرباح أو من الاحتياطي المكوّن لهذا الغرض "احتياطي استهلاك رأس المال".

وفيما يلي مثال عن كل طريقة من الطرق الثلاثة السابقة:

مثال 3-13:

فيما يلي كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ 2019/12/31:

موجودات	الميزانية في 2019/12/31		التزامات+ حقوق ملكية
المبالغ	البيان	المبالغ	البيان

60,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
20,000,000	موجودات متداولة	40,000,000	رأس المال – أسهم عادية (400,000 سهم × 100 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		5,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
80,000,000	**المجموع**	**80,000,000**	**المجموع**

وقد تقرر استهلاك 40,000 سهم من خلال الاقتراع.

المطلوب: 1- إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية الاستهلاك.

2- بيان أثر ذلك على قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة.

الحل: قيمة رأس المال المستهلك = 40,000 سهم ×100= 4,000,000 ل.س

مدين	دائن	البيان	التاريخ
4,000,000		من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أرباح وخسائر)	
	4,000,000	إلى حـ/ توزيع أرباح وخسائر	
إقفال مبلغ نتيجة الفترة المراد استخدامه في استهلاك الأسهم في حساب توزيع أرباح وخسائر			
4,000,000		من حـ/ توزيع أرباح وخسائر	
	4,000,000	إلى حـ/ احتياطي استهلاك رأس المال	
حجز مبلغ 4,000,000 ل.س لأغراض استهلاك الأسهم			
4,000,000		من حـ/ رأس المال – أسهم عادية	
	4,000,000	إلى حـ/ الأسهم واجبة الاستهلاك	

تخفيض رأس المال بالأسهم المستهلكة			
4,000,000	من حـ/ الأسهم واجبة الاستهلاك	4,000,000	
	إلى حـ/ المصرف – جاري		
سداد قيمة الـ 40,000 سهم المستهلكة إلى المساهمين			

وتكون قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة بعد عملية استهلاك الأسهم على الشكل التالي:

موجودات **الميزانية بعد الاستهلاك** **التزامات+ حقوق ملكية**

المبالغ	البيان	المبالغ	البيان
60,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
16,000,000	موجودات متداولة	36,000,000	رأس المال – أسهم عادية (360,000 سهم × 100 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		4,000,000	احتياطي استهلاك رأس المال
		1,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة
76,000,000	**المجموع**	**76,000,000**	**المجموع**

ملاحظات على الحل:

- تمّ استخدام أرباح الشركة في سداد قيمة الأسهم المستهلكة بدلاً من توزيعها على المساهمين.
- يتم توزيع أسهم تمتع على المساهمين الذين تمّ استهلاك أسهمهم تتيح لهم الاستفادة المستقبليّة من توزيعات الأرباح التي تقوم بها الشركة. حيث يستفيد أصحاب أسهم التمتع من جميع الحقوق التي يستفيد منها أصحاب الأسهم العادية ماعدا استرداد قيمة السهم الاسمية عند تصفية الشركة.

مثال 3-14:

لنفترض في المثال السابق (3-13) أنه تم استهلاك رأس المال من خلال تخفيض مبلغ /10/ ل.س من القيمة الاسمية لكل سهم من أسهم رأس المال.

وتتميز المعالجة وفق هذا الافتراض بما يلي:

- في هذه الحالة يتم إثبات نفس قيود اليومية التي تم إثباتها في المثال السابق لاستهلاك رأس المال.
- لا يتم إعطاء المساهمين أسهم تمتع، لأن هناك مساواة بين المساهمين وفق هذه الطريقة.
- بقي كل مساهم يملك نفس نسبة الأسهم التي كان يملكها قبل الاستهلاك.
- في قائمة المركز المالي (الميزانية) يبقى عدد الأسهم نفسه مع انخفاض في القيمة الاسمية للسهم الواحد.
- ملاحظة: هذه الطريقة غير ممكنة في التطبيق العملي لأن قانون الشركات يحدد القيمة الاسمية للسهم بـ100 ل.س.

وتظهر قائمة المركز المالي (الميزانية) على الشكل التالي:

موجودات		**الميزانية بعد الاستهلاك**		**التزامات+ حقوق ملكية**
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**
60,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
16,000,000	موجودات متداولة	36,000,000	رأس المال – أسهم عادية (400,000 سهم × 90 ل.س)
		10,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		4,000,000	احتياطي استهلاك رأس المال
		1,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		12,000,000	التزامات طويلة الأجل
		3,000,000	التزامات متداولة

76,000,000	**المجموع**	**76,000,000**	**المجموع**

مثال 3-15:

فيما يلي جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) لإحدى الشركات المساهمة التي تعمل في استثمار أحد المناجم:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	30,000,000	رأس المال- أسهم عادية (100×300,000)
30,000,000		**إجمالي حقوق الملكية**

ومن المتوقع أن يكون عمر الشركة 15 سنة، وعليه فقد تقرر استهلاك رأس المال خلال عمرها من خلال حجز جزء من الأرباح السنوية يوازي القيمة المستهلكة من رأس المال. وفي نهاية العام الأول الذي كان يشكل انطلاقة الشركة تم دراسة عملية الاستهلاك المتوجب القيام بها، فتبين أن السعر السوقي لسهم الشركة أقل من قيمته الاسمية حيث يبلغ /95/ ل.س، لذلك فقد تقرر شراء الأسهم من البورصة بدلاً من إلغاء الأسهم بقيمتها الاسمية بالاقتراع.

المطلوب: إثبات قيود اليومية اللازمة للعملية السابقة، وإظهار أثر ذلك على حقوق الملكية من قائمة المركز المالي للشركة.

الحل:

عدد الأسهم المطلوب استهلاكها = 300,000 ÷ 15= 20,000 سهم.

القيمة الاسمية للأسهم المطلوب استهلاكها = 20,000 × 100= 2,000,000 ل.س.

القيمة السوقية للأسهم المستهلكة= 20,000 سهم × 95 = 1,900,000 ل.س.

ويتم إثبات القيود اللازمة كما يلي:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من حـ/ ملخص الدخل (أو حـ/ أرباح وخسائر)		2,000,000
	إلى حـ/ توزيع أرباح وخسائر	2,000,000	

إقفال مبلغ نتيجة الفترة المراد استخدامه في استهلاك الأسهم في حساب توزيع أرباح وخسائر			
2,000,000	من حـ/ توزيع أرباح وخسائر إلى حـ/ احتياطي استهلاك رأس المال	2,000,000	
حجز مبلغ 4,000,000 ل.س لأغراض استهلاك الأسهم			
1,900,000	من حـ/ أسهم الخزينة (الأسهم المشتراة) إلى حـ/ المصرف – جاري	1,900,000	
إثبات شراء الأسهم المطلوب استهلاكها من السوق المالي (20,000 سهم ×95 = 1,900,000 ل.س)			
2,000,000	من حـ/ رأس المال– أسهم عادية إلى مذكورين حـ/ أسهم الخزينة (الأسهم المشتراة) حـ/ ربح شراء أسهم خزينة	1,900,000 100,000	
تخفيض رأس مال الشركة المساهمة بمقدار القيمة الاسمية للأسهم المستهلكة			

وفيما يلي أثر العمليات السابقة على رأس مال الشركة المساهمة واحتياطي استهلاك رأس المال ضمن جانب حقوق الملكية من قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة بعد استهلاك الأسهم على الشكل التالي:

إجمالي	جزئي	البيان
		حقوق الملكية
	28,000,000	رأس المال– أسهم عادية (280,000×100)
	2,000,000	احتياطي استهلاك رأس المال
	…	
…		**إجمالي حقوق الملكية**

المراجع المستخدمة في الفصل الثالث:

المراجع باللغة العربية:
"قانون الشركات" الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011.
اسماعيل ، اسماعيل؛ وعربيد، نضال؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة شركات الأموال" . منشورات جامعة دمشق ، نظام التعليم المفتوح، برنامج المحاسبة ، سورية.
أبو نصار، محمد. 2018. "محاسبة الشركات الأصول العلمية والعملية– أشخاص وأموال". دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
دشلي، كمال؛ وياسين، ايام. 2016. "محاسبة الشركات (2)". منشورات جامعة حماه، سورية.
عثمان، أحمد يوسف. 2013. "محاسبة شركات الأموال". جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
عربيد، نضال؛ وحمادة، رشا؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة الشركات". منشورات جامعة دمشق، سورية.
المراجع باللغة الانكليزية:
Dauderis,H. and Annad, D., 2019, "Introduction to Financial Accounting- V.2019,Rev.B", Authabasca University.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Kimmel, P., 2018, "Accounting Principles- 13th Edition", John Wiley & Sons, Singapore.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Terry, Warfield, 2018, "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John Wiley & Sons, Singapore.

أسئلة الفصل الثالث

1) أسئلة صح / خطأ *True/False*

	السؤال	صح	خطأ
1	علاوة الإصدار اللازمة تضمن العدالة للمساهمين القدامى والجدد	✓	
2	عند زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة، لا يحق لحاملي الأسهم الجديدة الحصول على حصة في الاحتياطيات عند استرداد قيمة الأسهم مستقبلاً.		✓
3	لا يمكن منح حق الأفضلية بالاكتتاب على أسهم الزيادة للمساهمين القدامى في حال لم ينص النظام الأساسي للشركة على ذلك.		✓
4	أسهم المنحة هي الأسهم التي تعطى للمساهمين عند استهلاك أسهمهم.		✓
5	عند استخدام رأس المال المكتسب في زيادة رأس مال الشركة يبقى صافي قيمة الموجودات على حاله.	✓	
6	استخدام رأس المال المكتسب لتخفيض رأس مال الشركة غالباً يؤدي لتخفيض الرغبة في شراء أسهم الشركة في البورصة.		✓
8	تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية يؤثر على المركز المالي للشركة.		✓

2) أسئلة خيارات متعددة *Multiple Choices*

1- يجب عدم الاستمرار في تخفيض رأس مال الشركة المساهمة عندما يؤدي إلى:

أ) انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المسموح به. ب) إصدار لائحة بدائني الشركة.

ج) إعلام الدائنين بذلك من خلال وسائل إعلام مكتوبة. د) كل ما سبق

2- عند إلغاء أسهم لتغطية الخسارة فذلك يؤثر على:

أ) إجمالي حقوق الملكية. ب) المركز المالي للشركة.

ج) رأس مال الأسهم. د)القيمة الاسمية للسهم.

3- تخفيض القيمة الاسمية للسهم لتغطية الخسارة، فإن ذلك لا يؤثر على:

أ) إجمالي حقوق الملكية. ب) موجودات الشركة

ج) صافي موجودات الشركة د) كل ما سبق

3) مسائل غير محلولة:

المسألة الأولى:

فيما يلي كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ 2019/12/31:

موجودات	الميزانية في 2019/12/31		التزامات+ حقوق ملكية
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**
80,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
25,000,000	موجودات متداولة	50,000,000	رأس المال – أسهم عادية (500,000 سهم × 100 ل.س)
		15,000,000	احتياطي قانوني
		15,000,000	احتياطي اختياري
		8,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		10,000,000	قرض سندات (20,000 ×500)
		2,000,000	علاوة إصدار سندات
		5,000,000	التزامات متداولة
105,000,000	**المجموع**	**105,000,000**	**المجموع**

وقد قررت الشركة زيادة رأس المال ليصبح 85,000,000 ليرة سورية من خلال:

1- تحويل 10,000,000 من الاحتياطي الاختياري إلى أسهم عادية.

2- تحويل /10,000/ سند إلى أسهم عادية بطريقة القيمة السوقية، علماً أنه يحق تحويل كل سند إلى خمسة أسهم عادية، والسعر السوقي للسهم هو 600 ل.س.

3- إصدار أسهم جديدة بباقي رأس المال المطلوب زيادته بعلاوة إصدار تؤمن عدم خسارة المساهمين القدامى لأي جزء من حقوقهم، علماً أن الشركة تكلفت مبلغ /400,000/ ل.س كمصاريف إصدار أسهم، وقررت تحصيلها من مشتري الأسهم بواقع /2/ل.س لكل سهم يتم تحويلها إلى الاحتياطي العام،

على أن يتم دفع قيمة الأسهم الجديدة على قسطين: الأول 60% يتم دفعه خلال شهرين والثاني 40% بعد ثلاثة أشهر وخلال مهلة 15 يوم.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة.

2- إعداد قائمة المركز المالي (الميزانية) للشركة المساهمة بعد زيادة رأس المال وسداد الأقساط بشكل كامل.

المسألة الثانية:

فيما يلي كانت ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ 2019/12/31:

موجودات	الميزانية في 2019/12/31		التزامات+ حقوق ملكية
المبالغ	**البيان**	**المبالغ**	**البيان**
85,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق ملكية حملة الأسهم
25,000,000	موجودات متداولة	60,000,000	رأس المال – أسهم عادية (600,000 سهم × 100 ل.س)
		15,000,000	احتياطي قانوني
		10,000,000	احتياطي اختياري
		5,000,000	ربح الفترة
			التزامات
		15,000,000	التزامات طويلة الأجل
		5,000,000	التزامات متداولة
110,000,000	**المجموع**	**110,000,000**	**المجموع**

وقد تقرر استهلاك رأس المال من خلال تخفيض 15 ل.س من القيمة الاسمية لكل سهم على أن يتم سداد المطلوب نقداً.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية الاستهلاك.

2- إعداد قائمة المركز المالي للشركة بعد عملية الاستهلاك.

الفصل الرابع: توزيع الأرباح وربحية السهم في الشركات المساهمة

4-1: القوائم المالية الأساسية في الشركات المساهمة:

تُشكّل القوائم المالية خلاصة نتائج العمليات المالية التي حصلت في الشركة، فتعطي معلومات ذات غرض عام لعموم المستخدمين لتقييم وضع الشركة محل القوائم المالية.

وقد حدّد قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 أهم البيانات المالية المطلوب تقديمها متضمناً القوائم المالية المطلوب إعدادها في المادة 196 وفق ما يلي:

يجب على مجلس إدارة الشركة المساهمة المغفلة العامة نشر البيانات المالية السنوية وفق ما هو نصوص عليه في قانون هيئة الأوراق في صحيفتين يوميتين قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوماً على الأقل تحت طائلة بطلان الاجتماع وتتضمن البيانات المذكورة ما يلي:

- الميزانية العامة (الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي).
- حسابات الأرباح والخسائر /قائمة الدخل/.
- قائمة التدفقات النقدية.
- بيان التغيرات في حقوق المساهمين.
- تقرير مدقق الحسابات.
- ملخص عن الايضاحات حول البيانات المالية.

وسنتناول تعريفاً بهذه القوائم بشكل مختصر، كمدخل للتعريف بعملية توزيع الأرباح:

1- الميزانية العامة أو قائمة المركز المالي:

تعرض هذه القائمة الموجودات (الأصول) والالتزامات وحقوق المساهمين في الشركة المساهمة في تاريخ إعداد هذه القائمة.

وبالتالي هي تعرض طبيعة وقيمة الأموال المستثمرة في الشركة المساهمة سواء كان مصدرها التزامات تجاه الدائنين أو أموال مستثمرة من قبل المساهمين (حقوق للمساهمين)، وكيفية استخدام الشركة لهذه الأموال. لذلك فإن قائمة المركز المالي تمكن المستخدم من الوقوف على مركز الشركة المالي، ومن تقدير سيولة الشركة، وملاءتها، والمرونة المالية لديها.

والتبويبات الثلاثة الأساسية ضمن قائمة المركز المالي هي: الموجودات، والالتزامات، وحقوق الملكية (أو حقوق المساهمين أو حقوق حملة الأسهم). إضافة إلى تصنيفات فرعية ضمن الموجودات والالتزامات يتم عرضها بناءً على سيولة الموجودات والالتزامات، ووظائف الموجودات، وطبيعة ومبالغ وتوقيت الالتزامات.

ويتم إعداد قائمة المركز المالي إما من خلال نموذج الحساب (على شكل حرف T) بحيث يتم عرض الموجودات في الجانب الأيمن منها وحقوق المساهمين والالتزامات في الجانب الأيسر، أو يتم عرضها من خلال نموذج التقرير بحيث يتم البدء بعرض الموجودات وبعدها يتم عرض الالتزامات وحقوق الملكية، وطريقة التقرير تتيح إمكانية عرض التفاصيل المرتبطة بعناصر قائمة المركز المالي بشكل أكثر وضوحاً وتفصيلاً، وتعرض باختصار على الشكل التالي:

قائمة المركز المالي لشركة ... المساهمة المغفلة العامة في 12/31/....			
البيان	**جزئي1**	**جزئي2**	**كلي**
الموجودات المتداولة			
استثمارات طويلة الأجل			
صافي ممتلكات ومصانع وتجهيزات (صافي الموجودات غير المتداولة)			
موجودات غير ملموسة			
حسابات مدينة أخرى			
إجمالي الموجودات			××××
الالتزامات المتداولة			
الديون طويلة الأجل			
حسابات دائنة أخرى			
إجمالي الالتزامات			×××
حقوق الملكية (حقوق حملة الأسهم)			

		رأس مال الأسهم	
		الاحتياطيات	
		الأرباح المحتجزة (غير الموزعة)	
		نتيجة الفترة	
×××		**إجمالي حقوق الملكية**	
××××		**إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية**	

2- قائمة الدخل:

تقيس هذه القائمة نتيجة عمل الشركة المساهمة عن فترة محاسبية محدّدة منتهية، من خلال مقابلة إيرادات ومصروفات هذه الفترة وفق أساس الاستحقاق. وبالتالي هي التي تعطي رقم الربح الذي سيكون من حق المساهمين لقاء أموالهم المستثمرة والذي يمكن توزيعه.

وتأخذ عملية إعداد قائمة الدخل وقياس الدخل الصافي بشكل صحيح وفي الوقت المناسب أهمية كبيرة، لتقديمها معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية تساعدهم عند اتخاذ القرار، حيث تساعد على تقييم أداء الشركة السابق وتعطي أساس لتقييم أداء الشركة المستقبلي ومدى التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية.

وبما يرتبط بعرض قائمة الدخل فإنه يتم تصنيف الإيرادات والمصروفات حسب طبيعتها، ومدى تكرارها، وإمكانية التنبؤ بها، بما يؤمّن الإفصاح عن البنود التي تندرج ضمن قائمة الدخل بشكل يضمن جودة المعلومات التي تقدمها هذه القائمة لتقييم أداء الشركة خلال الدورة المحاسبية، حيث يتم التصنيف إلى:

- بنود عادية: ترتبط بالبنود التي من المحتمل تكررها مستقبلاً، ويتم أولاً عرض البنود ذات الصلة بطبيعة عمل الشركة الأساسية (بنود تشغيلية)، ثم البنود الأخرى غير تشغيلية، ويليها المكاسب والخسائر الرأسمالية.
- بنود غير عادية: ويتم فيها الإفصاح عن المكاسب والخسائر من العمليات غير المستمرة، ومن العمليات الاستثنائية.
- يضاف إليها البنود المرتبطة بالدخل الشامل الآخر، لدى عرض قائمة الدخل الشامل.

3- قائمة التدفقات النقدية:

تعرض هذه القائمة التدفقات النقدية الداخلة (موارد النقدية) والخارجة (استخدامات النقدية) للشركة المساهمة خلال الفترة التي

تغطيها هذه القائمة، ولزيادة الإفصاح والفائدة لمستخدم هذه القائمة فإنه يتم تصنيف التدفقات النقدية إلى ثلاثة تصنيفات:

- تدفقات تشغيلية: هي التدفقات الداخلة والخارجة ذات الصلة بالعمل التشغيلي للمنشأة والمرتبط برأس المال العامل.
- تدفقات استثمارية: هي التدفقات الداخلة والخارجة ذات الصلة بشراء وبيع الموجودات غير المتداولة والاستثمار في حقوق ملكية الغير وسندات المنشآت الأخرى وإقراض الغير وتحصيل أموال القروض.
- تدفقات تمويلية: هي التدفقات الداخلة والخارجة ذات الصلة بالعلاقة مع المساهمين وقروض السندات وسداد قروض السندات، وإعادة شراء الأسهم، ودفع توزيعات الأرباح.

ويتم إعداد هذه القائمة وفق طريقتين مباشرة وغير مباشرة تختلف في عرض التدفقات التشغيلية.

4- قائمة أو بيان التغيرات في حقوق المساهمين:

تعرض الالتزامات المستحقة على الشركة تجاه المساهمين (حملة الأسهم)، والتغيرات التي طرأت على هذه الحقوق خلال الفترة التي تغطيها هذه القائمة، ويمكن أن تتمثل هذه التغيرات بزيادة رأس المال أو تخفيضه، التغيرات في الأرباح والخسائر المدورة، التغيرات في الاحتياطيات، ونتيجة الفترة، إضافة إلى التغيرات في الدخل الشامل الآخر المتراكم.

4-2: مفهوم توزيع الأرباح:

يعتبر حق قبض الأرباح والفوائد من أحد أهم حقوق المساهمين في الشركات المساهمة، وهذا ما نص عليه قانون الشركات السوري، وتعتبر سياسة توزيع الأرباح على المساهمين من السياسات التمويلية الأكثر أهمية في الشركات المساهمة، حيث أنها ترتبط بالعلاقة المباشرة التي تربط المساهم مع الشركة والتي من أجلها استثمر أمواله فيها، مع درجة التأثير العالية لقرار القيام بتوزيع أرباح على السعر السوقي لسهم الشركة.

وقد حدد قانون الشركات السوري ضمن واجبات مجلس الإدارة قيامه باقتراح توزيع الأرباح وذلك خلال مدة لا تتجاوز 120 يوم من انتهاء السنة المالية المنقضية، ويكون من صلاحية الهيئة العامة العادية تعيين الأرباح الواجب توزيعها وذلك بناءً

على اقتراح مجلس الإدارة، وكذلك لها الصلاحية في تكوين الاحتياطيات.

وفكرة توزيع الأرباح تقوم على عملية تقسيم للربح الصافي الذي تحققه الشركة عن فترة مالية إلى أرباح موزعة على المساهمين وإلى أرباح محتجزة:

- **الأرباح المحتجزة:** تمثل جزءاً من حقوق ملكية حملة الأسهم، ويتم تشكيلها من أرباح الشركة التي تتراكم عاماً بعد عام، وإن رصيد حساب الأرباح المحتجزة في الشركة يمثل صافي دخل الشركة ناقصاً صافي خسائرها من تاريخ بدء الشركة حتى تاريخ إعداد القوائم المالية، ناقصاً منه إجمالي الأرباح الموزعة خلال المدة.
- **التوزيعات النقدية (الأرباح الموزعة على المساهمين):** هي السبب الرئيسي الذي يدفع المساهمين لاستثمار أموالهم ضمن الشركات المساهمة، وتمثل التدفق النقدي الخارج من الشركة إلى المساهمين والذي يحصلون عليه كعائد ملموس لقاء استثماراتهم في الشركة.

4-3: محددات توزيع الأرباح:

هناك محددات من الواجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار بإجراء توزيعات نقدية من الأرباح على المساهمين، وأهمها:

1- الأرباح المحتجزة:

يُلاحَظ أنه لا يزيد الحد الأقصى للتوزيعات النقدية التي تتم على الأرباح إلى المساهمين عن *40%* من صافي دخل الشركات المساهمة في معظم دول العالم، حيث تفضّل الشركات إدارة توزيع الأرباح بحيث يتم الاحتفاظ بالقسم الأكبر من الأرباح من أجل تعزيز المركز المالي للشركة المساهمة، وهذا الأمر يهيئ للشركة مقومات من أجل النمو ويزيد من تنافسيتها.

وبطبيعة الحال فإن القوانين تعمل على وضع نصوص وأحكام لتنظيم كيفية توزيع الأرباح ونسب هذه التوزيعات، والتي تضبط بشكل رئيسي عملية اقتطاع الاحتياطيات في الشركات المساهمة، وذلك وفق ما يلي:

أ- الاحتياطي القانوني/الإجباري/ الإلزامي: حيث تلزم القوانين باقتطاع نسبة من صافي الربح في السنوات التي يتم تحقيق أرباح فيها واحتجازها كاحتياطي قانوني، وفي قوانين بعض الدول فإنه يسمح بالتوقف عن اقتطاع الاحتياطي القانوني عندما يصل رصيد الاحتياطي القانوني المتراكم إلى حد معين (نصف رأس مال الشركة المساهمة مثلاً)، وبالنسبة لقانون الشركات السوري رقم /29/ لعام 2011 فقد نصّ في المادة 197 منه على ما يلي:

"على الشركة أن تقتطع كل سنة 10% من أرباحها الصافية لتكوين احتياطي إجباري، ولها أن توقف هذا الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي ربع رأس المال، إلا أنه يجوز بموافقة الهيئة العامة للشركة الاستمرار في اقتطاع هذه النسبة حتى يبلغ مجموع الاقتطاعات لهذا الاحتياطي كامل رأس مال الشركة".

ويُستعمل الاحتياطي الإجباري من قبل مجلس الإدارة لتأمين الحد الأدنى للربح المحدد في النظام الأساسي وذلك في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد أو لمواجهة الظروف الاستثنائية وغير المنتظرة.

ب- الاحتياطي الاختياري: حيث أعطت القوانين صلاحية للهيئة العامة للمساهمين أن تقوم باقتطاع احتياطيات اختيارية من الربح الصافي عن الفترة المالية، واستعماله بالشكل الذي تراه الهيئة العامة مناسباً، وقد نص قانون الشركات السوري في المادة 198 منه بهذا الخصوص على ما يلي:

"للهيئة العامة للشركة المساهمة المغفلة أن تقرر سنوياً اقتطاع ما لا يزيد على 20% من أرباحها الصافية عن تلك السنة لحساب الاحتياطي الاختياري. ويستعمل الاحتياطي الاختياري وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة أو الهيئة العامة، وللهيئة العامة أن تقرر توزيع الجزء غير المستعمل منه أو أي جزء منه كأرباح المساهمين".

2- توفر سيولة نقدية كافية ضمن الشركة تسمح بعملية التوزيع:

من الممكن أن تكون أغلب أموال الشركة (بما فيها ما تحقق من ربح خلال الفترة) قيد الاستثمار في الشركة، حيث تم استخدامها في الحصول على موجودات ثابتة أو متداولة، وتكون الأموال الجاهزة التي تحتفظ بها الشركة محدودة، ويمكن الحصول على معلومات عن الوضع النقدي للشركة من خلال قائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية،

ويجب الأخذ بالاعتبار لضرورة استخدام النقدية في السداد المستقبلي القريب للالتزامات المتداولة، وهذا الأمر سيجعل من الصعب القيام بالتوزيع النقدي على المساهمين.

3- تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة إن وجدت:

إذ لا يجوز للشركة المساهمة المغفلة توزيع أي ربح على المساهمين إلا بعد تغطية الخسائر المدورة من سنوات سابقة.

4- تقديم تقرير مدقق الحسابات:

حيث أنه ينص قانون الشركات على أنه في حال لم يقدم تقرير مدققي الحسابات أو لم يقرأ في الهيئة العامة فإن قرار هذه الهيئة بتصديق الحسابات وبتوزيع الأرباح باطل.

5- القيام بالإعلان عن التوزيعات:

في حال توفرت السيولة الكافية ضمن الشركة للقيام بتوزيعات نقدية ودفعها إلى المساهمين، فإن هذه التوزيعات لا يتم دفعها بشكل تلقائي، بل يجب أن يسبق القيام بتوزيعات نقدية اقتراح مجلس الإدارة للمبلغ المقترح توزيعه وإصدار القرار من الهيئة العامة للمساهمين، وأن يقوم مجلس إدارة الشركة بإصدار إعلان يحدّد فيه المبلغ الممكن توزيعه وتاريخ هذا التوزيع بناءً على القرار الذي اتخذته الهيئة العامة للمساهمين، علماً أن قانون الشركات السوري في مادته 202 ينص على تنظيم الحق بتقاضي الأرباح وفق ما يلي:

- ينشأ حق المساهم في تقاضي الأرباح السنوية بصدور قرار الهيئة العامة للشركة المساهمة بتوزيعها.
- يلتزم مجلس الإدارة القيام بالإجراءات اللازمة لتسليم الأرباح المقرر توزيعها على المساهمين خلال 30 يوم من تاريخ اجتماع الهيئة العامة للمساهمين، ويتم الإعلان عن ذلك في صحيفتين يوميتين وعلى مرتين.

4-4: المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح:

سيتم شرح المعالجة المحاسبية لتوزيع الأرباح في الشركات المساهمة من خلال شرح القيود المحاسبية اللازمة لإثبات عملية

التوزيع أولاً، وسنجد أنه عندما نريد إثبات قيود اليومية اللازمة سنحتاج إلى التمييز بين حصة الأسهم العادية والأسهم الممتازة، وهذا يقتضي التمييز بين حالات الامتياز المختلفة للأسهم عند توزيع الأرباح لذلك نُفرِد قسم خاص للتعرف على كيفية حساب حصص الأسهم من توزيعات الأرباح حسب الأنواع المختلفة للأسهم الممتازة.

4-4-1: القيود المحاسبية لإثبات توزيع الأرباح:

في نهاية الفترة المحاسبية وبعد أن يتم إقفال المصاريف والإيرادات في حساب ملخص الدخل أو حسابي المتاجرة والأرباح والخسائر، فإن رصيد حساب الأرباح والخسائر الذي يمثل صافي ربح الفترة سيتم توزيعه وفق المحددات القانونية والنظامية (كتشكيل الاحتياطيات) والمبلغ المتبقي سيكون متاح للتوزيع النقدي على المساهمين، ويتم التوزيع النقدي على المساهمين بناءً على ما يتقرر بخصوصه من قبل الهيئة العامة للمساهمين بحيث إما يتم توزيعه نقداً أو احتجاز جزء منه أو كله لحين توفر الإمكانية لعملية التوزيع حيث يبقى كحق من حقوق المساهمين، لذلك تظهر الأرباح القابلة للتوزيع في قائمة المركز المالي للشركة لحين انعقاد الهيئة العامة للمساهمين واتخاذ قرار بخصوص عملية التوزيع حيث تتم المعالجة المحاسبية بقيود محاسبية في السنة التالية.

وعليه فإنه عندما تكون نتيجة الفترة هي صافي ربح، فستكون القيود المحاسبية اللازمة لتسجيل مراحل توزيع الأرباح وفق التالي:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
×××		من حـ/ أرباح وخسائر	سنة تحقيق الأرباح
	×××	إلى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر	
قيد إقفال صافي ربح الفترة في حساب توزيع الأرباح والخسائر			
×××		من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر	حسب قرار الهيئة العامة للمساهمين
		إلى مذكورين	
	×××	حـ/ احتياطي قانوني	

	×××	حـ/ احتياطي اختياري	
	×××	حـ/ الأرباح القابلة للتوزيع	
قيد اقتطاع الاحتياطيات وإقفال المتبقي في حساب الأرباح القابلة للتوزيع (يمكن توزيع المتبقي مباشرة على حسابات حملة الأسهم)			
×××		من حـ/ الأرباح القابلة للتوزيع	حسب قرار الهيئة العامة للمساهمين
		إلى مذكورين	
	×××	حـ/ حملة الأسهم الممتازة	
	×××	حـ/ حملة الأسهم العادية	
توزيع الأرباح القابلة للتوزيع على حملة الأسهم العادية والممتازة (وسندرس في القسم القادم كيفية حساب حصة الأسهم العادية والأسهم الممتازة)			
		من مذكورين	السنة التالية بعد اتخاذ القرار من قبل الهيئة العامة
×××		حـ/ حملة الأسهم الممتازة	
×××		حـ/ حملة الأسهم العادية	
	×××	إلى حـ/ النقدية	
دفع الأرباح التي تقرر توزيعها على حملة الأسهم			

مثال 4- 1:

بلغ ربح شركة الزاوي المساهمة المغفلة العامة الصافي من الضريبة 10,000,000 ل.س، فإذا علمت أنه:

- رصيد الاحتياطي لم يبلغ نسبة ربع رأس المال.
- يتم تشكيل احتياطي اختياري بمعدل 10% من صافي الربح.
- لحينه لم يُتخذ قرار توزيع الأرباح.

المطلوب: اثبات القيود اللازمة بناءً على ما سبق من معلومات:

الحل:

تمهيد الحل:

البيان	المبالغ
الاحتياطي القانوني = صافي الربح × 10%= 10,000,000 ×10%=	1,000,000
الاحتياطي الاختياري = صافي الربح × 10%= 10,000,000 ×10%=	1,000,000
الأرباح التي يمكن اتخاذ قرار بتوزيعها= صافي الربح – الاحتياطي القانوني– الاحتياطي الاختياري = 10,000,000– 1,000,000–1,000,000=	8,000,000

وتكون القيود:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
10,000,000		من حـ/ أرباح وخسائر	
	10,000,000	إلى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر	
إقفال صافي ربح الفترة في حساب توزيع الأرباح والخسائر			
10,000,000		من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر	
		إلى مذكورين	
	1,000,000	حـ/ احتياطي قانوني	
	1,000,000	حـ/ احتياطي اختياري	
	8,000,000	حـ/ الأرباح القابلة للتوزيع	
اقتطاع الاحتياطيات وإقفال المتبقي في حساب الأرباح القابلة للتوزيع			

4-4-2: حساب حصص الأسهم من التوزيعات النقدية:

التوزيعات النقدية يتم تحديدها بعد تحديد المبالغ المقتطعة كاحتياطيات، وبعد ذلك فإنه تختلف حصص الأسهم من المبالغ القابلة للتوزيع حسب إذا كانت الأسهم كلها عادية أو هناك أسهم ممتازة بالأرباح، حيث نستعرض فيما يأتي من فقرات كيفية تحديد حصص الأسهم في حال عدم وجود أسهم ممتازة، وفي حال وجود أسهم ممتازة، حيث أن الأسهم الممتازة بالأرباح

يكون لها أولوية الحق بالحصول على عائد بنسبة معينة من قيمة السهم الممتاز نسميه معدل عائد تفضيلي (ومفهوم معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة يقارب مفهوم الفائدة)، وذلك قبل التوزيع على الأسهم العادية، كما تتأثر حصة الأسهم الممتازة حسب الامتيازات لهذه الأسهم والتي تقع ضمن مفهومين هما:

1- **تجميع الأرباح:** يعني أنه في الفترة التي يتقرر فيها توزيع أرباح، إذا كان يسبقها فترات لم يتم توزيع أرباح فيها، فإن ترتيب التوزيع يكون من خلال حصول الأسهم الممتازة على عائدها وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة عن الفترات السابقة (الأرباح المجمعة) أولاً، ثم حصول هذه الأسهم الممتازة على عائدها وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة عن الفترة الحالية، وذلك قبل حصول الأسهم العادية على حصتها من صافي الربح.

2- **المشاركة في الأرباح:** تعني أنه بعد أن تحصل الأسهم الممتازة على عائدها وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة عن الفترة الحالية، فإن المبلغ المتبقي من صافي ربح الفترة لا يتم توزيعه بالكامل على الأسهم العادية، بل تشترك الأسهم الممتازة فيه، ويتم ذلك من خلال أنه بعد إعطاء الأسهم الممتازة لعائدها فإنه يتم إعطاء الأسهم العادية عائد وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة، وإذا تبقى مبلغ زائد من صافي الربح فإنه يتم توزيعها تناسبياً (حيث يتم التوزيع بالتساوي على جميع الأسهم –العادية والممتازة–).

وبناء عليه فإن الأسهم الممتازة وفق المزايا المرتبطة بالأرباح تنقسم إلى:

1. أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.
2. أسهم ممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.
3. أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح.
4. أسهم ممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الأسهم العادية هي دوماً غير مجمعة الأرباح ومشاركة بالكامل في الأرباح.

4-4-2-1: حصص الأسهم العادية دون وجود أسهم ممتازة:

في هذه الحالة في السنة التي يتقرر توزيع الأرباح فيها فإن المبلغ كاملاً يتم تحويله إلى حساب حملة الأسهم العادية، ودفعه

نقداً بشكل لاحق.

مثال 4-2:

بفرض في المثال السابق **(4-1)** إن جميع أسهم الشركة هي عبارة عن أسهم عادية، وقد قررت الهيئة العامة للمساهمين توزيع جميع الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين، فإن قيود إثبات العمليات السابقة ستكون:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من حـ/ أرباح وخسائر إلى حـ/ توزيع الأرباح والخسائر	10,000,000	10,000,000
إقفال صافي ربح الفترة في حساب توزيع الأرباح والخسائر			
	من حـ/ توزيع الأرباح والخسائر إلى مذكورين حـ/ احتياطي قانوني حـ/ احتياطي اختياري حـ/ الأرباح القابلة للتوزيع	 1,000,000 1,000,000 8,000,000	10,000,000
اقتطاع الاحتياطيات وإقفال المتبقي في حساب الأرباح القابلة للتوزيع			
	من حـ/ الأرباح القابلة للتوزيع إلى حـ/ حملة الأسهم العادية	8,000,000	8,000,000
توزيع الأرباح القابلة للتوزيع بالكامل على حملة الأسهم العادية			
	من حـ/ حملة الأسهم العادية إلى حـ/ النقدية	8,000,000	8,000,000
دفع الأرباح التي تقرر توزيعها على حملة الأسهم			

4-4-2-2: حصص الأسهم العادية مع وجود أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح:

في هذه الحالة لا يتم النظر إلى السنوات السابقة في حال حصل فيها توزيعات أم لا، لعدم وجود ميزة تجميع الأرباح لهذه

الأسهم الممتازة، لذلك يتم إعطاء الأسهم الممتازة لحصتها وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة، ويتم توزيع كامل المبلغ المتبقي –مهما بلغ– على الأسهم العادية لأن الأسهم الممتازة غير مشاركة في الأرباح.

مثال 4- 3:

أظهر جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) لإحدى الشركات المساهمة المغفلة العامة أن رأس المال كان على الشكل التالي:

البيان	المبالغ
رأس المال– أسهم عادية (300,000 سهم× 100 ل.س)	30,000,000
رأس المال– أسهم ممتازة (200,000 سهم× 100 ل.س)	20,000,000

وقد قررت الهيئة العامة للمساهمين توزيع أرباح على حملة الأسهم، فإذا علمت أن:

- الأسهم الممتازة لديها امتياز بالأرباح 10% من قيمة السهم.
- لم يتم توزيع أرباح على المساهمين خلال ثلاث سنوات سابقة.
- الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.

المطلوب: تحديد نصيب حملة الأسهم الممتازة ونصيب حملة الأسهم العادية من الأرباح المقرر توزيعها، وتحديد حصة السهم الممتاز وحصة السهم العادي من تلك الأرباح، وذلك وفق الاحتمالات الثلاثة التالية:

1- بلغت الأرباح المقرر توزيعها /2,000,000/ ل.س.

2- بلغت الأرباح المقرر توزيعها /4,000,000/ ل.س.

3- بلغت الأرباح المقرر توزيعها /6,000,000/ ل.س.

الحل:

الاحتمال الأول: الأرباح المقرر توزيعها تبلغ /2,000,000/ ل.س:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية

عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة= قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	=10%× 20,000,000 2,000,000	=10%× 30,000,000 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**2,000,000**	
أرباح مجمعة (سنوات سابقة لم يتم التوزيع فيها)	غير مجمعة للأرباح	–
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	–
المبلغ المتبقي بعد التوزيع وفق معدل العائد التفضيلي	–	
توزيع المبلغ المتبقي	–	–
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	**2,000,000**	
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	2,000,000 ÷ 200,000= 10 ل.س	–

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- بالنسبة للأرباح المجمعة لم يتم حسابها للأسهم الممتازة عن الثلاث فترات التي لم يتم توزيع أرباح فيها، لأن الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح.
- بعد توزيع عائد الامتياز التفضيلي على الأسهم الممتازة (10% من قيمة السهم الممتاز) لم يتبقى أي مبلغ لتوزيعها على الأسهم العادية. وبالتالي لم يتبقى أي مبلغ لدراسة إمكانية مشاركته.

الاحتمال الثاني: الأرباح المقرر توزيعها تبلغ /4,000,000/ ل.س:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة= قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	=10%× 20,000,000 2,000,000	=10%× 30,000,000 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**4,000,000**	
أرباح مجمعة (سنوات سابقة لم يتم التوزيع فيها)	غير مجمعة للأرباح	–

أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	=2,000,000−4,000,000 2,000,000 وهذا المبلغ ما يزال أقل من عائد السنة الواحدة للأسهم العادية حسب "معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة"، بالتالي يتم توزيع المتبقي بالكامل على الأسهم العادية
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	**لا يوجد**	
توزيع المبلغ المتبقي	–	–
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	**2,000,000**	**2,000,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	÷2,000,000 200,000= 10 ل.س	=300,000 ÷2,000,000 6.67 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- تم توزيع عائد الامتياز (10% من قيمة السهم الممتاز) على الأسهم الممتازة، والمبلغ المتبقي كان أقل من حصة الأسهم العادية من الأرباح حسب معدل العائد التفضيلي (أي أقل من 10% من قيمة السهم العادي)، لذلك تم توزيع كامل المبلغ المتبقي والبالغ مليوني ليرة سورية على الأسهم العادية، ولم يتبقى أي مبلغ لمشاركته.
- ونلاحظ أن حصة السهم العادي من الربح أقل من حصة السهم الممتاز، نظراً إلى أن المبلغ المتبقي أقل من حصة السهم العادي حسب معدل العائد التفضيلي، أي لم يصل عائد السهم العادي إلى نسبة 10% من قيمته.

الاحتمال الثالث: الأرباح المقرر توزيعها تبلغ /6,000,000/ ل.س:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة =	=%10× 20,000,000	=%10× 30,000,000

قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	2,000,000	3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**6,000,000**	
أرباح مجمعة (سنوات سابقة لم يتم التوزيع فيها)	غير مجمعة للأرباح	–
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	3,000,000
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	**6,000,000− (3,000,000+2,000,000)= 1,000,000**	
توزيع المبلغ المتبقي	غير مشاركة في الأرباح	1,000,000
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	**2,000,000**	=1,000,000+3,000,000 **4,000,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	=200,000 ÷2,000,000 10 ل.س	=300,000 ÷4,000,000 13.33 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال:

- تم توزيع عائد الامتياز على الأسهم الممتازة، والمبلغ المتبقي كان أكبر من عائد الأسهم العادية وفق معدل العائد التفضيلي، لذلك تم إعطاء الأسهم العادية عائد بنفس معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة، وباقي المبلغ ترك للمشاركة.
- وكون الأسهم الممتازة غير مشاركة في الأرباح، لذلك فإنه تم توزيع كامل المبلغ المتبقي على الأسهم العادية.
- ونلاحظ حصة السهم العادي من الربح أكبر من حصة السهم الممتاز، نظراً إلى أن المبلغ المتبقي بعد حصول السهم العادي على عائد حسب معدل العائد التفضيلي، قد تم توزيعه بالكامل على الأسهم العادية.

4-4-2-3: حصص الأسهم العادية مع وجود أسهم ممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح:

في هذه الحالة يتم النظر أولاً إلى السنوات السابقة في حال حصل فيها توزيعات أم لا، نظراً لوجود ميزة تجميع الأرباح للأسهم الممتازة، وبالتالي إعطاء الأسهم الممتازة حصتهم عن السنوات السابقة التي لم يحصل فيها توزيع أرباح وفق معدل

العائد التفضيلي للأسهم الممتازة، ومن ثم إعطاء الأسهم الممتازة لحصته عن الفترة الحالية وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة، من ثم يتم توزيع كامل المبلغ المتبقي –مهما بلغ– على الأسهم العادية لأن الأسهم الممتازة غير مشاركة في الأرباح.

مثال 4– 4:

أظهر جانب حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) لإحدى الشركات المساهمة المغفلة العامة أن رأس المال كان على الشكل التالي:

المبالغ	البيان
30,000,000	رأس المال– أسهم عادية (300,000 سهم× 100 ل.س)
20,000,000	رأس المال– أسهم ممتازة (200,000 سهم× 100 ل.س)

وقد قررت الهيئة العامة للمساهمين توزيع أرباح على حملة الأسهم، فإذا علمت أن:

- الأسهم الممتازة لديها امتياز بالأرباح 10% من قيمة السهم.
- لم يتم توزيع أرباح على المساهمين خلال ثلاث سنوات سابقة.
- الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح.

المطلوب: تحديد نصيب حملة الأسهم الممتازة ونصيب حملة الأسهم العادية من الأرباح المقرر توزيعها، وتحديد حصة السهم الممتاز وحصة السهم العادي من تلك الأرباح، وذلك وفق الاحتمالات الثلاثة التالية:

1– بلغت الأرباح المقرر توزيعها /5,000,000/ ل.س.

2– بلغت الأرباح المقرر توزيعها /10,000,000/ ل.س.

3– بلغت الأرباح المقرر توزيعها /23,000,000/ ل.س.

الحل:

الاحتمال الأول: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 5,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	20,000,000 ×10%= 2,000,000	30,000,000 ×10%= 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**5,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	2,000,000 × 3= 6,000,000 لكن صافي الربح هو **5,000,000** يتم استخدامها كاملة في تغطية الأرباح المجمعة	–
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	–	–
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	–	
توزيع المبلغ المتبقي	–	–
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	**5,000,000**	–
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	5,000,000÷ 200,000= 25 ل.س	–

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

الأرباح وفق هذا الاحتمال قامت بتغطية جزء من الأرباح المجمعة للأسهم الممتازة عن السنوات الثلاث السابقة، وبقي مبلغ من الأرباح المجمعة لم يتم تغطيته، لذلك تتم تغطيته في سنوات لاحقة، وبالتالي لم يتبق أي مبلغ من الأرباح لتوزيعه عن الفترة الحالية للأسهم الممتازة أو العادية.

الاحتمال الثاني: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 10,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	20,000,000 ×10%= 2,000,000	30,000,000 ×10%= 3,000,000

صافي الربح المقرر توزيعه=	**10,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	2,000,000 × 3= 6,000,000	–
المبلغ المتبقي بعد توزيع الأرباح المجمعة= صافي الربح– الأرباح المجمعة	10,000,000– 6,000,000= 4,000,000 ل.س	
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	4,000,000–2,000,000= 2,000,000 وهذا المبلغ ما يزال أقل من عائد السنة الواحدة للأسهم العادية حسب "معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة"، بالتالي يتم توزيع المتبقي بالكامل على الأسهم العادية
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	–	
توزيع المبلغ المتبقي	–	–
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	6,000,000+ 2,000,000= **8,000,000**	**2,000,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	8,000,000÷ 200,000= 40 ل.س	2,000,000 ÷ 300,000 = 6.67 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- تمت تغطية الأرباح المجمعة للأسهم الممتازة عن الثلاث سنوات السابقة وبقي مبلغ يمكن توزيعه كأرباح عن الفترة الحالية.
- يتم توزيع المبلغ وفق المعدل التفضيلي على الأسهم الممتازة أولاً، والباقي تم توزيعه على الأسهم العادية (وبطبيعة الحال المبلغ المتبقي أقل من عائد الأسهم العادية وفق المعدل التفضيلي).
- نلاحظ حصة السهم الواحد الممتاز أعلى بكثير من حصة السهم العادي.

الاحتمال الثالث: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 23,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	=10%× 20,000,000 2,000,000	=10%× 30,000,000 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**23,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	=3 × 2,000,000 6,000,000	–
المبلغ المتبقي بعد توزيع الأرباح المجمعة= صافي الربح– الأرباح المجمعة	=6,000,000 –23,000,000 17,000,000 ل.س	
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	3,000,000
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	=(3,000,000+ 2,000,000) – 17,000,000 **12,000,000 ل.س**	
توزيع المبلغ المتبقي	غير مشاركة في الأرباح	12,000,000
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	=2,000,000 +6,000,000 **8,000,000**	=12,000,000 +3,000,000 **15,000,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	=200,000 ÷8,000,000 40 ل.س	= 300,000 ÷ 15,000,000 50 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- تمت تغطية الأرباح المجمعة للأسهم الممتازة عن الثلاث سنوات السابقة وبقي مبلغ يمكن توزيعه كأرباح عن الفترة الحالية.
- يتم توزيع المبلغ وفق المعدل التفضيلي على الأسهم الممتازة أولاً، والباقي تم توزيعه على الأسهم العادية بشكل كامل نظراً إلى أن الأسهم الممتازة غير مشاركة في الأرباح.
- نلاحظ حصة السهم الواحد الممتاز أصبحت أقل من حصة السهم العادي وفق هذا الاحتمال نتيجة استفادة السهم العادي من كامل الأرباح المتبقية بعد توزيع العائد التفضيلي.

4-4-2-4: حصص الأسهم العادية مع وجود أسهم ممتازة غير مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح:

في هذه الحالة لا يتم النظر إلى السنوات السابقة في حال حصل فيها توزيعات أم لا، لعدم وجود ميزة تجميع الأرباح لهذه الأسهم الممتازة، لذلك يتم فوراً إعطاء الأسهم الممتازة لحصتها عن الفترة وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة، ثم إعطاء الأسهم العادية لحصتها عن الفترة وفق معدل العائد التفضيلي نفسه، ويتم توزيع المبلغ المتبقي بالتساوي على جميع الأسهم (العادية والممتازة)، نظراً إلى أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح، ولها نفس القيمة الاسمية وفق قانون الشركات.

مثال 4- 5:

لنفترض أنه في المثال رقم (4-4) كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح، فيكون الحل وفق الاحتمالات الثلاثة نفسها على الشكل التالي:

الاحتمال الأول: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 5,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	=%10× 20,000,000 2,000,000	=%10× 30,000,000 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**5,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	غير مجمعة للأرباح	–
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	3,000,000
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	–	
توزيع المبلغ المتبقي	–	–
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	**2,000,000**	**3,000,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	=200,000 ÷2,000,000 10 ل.س	=300,000÷ 3,000,000 10 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- لم يتم تغطية أرباح السنوات السابقة غير الموزعة لأن الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح.
- تم توزيع صافي الربح المقرر توزيعه على الأسهم الممتازة والعادية وفق المعدل التفضيلي ولم يتبق أي مبلغ إضافي.

الاحتمال الثاني: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 10,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	=%10× 20,000,000 2,000,000	=%10× 30,000,000 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**10,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	غير مجمعة للأرباح	–
المبلغ المتبقي بعد توزيع الأرباح المجمعة= صافي الربح– الأرباح المجمعة	10,000,000	
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	3,000,000
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	10,000,000 – (3,000,000+ 2,000,000)= 5,000,000 ل.س	
توزيع المبلغ المتبقي	$= \frac{200,000}{500,000} \times$ 5,000,000 2,000,000 ل.س	$= \frac{300,000}{500,000} \times$ 5,000,000 3,000,000 ل.س
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	=2,000,000 +2,000,000 **4,000,000**	=3,000,000 +3,000,000 **6,000,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	=200,000 ÷4,000,000 20 ل.س	= 300,000 ÷ 6,000,000 20 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- لم يتم تغطية أرباح السنوات السابقة غير الموزعة لأن الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح.
- تم توزيع صافي الربح المقرر توزيعه على الأسهم الممتازة والعادية وفق المعدل التفضيلي، وبقي مبلغ لتوزيعه بالتساوي على جميع الأسهم كون الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح وبنفس القيمة الاسمية للأسهم العادية.
- حيث يتم إعطاء الأسهم الممتازة حسب نسبة عددها إلى إجمالي عدد الأسهم، والأسهم العادية حسب نسبة عددها إلى إجمالي عدد الأسهم.

الاحتمال الثالث: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 23,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	=%10× 20,000,000 2,000,000	=%10× 30,000,000 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**23,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	غير مجمعة للأرباح	–
المبلغ المتبقي بعد توزيع الأرباح المجمعة= صافي الربح– الأرباح المجمعة	23,000,000	
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	3,000,000
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	23,000,000 – (2,000,000 +3,000,000)= 18,000,000 ل.س	
توزيع المبلغ المتبقي	$= \frac{200,000}{500,000} \times$ 18,000,000	$= \frac{300,000}{500,000} \times$ 18,000,000

	7,200,000 ل.س	10,800,000 ل.س
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	= 7,200,000+ 2,000,000 **9,200,000**	= 10,800,000+ 3,000,000 **13,800,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	=200,000 ÷9,200,000 46 ل.س	= 300,000 ÷ 13,800,000 46 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- لم يتم تغطية أرباح السنوات السابقة غير الموزعة لأن الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح.
- تم توزيع صافي الربح المقرر توزيعه على الأسهم الممتازة والعادية وفق المعدل التفضيلي، وبقي مبلغ لتوزيعه بالتساوي على جميع الأسهم كون الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح.
- حيث يتم إعطاء الأسهم الممتازة حسب نسبة عددها إلى إجمالي عدد الأسهم، والأسهم العادية حسب نسبة عددها إلى إجمالي عدد الأسهم.

4-4-2-5: حصص الأسهم العادية مع وجود أسهم ممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح:

في هذه الحالة يتم النظر أولاً إلى السنوات السابقة في حال حصل فيها توزيعات أم لا، نظراً لوجود ميزة تجميع الأرباح للأسهم الممتازة، وبالتالي إعطاء الأسهم الممتازة حصتهم عن السنوات السابقة التي لم يحصل فيها توزيع أرباح وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة.

ومن ثم إعطاء الأسهم الممتازة حصتها عن الفترة الحالية وفق معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة،

ثم إعطاء الأسهم العادية لحصتها عن الفترة وفق معدل العائد التفضيلي نفسه.

ويتم توزيع المبلغ المتبقي بالتساوي على جميع الأسهم (العادية والممتازة)، نظراً إلى أن الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح.

مثال 4- 6:

لنفترض أنه في المثال رقم (4-4) كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح، فيكون الحل وفق الاحتمالات

الثلاثة نفسها على الشكل التالي:

الاحتمال الأول: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 5,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	20,000,000 ×10%= 2,000,000	30,000,000 ×10%= 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**5,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	2,000,000 × 3= 6,000,000 لكن صافي الربح هو 5,000,000 يتم استخدامها كاملة في تغطية الأرباح المجمعة	–
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	–	–
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	–	
توزيع المبلغ المتبقي	–	–
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	**5,000,000**	–
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	5,000,000÷ 200,000= 25 ل.س	–

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

الأرباح وفق هذا الاحتمال قامت بتغطية جزء من الأرباح المجمعة للأسهم الممتازة عن السنوات الثلاث السابقة، وبقي مبلغ مليون ليرة من الأرباح المجمعة لم يتم تغطيته، وبالتالي يتم تغطيته في سنوات لاحقة، ولا يبقى أي مبلغ من الأرباح لتوزيعه عن الفترة الحالية للأسهم الممتازة أو العادية.

الاحتمال الثاني: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 10,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية

عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	=10%× 20,000,000 2,000,000	=10%× 30,000,000 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**10,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	=3 × 2,000,000 6,000,000	–
المبلغ المتبقي بعد توزيع الأرباح المجمعة= صافي الربح– الأرباح المجمعة	= 6,000,000 – 10,000,000 4,000,000	
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	2,000,000 (من أصل 3 ملايين حسب المعدل التفضيلي)
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	–	
توزيع المبلغ المتبقي	–	–
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	=2,000,000+ 6,000,000 **8,000,000**	**2,000,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	=200,000 ÷8,000,000 40 ل.س	= 300,000 ÷ 2,000,000 6.67 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- تمت تغطية حصة الأسهم الممتازة من أرباح السنوات الثلاث السابقة التي لم يتم توزيع أرباح فيها، لأن الأسهم الممتازة مجمعة للأرباح.
- تم توزيع المبلغ المتبقي من صافي الربح المقرر توزيعه على الأسهم الممتازة والعادية وفق المعدل التفضيلي، ونلاحظ أن المبلغ لم يكف لإعطاء كامل عائد الأسهم العادية حسب العائد التفضيلي.

الاحتمال الثالث: بلغت الأرباح المقرر توزيعها 23,000,000 ليرة سورية:

البيان	أسهم ممتازة	أسهم عادية
عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة = قيمة الأسهم× معدل العائد التفضيلي للأسهم الممتازة(10%)=	20,000,000 ×10%= 2,000,000	30,000,000 ×10%= 3,000,000
صافي الربح المقرر توزيعه=	**23,000,000**	
أرباح مجمعة = عائد السنة الواحدة حسب معدل العائد التفضيلي × عدد السنوات التي لم يتم توزيع أرباح فيها=	2,000,000 × 3= 6,000,000	–
المبلغ المتبقي بعد توزيع الأرباح المجمعة= صافي الربح− الأرباح المجمعة	23,000,000− 6,000,000= 17,000,000	
أرباح العام الحالي حسب معدل العائد التفضيلي	2,000,000	3,000,000
المبلغ المتبقي بعد التوزيع حسب معدل العائد التفضيلي	17,000,000 − (2,000,000 +3,000,000)= 12,000,000 ل.س	
توزيع المبلغ المتبقي	$\frac{200,000}{500,000}$× 12,000,000 = 4,800,000 ل.س	$\frac{300,000}{500,000}$× 12,000,000 = 7,200,000 ل.س
حصة الأسهم من صافي الربح الموزع	2,000,000+6,000,000 = 4,800,000+ **12,800,000**	= 7,200,000+ 3,000,000 **10,200,000**
حصة السهم الواحد = حصة الأسهم من صافي الربح ÷ عدد الأسهم=	12,800,000÷ 200,000= 64 ل.س	= 10,200,000 ÷ 300,000 34 ل.س

نلاحظ في هذا الاحتمال أن:

- تمت تغطية حصة الأسهم الممتازة من أرباح السنوات الثلاث السابقة التي لم يتم توزيع أرباح فيها، لأن الأسهم الممتازة غير مجمعة للأرباح.

- تم توزيع المبلغ المتبقي من صافي الربح المقرر توزيعه على الأسهم الممتازة والعادية وفق المعدل التفضيلي، وبقي مبلغ لتوزيعه بالتساوي على جميع الأسهم كون الأسهم الممتازة مشاركة في الأرباح.
- حيث يتم إعطاء الأسهم الممتازة حسب نسبة عددها إلى إجمالي عدد الأسهم، والأسهم العادية حسب نسبة عددها إلى إجمالي عدد الأسهم.

4-5: ربحية السهم:

ربحية السهم/عائد السهم: هي ما يستحق لحملة الأسهم العادية من صافي أرباح الفترة، وتعتبر ربحية السهم من أهم مؤشرات الربحية التي تؤثر على قرار المستثمر في السوق المالي، حيث أن رقم ربحية السهم يساعد في عملية المقارنة لعائد السهم لنفس الشركة خلال السنوات المتتالية لدراسة تطور الربحية خلال سلسلة زمنية، ويساعد كذلك في مقارنة ربحية الشركة مع الشركات الأخرى في السوق المالي، لذلك يجد أغلب المستثمرين أن هذا المؤشر وسيلة ملائمة لترشيد قرارهم الاستثماري.
وقاعدة حساب ربحية السهم تتمثل بتقسيم صافي ربح الفترة على عدد الأسهم المكتتب بها والمدفوعة، ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{ربحية/عائد السهم} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$$

حيث أن هناك محددين لحساب ربحية السهم:

1- **صافي الربح:** يتم الحصول عليه من قائمة الدخل للشركة المساهمة، ويتأثر في حال كان هناك أسهم ممتازة، حيث يتم تخفيض التوزيعات على الأسهم الممتازة، والمبلغ المتبقي بعد هذه العملية يدخل في حساب المعادلة.
2- **عدد الأسهم المكتتب بها:** وهي عدد الأسهم العادية المكتتب فيها، حيث من الممكن أن تواجهنا عقبة معرفة عدد الأسهم عندما يكون هناك زيادة رأس مال من خلال الاكتتاب على أسهم جديدة خلال الفترة التي نحسب عائد السهم فيها، حيث يكون عدد الأسهم قد اختلف خلال السنة عما كان عليه في بداية الفترة، وقد قام المعيار 33-ربحية

السهم من معايير المحاسبة الدولية بحل ذلك من خلال التأكيد على استخدام المتوسط المرجح لعدد الأسهم المكتتب بها، وذلك من خلال ضرب عدد الأسهم بنسبة "عدد الأيام التي تم استثمارها في الشركة" إلى "عدد أيام الفترة الإجمالي".

$$\text{عدد الأسهم المرجح} = \text{عدد الأسهم المكتتب بها} \times \frac{\text{عدد أشهر/أيام استثمار الأسهم}}{\text{عدد أشهر/أيام الفترة}}$$

مثال 4- 7:

لنفترض أنه في إحدى الشركات المساهمة توفرت لديك المعلومات التالية:

- أسهم رأس المال المكتتب فيها: 1,000,000 سهم عادي × 100 ل.س.
- بلغ صافي ربح الفترة 10,000,000 ليرة سورية.
- لم تحصل أي زيادة في رأس المال خلال الفترة.

المطلوب: حساب ربحية السهم.

الحل:

$$\text{ربحية/عائد السهم} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{عدد الأسهم المكتتب بها}}$$

وبالتالي تكون ربحية السهم = $\frac{10,000,000}{1,000,000}$ = 10 ل.س.

مثال 4- 8:

لنفترض المثال السابق (4–7) أن أسهم رأس المال كانت عبارة عن:

- 800,000 سهم عادي × 100 ل.س
- 200,000 سهم ممتاز 8% × 100 ل.س.

وبنفس المعلومات الأخرى.

المطلوب: حساب ربحية السهم.

الحل:

هنا لحساب ربحية السهم يجب أن نقوم بتنزيل الأرباح الموزعة على الأسهم الممتازة أولاً، والباقي نحسب به ربحية الأسهم العادية، وبالتالي تكون ربحية السهم:

صافي الربح= 10,000,000 – (20,000,000×8%)= 8,400,000

وتكون ربحية السهم = $\frac{8,400,000}{800,000}$ = 10.5 ل.س.

مثال 4- 9:

لنفترض أنه في إحدى الشركات المساهمة توفرت لديك المعلومات التالية عن الفترة 2019:

– في بداية الفترة كانت أسهم رأس المال المكتتب فيها: 1,000,000 سهم عادي × 100 ل.س.

– بلغ صافي ربح الفترة 10,000,000 ليرة سورية.

– بتاريخ 2019/6/1 كان قد حصلت زيادة في رأس المال من خلال الاكتتاب على 200,000 سهم ×100 ل.س.

المطلوب: حساب ربحية السهم.

الحل:

هنا لحساب ربحية السهم يجب أن نحسب عدد الأسهم المرجحة:

عدد أسهم المجموعة	الفترة التي بقيتها خلال الفترة	عدد الأسهم المرجح

1,000,000	12 شهر	1,000,000 =(12/12) × 1,000,000
200,000	6 أشهر	100,000 =(12/6) ×200,000
مجموع عدد الأسهم المرجحة		**1,100,000 ل.س**

وبالتالي تكون ربحية السهم:

ربحية السهم = $\frac{10,000,000}{1,100,000}$ = 9.09 ل.س.

المراجع المستخدمة في الفصل الرابع:

المراجع باللغة العربية:
"قانون الشركات" الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011.
اسماعيل ، اسماعيل؛ وعربيد، نضال؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة شركات الأموال" . منشورات جامعة دمشق ، نظام التعليم المفتوح، برنامج المحاسبة ، سورية.
أبو نصار، محمد. 2018. "محاسبة الشركات الأصول العلمية والعملية– أشخاص وأموال". دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
دشلي، كمال؛ وياسين، ايام. 2016. "محاسبة الشركات (2)". منشورات جامعة حماه، سورية.
عثمان، أحمد يوسف. 2013. "محاسبة شركات الأموال". جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
عربيد، نضال؛ وحمادة، رشا؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة الشركات". منشورات جامعة دمشق، سورية.
المراجع باللغة الانكليزية:
Dauderis,H. and Annad, D., 2019, "Introduction to Financial Accounting- V.2019,Rev.B", Authabasca University.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Kimmel, P., 2018, "Accounting Principles- 13th Edition", John Wiley & Sons, Singapore.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Terry, Warfield, 2018, "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John Wiley & Sons, Singapore.

أسئلة الفصل الرابع

1) أسئلة صح / خطأ *True/False*

	السؤال	صح	خطأ
1	يتم توزيع أرباح الفترة على المساهمين بناء على ما يقدم من بيانات مالية في تقرير مدقق الحسابات.	✓	
2	يتم التعرف على المركز المالي للشركة في نهاية الفترة المحاسبية من خلال قائمة الدخل		✓
3	مجلس إدارة الشركة هو من يقرر مقدار الأرباح التي يتم توزيعها على المساهمين		✓
4	يمكن للشركة أن توقف اقتطاع جميع الاحتياطيات عندما يكون مبلغ الربح قليل		✓
5	بعد اتخاذ قرار توزيع الأرباح تنتظر الشركة لحين توفر السيولة لتسليم الأرباح إلى حملة الأسهم		✓
6	ربحية السهم مهمة لاتخاذ قرار باستثمار الأموال ضمن الشركة المساهمة	✓	
8	ربحية السهم لا تتأثر بوجود أسهم ممتازة إضافة للأسهم العادية		✓

2) أسئلة خيارات متعددة *Multiple Choices*

1- يمكن أن نتعرف على تفاصيل التغيرات في رأس المال التي تمت خلال الفترة من خلال:

أ) قائمة الدخل. ب) قائمة المركز المالي (الميزانية).

ج) قائمة التدفقات النقدية د) قائمة التغيرات في حقوق المساهمين.

2- الأسهم العادية هي:

أ) مجمعة للأرباح ومشاركة في الأرباح دائماً ب) غير مجمعة للأرباح ومشاركة في الأرباح دائماً

ج) مجمعة للأرباح وغير مشاركة في الأرباح دائماً د) غير مجمعة للأرباح وغير مشاركة في الأرباح دائماً

3- بلغ عدد الأسهم المستثمرة في شركة مساهمة 100,000 سهم مستثمرة من بداية الفترة، ولدينا 60,000 سهم استثمرت خلال الشهرين الأخيرين من الفترة بعد زيادة في رأس المال، وبالتالي فإن عدد الأسهم المرجحة لحساب ربحية السهم يكون:

أ) 160,000 سهم ب) 100,000 سهم

ج) 110,000 سهم د) 120,000 سهم

3) مسائل غير محلولة:

المسألة الأولى:

ظهرت حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) لإحدى الشركات المساهمة المغفلة العامة أن رأس المال كان على الشكل التالي:

المبالغ	البيان
50,000,000	رأس المال– أسهم عادية (500,000 سهم× 100 ل.س)
40,000,000	رأس المال– أسهم ممتازة (400,000 سهم× 100 ل.س)

وقد قررت الهيئة العامة للمساهمين توزيع أرباح على حملة الأسهم، فإذا علمت أن:

- الأسهم الممتازة لديها امتياز بالأرباح 7% من قيمة السهم.
- لم يتم توزيع أرباح على المساهمين خلال سنتين سابقتين.

المطلوب:

تحديد نصيب حملة الأسهم الممتازة ونصيب حملة الأسهم العادية من الأرباح المقرر توزيعها، وتحديد حصة السهم الممتاز وحصة السهم العادي من تلك الأرباح، وذلك وفق الاحتمالات التالية:

1– الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح، وفق احتمالات الربح التالية:

أ– بلغ الربح المقرر توزيعه: /5,000,000/ ل.س

ب–بلغ الربح المقرر توزيعه: /11,000,000/ ل.س

ج– بلغ الربح المقرر توزيعه: /20,000,000/ ل.س

2- الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح، وفق احتمالات الربح التالية:

أ- بلغ الربح المقرر توزيعه: /5,000,000/ ل.س

ب-بلغ الربح المقرر توزيعه: /11,000,000/ ل.س

ج- بلغ الربح المقرر توزيعه: /20,000,000/ ل.س

3- الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح، وفق احتمالات الربح التالية:

أ- بلغ الربح المقرر توزيعه: /5,000,000/ ل.س

ب-بلغ الربح المقرر توزيعه: /11,000,000/ ل.س

ج- بلغ الربح المقرر توزيعه: /20,000,000/ ل.س

4- الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ومشاركة في الأرباح، وفق احتمالات الربح التالية:

أ- بلغ الربح المقرر توزيعه: /5,000,000/ ل.س

ب-بلغ الربح المقرر توزيعه: /11,000,000/ ل.س

ج- بلغ الربح المقرر توزيعه: /20,000,000/ ل.س

المسألة الثانية:

ظهرت حقوق الملكية في قائمة المركز المالي (الميزانية) لإحدى الشركات المساهمة المغفلة العامة بتاريخ 2019/12/31 أن رأس المال كان على الشكل التالي:

البيان	المبالغ
رأس المال- أسهم عادية (400,000 سهم× 100 ل.س)	40,000,000
رأس المال- أسهم ممتازة (200,000 سهم× 100 ل.س)	20,000,000

وقد بلغت الأرباح بعد الضريبة في قائمة الدخل للشركة عن الفترة المنتهية في 2019/12/31: 8,000,000 ل.س.

علماً أنه خلال الفترة تمت زيادة رأس المال بـ 100,000 سهم عادي بتاريخ 2019/4/1.

المطلوب: حساب ربحية السهم.

الفصل الخامس: تصفية الشركات المساهمة

5-1: مفهوم التصفية:

للشركات دورة حياة مشابهة لدورة حياة الأفراد، حيث أنه بعد أن تبدأ حياة الشركة تتعرّض خلال ذلك إلى صعوبات مالية عديدة قد تؤدي إلى إفلاس الشركة الأمر الذي قد ينهي حياة هذه الشركة، والمرحلة التي تشكل ختام حياة الشركة نسميها بمرحلة التصفية.

ونذكر فيما يلي عدد من أهم الصعوبات التي تواجه الشركة والتي قد تؤدي إلى اتخاذ قرار بتصفيتها:

- عدم تفهم القائمين على الشركة للمتغيرات الاقتصادية التي تواجه بيئة عمل الشركة، وعدم التفاعل مع هذه المتغيرات بالصورة الصحيحة.
- تكرار واستمرار الخسائر في نتيجة أعمال الشركة.
- تبني سياسة ائتمانية بمخاطر عالية تؤدي إلى التوسع غير المضبوط في منح الائتمان للزبائن.
- انخفاض كبير في مبيعات الشركة بشكل يخفض الإيرادات ويرتبط ذلك مع استمرارية الخسائر.

وإن استمرارية هذه المشكلات تسبب مزيد من التعقُّد أوضاع الشركة وتعميق مشكلة انخفاض سيولة الشركة، وهذا يوصل الشركة إلى مرحلة الفشل في سداد ديونها المستحقة، الأمر الذي يضطر الشركة إلى إعلان الإفلاس والتصفية.

ويمكن تعريف التصفية بأنها: هي البدء باتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لإنهاء عمليات الشركة ودفع ما عليها من ديون وتحصيل ما لها من ذمم وتحويل موجوداتها إلى نقود لإمكان توزيعها على المساهمين.

فالتصفية هي المرحلة الأولى للفسخ، والفسخ يعني إنهاء الشخصية الاعتبارية للشركة، بينما التصفية تعني إنهاء الوجود المادي للشركة بتحويل موجوداتها إلى أموال سائلة وتوزيع هذه الأموال السائلة على مستحقيها من دائنين ومساهمين. وبحسب المادة /19/ من قانون الشركات السوري 29 لعام 2011 فإنه بمجرد حلّ الشركة فإنها تدخل في طور التصفية وتبقى

شخصيتها الاعتبارية قائمة طيلة المدة اللازمة للتصفية ولأجل حاجة التصفية فقط، حيث تتوقف الشركة عن ممارسة أعمالها اعتباراً من تاريخ شهر قرارها في سجل الشركات، وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة خلال أعمال التصفية يمثلها المصفّي لحين فسخها بعد الانتهاء من أعمال التصفية الكاملة.

5-2: حالات التصفية:

نلاحظ وجود حالتين للتصفية نابعة من الأسباب التي تقف وراء التصفية والجهة المتخذة لقرار التصفية، وهاتين الحالتين هما:

1. تصفية اختيارية بقرار من الهيئة العامة غير العادية.
2. تصفية إجبارية بقرار من المحكمة.

أولاً: التصفية الاختيارية:

حيث تكون تصفية الشركة بقرار من الهيئة العامة غير العادية للمساهمين، أي قرار داخلي توافقي وليس نتيجة لأسباب اضطرارية، وأهم أسباب التصفية الاختيارية هي:

1. انقضاء المدة المحددة للشركة بموجب عقد تكوينها.
2. تحقيق الغاية التي تم تأسيس الشركة من أجلها، من خلال انتهاء المشروع الذي تأسست الشركة من أجله.
3. في أي حالات أخرى ينص عليها نظام الشركة.

ثانياً: التصفية الإجبارية:

حيث تكون تصفية الشركة اضطرارية تفرض على الشركة وتكون بقرار محكمة، وأهم أسباب التصفية الإجبارية هي:

1. ضعف كبير في سيولة الشركة أدى إلى عجزها عن الوفاء بالتزاماتها.
2. تجاوز خسائر الشركة 75% من رأسمالها المكتتب به.

3. ارتكاب الشركة لمخالفات جسيمة للقانون أو لنظامها الأساسي بما يعطي المحكمة أسباب عادلة تبرر حلّ الشركة.

وقد عددت المادة 18 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم 29 لعام 2011 الحالات التي تدفع نحو حل الشركة وهي:

- انقضاء المدة المحددة للشركة.
- انتهاء المشروع موضوع الشركة.
- شهر افلاس الشركة.
- حل الشركة بحكم قضائي.
- اندماج الشركة في شركة أخرى.
- نقص عدد الشركاء عن الحد الادنى المحدد قانوناً وعدم تصحيح وضع الشركة خلال مهلة قانونية محددة.

5-3: الإجراءات القانونية لعملية التصفية:

تسير إجراءات التصفية حسب الخطوات التالية:

1. تبدأ التصفية بصدور قرار التصفية عن اجتماع الهيئة العامة غير العادية أو المحكمة المختصة.
2. تعيين مُصفّي للشركة من قبل الهيئة العامة غير العادية أو المحكمة المختصة، حيث نصت المادة 20 من قانون الشركات السوري 29 لعام 2011 على أن يتم تعيين المصفي بموجب عقد الشركة أو بقرار صادر عن أغلبية الشركاء (المساهمين) أو عن الهيئة العامة وفقاً للأصول والأغلبية المقررة لصدور قرارات الهيئة العامة العادية للشركة، فإذا لم يتم التعيين وفقاً لما سلف ذكره يتم تعيينه من قبل المحكمة المختصة بناء على طلب صاحب المصلحة أو من قبل المحكمة التي قضت بحلّ الشركة، ويكون قرار المحكمة المختصة القاضي بتعيين المُصفّي مبرماً.
3. شهر تصفية الشركة: حيث يتوجب على المصفين شهر قرار تصفية الشركة وقرار تعيينهم سواء كان اختيارياً أو بموجب قرار قضائي لدى أمانة سجل الشركات خلال مدة أقصاها ثلاثة أيام من صدور هذا القرار. ويقوم أمين

سجل الشركات وعلى نفقة الشركة بالإعلان عن تصفية الشركة وأسماء المصفين في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين ولمرتين، وذلك خلال مدة أقصاها 7 أيام من تاريخ شهر قرار الحل أو تعيين المصفي. كما يتوجب على المصفي تبليغ قرار تصفية الشركة المساهمة العامة إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار التصفية.

4. تتوقف الشركة التي تقرّر تصفيتها عن ممارسة أعمالها اعتباراً من تاريخ شهر قرار حلها في سجل الشركات، وتستمر الشخصية الاعتبارية للشركة ويمثلها المصفي لحين فسخها. ويجب أن تشير جميع الأوراق والمراسلات والإيصالات والإنذارات الصادرة عن الشركة إلى أنها شركة قيد التصفية.
5. بعد إتمام تصفية الشركة المساهمة العامة تصدر المحكمة قراراً بفسخها وتعتبر الشركة منقضية من تاريخ صدور هذا القرار.

5-4: ضوابط أعمال الشركة خلال فترة التصفية:

إنّ هناك ضوابط تحدد ما يُسمح للشركة ممارسته من أعمال وما يحظر عليها خلال فترة التصفية، وتتمثل هذه الضوابط فيما يأتي:

- تتوقف الشركة عن ممارسة أية أعمال جديدة.
- يضع أمين سجل الشركات إشارة قيد التصفية على سجل الشركة.
- تنتهي سلطة الجهة المكلفة بإدارة أعمال الشركة عند حلها، ولكن يجب عليها الاستمرار في عملها لحين تعيين مصفٍّ للشركة وتسلمه لمهامه.
- يقوم مصفي الشركة بتمثيلها أمام الغير اعتباراً من تاريخ شهر قرار تعيينه.
- يحق للمصفي دعوة الهيئة العامة للاجتماع لإقرار المواضيع اللازمة لتصفية الشركة.

- يستمر مدقّق الحسابات في الشركة في وظيفته طيلة فترة التصفية، وينضمّ إليه خبير محاسبي تعينه المحكمة لمراقبة أعمال التصفية في حال كان تعيين المصفي بحكم قضائي.
- لا يجوز إبرام أي عقود باسم الشركة للاستمرار بعملها.
- لا يجوز القيام بأيّ تصرفٍ من شأنه إنقاص أموال الشركة ما لم توافق عليه الهيئة العامة للشركة.

5-5: واجبات المصفي:

إنّ عمل المصفي مهم جداً فهو الضابط لعملية التصفية وتتمثل أهم واجباته بما يلي:

1. استلام دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وأوراقها وأموالها وأصولها كافة.
2. مسك وحفظ سجلات ودفاتر حسابيّة منظّمة وفق الأصول لإثبات ما يرتبط بعملية التصفية، وتضمينها ما للشركة من أصول وما عليها من التزامات، ويحق لأي من المساهمين الاطلاع على سجلات التصفية.
3. إيداع الأموال التي تسلّمها باسم الشركة في المصرف الذي تُعيّنه المحكمة لهذه الغاية.
4. القيام بالأعمال اللازمة لتحصيل ما للشركة من ديون في ذمة الغير ووفاء ما عليها من الديون، على أن يتم وفاء الديون حسب الأولوية المقررة قانوناً.
5. إنجاز اعمال الشركة العالقة وتنفيذ العقود القائمة قبل التصفية دون أن يكون له الحق بالقيام بأعمال جديدة باسمها، حيث يقوم بإدارة أعمال الشركة للحدّ الضروري لتصفيتها، من حيث إنهاء العمليات التي كانت الشركة قد باشرت بها قبل التصفية أو من حيث بيع جميع أصول الشركة وتحويل قيمتها إلى نقود من أجل سداد التزامات الشركة وتوزيع الباقي على المساهمين.
6. إذا تجاوزت مدة التصفية عاماً واحداً وجب على المصفي أن يضع الميزانية السنوية ويتولى نشرها في صحيفتين يوميتين على الأقل.

7. يجب على المصفي خلال 90 يوم من تاريخ شهر تعيينه نشر إعلان في صحيفتين ولمرتين على الأقل يتضمن دعوة الدائنين لمراجعة مقر الشركة وبيان دين كل منهم وعنوانه خلال مهلة 90 يوم من تاريخ الإعلان الأول. ولا يجوز للمصفي قبل الحصول على موافقة الهيئة العامة للشركة أن يعقد أي تسوية مع دائني الشركة نيابةً عنها أو أن يتخلى عن أي تأمين أو ضمان مقرر لمصلحتها أو أن يبيع موجوداتها وأموالها ومشاريعها صفقة واحدة.
8. يقوم المصفي بإقامة أي دعوى باسم الشركة أو نيابة عنها لتحصيل ديونها والمحافظة على حقوقها.
9. يجب أن يقوم المصفي بتزويد المحكمة في المواعيد المقررة بحساب مصدّق من مدقق حسابات التصفية عمّا تسلّمه ودفعه من أموال، ولا يُعدّ هذا الحساب نهائياً إلا بعد تصديقه من قبل المحكمة.
10. يقدم المصفي ميزانية نهائية للهيئة العامة تتضمن الأعمال والإجراءات التي قام بها لإتمام عملية التصفية ونصيب كلّ مساهم في توزيع موجودات الشركة، مع قيام مدقق الحسابات في الشركة بإعداد تقرير عن الحسابات التي قدمها المصفي ويعرضه على الهيئة العامة للشركة لأخذ الموافقة عليه فإذا تمّت الموافقة تعلن براءة ذمة المصفي وإلا جاز لكل ذي مصلحة الاعتراض على الحسابات أمام المحكمة.

ويجوز للمصفي في سبيل تحقيق واجباته أن يقوم بتعيين الخبراء اللازمين لمساعدته في أعمال التصفية.

وإذا تعدّد المصفون يتمّ اتخاذ قراراتهم بالإجماع فيما بينهم ما لم تنصّ وثيقة تأسيس الشركة أو قرار تعيينهم على أغلبية معينة.

5-6: المعالجة المحاسبية لأعمال التصفية:

كما يتبيّن مما سبق فإنّ التصفية محاسبياً تعني إنهاء الوجود المادي والدفتري للشركة، لذلك إذا تقرر تصفية الشركة خلال السنة المالية يجب إعداد حسابات الشركة الختامية بحيث يتم إقفال حسابات المصاريف والإيرادات عن المدة السابقة للتصفية، وذلك بهدف الوصول إلى تحديد دقيق لأصول والتزامات الشركة في تاريخ التصفية. بعدها تبدأ أعمال المصفي الذي يمكن أن يواجه المشكلات المحاسبية التالية:

1. بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها.
2. توزيع حصيلة التصفية: وذلك وفق الأولويات التي حدّدها قانون الشركات، وهي:

أ- نفقات التصفية وأتعاب المصفي.

ب-المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة.

ج- المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها.

د- الديون المستحقة على الشركة لغير المساهمين.

هـ-توزيع ما تبقى من أموال وموجودات الشركة فيما بين المساهمين.

والحسابات الثلاثة الأساسية التي يتم تحريكها لمعالجة أعمال التصفية هي:

- حساب التصفية.
- حساب النقدية (المصرف).
- حساب المساهمين.

ونستعرض فيما يلي المعالجات المحاسبية وفق تسلسل أعمال التصفية وهي:

1. بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها.
2. تسديد ديون الشركة.
3. تسديد حقوق حملة الأسهم.

1-6-5: بيع موجودات الشركة وتحصيل حقوقها وتحديد نتيجة أعمالها:

لدى المصفي مهمة تسييل موجودات/أصول الشركة من خلال بيعها من أجل إتمام عملية التصفية، ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأصول حسب كيفية معالجة كل نوع، هي:

1- **الموجودات النقدية السائلة:** وهي النقدية المحتفظ بها في صندوق الشركة وفي المصارف، وهي نقدية سائلة بطبيعة الحال، لذلك لا تُشكّل مشكلة بالنسبة للمصفي، ولا تحتاج إلى أية معالجة في هذه المرحلة.

2- **موجودات يصعب تحويلها إلى نقدية:** وهي غالباً ترتبط بالموجودات المعنوية غير الملموسة والخسائر المدورة، وهي لا يمكن بيعها والحصول على نقدية مقابلة منها، لذلك يتم إقفالها في حساب المساهمين مباشرةً بالقيد:

××× من حـ/ المساهمين

إلى مذكورين

××× حـ/ شهرة المحل

××× حـ/ مصاريف التأسيس

××× حـ/ ....

××× حـ/ خسائر مدورة

3- **باقي الموجودات التي من الممكن بيعها:** حيث يقوم المصفي ببيع أصول الشركة بأحد أسلوبين:

الأسلوب الأول: بيع موجودات الشركة جملة واحدة:

يتم اللجوء إلى مثل هذا الأسلوب عندما يكون من الممكن أن تكون قيمة الشركة ككل أكبر من قيمتها فيما لو تم بيع موجوداتها بشكل فردي.

وتكون القيود لإثبات هذه العملية من خلال إقفال الموجودات بقيمتها الدفترية في حساب التصفية، وإقفال ناتج عملية البيع المقبوض في حساب التصفية، وفق الخطوات التالية:

إقفال الموجودات في الجانب المدين من حساب التصفية بالقيد:
××× من حـ/ التصفية إلى مذكورين ××× حـ/ الأراضي

××× حـ/العقارات
××× حـ/ السيارات
××× حـ/... (موجودات غير متداولة ملموسة أخرى)
××× حـ/ المخزون السلعي
××× حـ/ الزبائن
××× حـ/ أوراق القبض
××× حـ/ ...
إقفال المخصصات التي تم تكوينها للموجودات السابقة حسب نوع الأصل سواء مخصصات استهلاك للأصول الثابتة أو مخصصات انخفاض قيمة قابلة للتحقق بالنسبة للأصول المتداولة والاستثمارات، حيث يتم الإقفال في الجانب الدائن من حساب التصفية، بالقيد:
من مذكورين
××× حـ/ مخصص اهتلاك العقارات
××× حـ/ مخصص اهتلاك السيارات
××× حـ/... مخصصات اهتلاك أخرى
××× حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة
××× حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
××× حـ/ مخصص آجيو
××× إلى حـ/ التصفية
إثبات عملية بيع الموجودات وتحصيل النقدية، وإقفال ما تم تحصيله في الجانب الدائن من حساب التصفية، بالقيد:
××× من حـ/ المصرف
××× إلى حـ/ التصفية

الأسلوب الثاني: بيع موجودات الشركة بشكل إفرادي:

أي قيام المصفي ببيع كل أصل من أصول الشركة بشكل فردي، ويعود ذلك لأسباب عديدة أهمها عدم تمكنه من بيع الشركة ككتلة واحدة. وفي هذه الحالة يتم إظهار المكسب أو الخسارة الناتجة من بيع كل أصل من أصول الشركة في حساب التصفية (نتيجة التصفية). وهكذا يقفل المصفي المكسب الناتج من بيع كل أصل من أصول الشركة في حساب التصفية والخسارة الناتجة عن بيع كل أصل من أصول الشركة في حساب التصفية، ويتم ذلك من خلال القيود التالية:

بيع الموجودات بشكل إفرادي	
في حال البيع للأصول الثابتة بربح:	في حال البيع للأصول الثابتة بخسارة
من مذكورين ××× حـ/ مخصص اهتلاك الأصل ××× حـ/ النقدية إلى مذكورين ××× حـ/ الأصل ××× حـ/ التصفية	من مذكورين ××× حـ/ مخصص اهتلاك الأصل ××× حـ/ النقدية ××× حـ/ التصفية ××× إلى حـ/ الأصل
في حال بيع المخزون بأعلى من القيمة الدفترية:	في حال بيع المخزون بأقل من القيمة الدفترية
من مذكورين ××× حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة ××× حـ/ النقدية إلى مذكورين ××× حـ/ المخزون السلعي ××× حـ/ التصفية	من مذكورين ××× حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة ××× حـ/ النقدية ××× حـ/ التصفية ××× إلى حـ/ المخزون السلعي
في حال تحصيل كامل الديون:	في حال عدم تحصيل كامل الديون القابلة للتحقق:
من مذكورين	من مذكورين

××× حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	××× حـ/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
××× حـ/ النقدية	××× حـ/ النقدية
إلى مذكورين	××× حـ/ التصفية
××× حـ/ الزبائن	××× إلى حـ/ الزبائن
××× حـ/ التصفية	
و	و
من مذكورين	من مذكورين
××× حـ/ مخصص آجيو	××× حـ/ مخصص آجيو
××× حـ/ النقدية	××× حـ/ النقدية
إلى مذكورين	××× حـ/ التصفية
××× حـ/ أوراق القبض	××× إلى حـ/ أوراق القبض
××× حـ/ التصفية	

كما يثبت المصفي تنازل أي من الدائنين عن جزء من ديونهم بالقيد:

××× من حـ/ الدائنين

××× إلى حـ/ التصفية

كما يسجل أية التزامات لم تكن مسجلة وظهرت نتيجة التدقيق خلال عملية التصفية، بالقيد:

××× من حـ/ التصفية

××× إلى حـ/ الدائنين

كما يقوم بإقفال مصاريف التصفية –التي تم دفعها من حساب المصرف– ضمن حساب التصفية بالقيد:

××× من حـ/ مصاريف التصفية

××× إلى حـ/ المصرف

××× من حـ/ التصفية

××× إلى حـ/ مصاريف التصفية

ملاحظة: في نهاية هذه المرحلة يكون المصفي جاهز لعملية سداد التزامات الشركة وفق الأولويات، ويظهر المبلغ المتوفر لسداد الالتزامات في حساب المصرف، حيث يتمثل المبلغ المتوفر برصيد النقدية الذي كان متوفراً في ميزانية الشركة، إضافةً إلى ما تمّ الحصول عليه من عمليات بيع الموجودات، إضافةً إلى ما تم تحصيله من ديون للشركة.

وبالنسبة لحساب التصفية: بعد الانتهاء من عملية بيع الموجودات وتحصيل الديون التي لصالح الشركة، وتسجيل أي التزامات أو إيرادات لم تكن مسجلة سابقاً واكتشفت خلال التصفية، يتم إقفال رصيد حساب التصفية في حساب المساهمين، بمعنى أن ربح التصفية يكون من حق المساهمين، وخسارة التصفية يتحملها المساهمون، ويظهر حساب التصفية على الشكل التالي:

حـ/ التصفية

	إلى حـ/ الموجودات الثابتة		من حـ/ المصرف (النقدية التي كانت موجودة في الشركة+ متحصلات بيع الموجودات+ متحصلات ديون الشركة...)
	إلى حـ/ الموجودات المتداولة (عدا النقدية)		
	إلى حـ/ الدائنون (ديون مكتشفة خلال التصفية)		من حـ/ الدائنون (ما تنازل عنه الدائنون من ديونهم)
	إلى حـ/ مصاريف التصفية		
	إلى حـ/ المساهمين (ربح تصفية يوزع على حملة الأسهم)		**من حـ/ المساهمين** (خسارة تصفية يتم تحميلها على حملة الأسهم)
	المجموع		المجموع

مثال 5- 1:

لنفترض أنه ظهرت الميزانية لإحدى الشركات المساهمة عند التصفية على الشكل التالي:

موجودات		الميزانية في تاريخ بدء التصفية		التزامات+ حقوق ملكية	
كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
		أصول ثابتة:			حقوق الملكية:
	20,000,000	مباني		50,000,000	رأس المال
12,000,000	(8,000,000)	(-) م أ. مباني		(30,000,000)	خسائر مدورة

	16,000,000	سيارات	**20,000,000**		**صافي حقوق الملكية**
10,000,000	(6,000,000)	(–) م أ. سيارات			
		أصول متداولة:			
	8,000,000	مخزون سلعي			التزامات متداولة:
7,500,000	(500,000)	(–) م. هـ. أ. بضاعة		10,000,000	دائنون
	3,000,000	زبائن	14,000,000	4,000,000	أوراق دفع
2,500,000	(500,000)	(–) مخصص د م فيها			
		أموال جاهزة:			
2,000,000		المصرف			
34,000,000		**المجموع**	**34,000,000**		**المجموع**

وفي سبيل إتمام عملية التصفية فقد قرر المصفي بيع أصول الشركة دفعة واحدة، وقد تحصل من عملية البيع على مبلغ /40,000,000/ ل.س.

المطلوب: 1- إثبات قيود اليومية اللازمة للعمليات السابقة.

2- إعداد حساب المصرف وحساب التصفية والميزانية بعد هذه العمليات.

الحل: إثبات قيود اليومية اللازمة:

مدين	دائن	البيان	التاريخ
30,000,000		من حـ/ المساهمين	
	30,000,000	إلى حـ/ خسائر مدورة	
إقفال الخسائر المدورة في حساب المساهمين			
47,000,000		من حـ/ التصفية	
		إلى مذكورين	
	20,000,000	حـ/ المباني	
	16,000,000	حـ/ السيارات	
	8,000,000	حـ/ المخزون السلعي	

	3,000,000	حـ/ الزبائن	
إقفال حسابات الأصول المباعة في حساب التصفية			
		من مذكورين	
8,000,000		حـ/ م. أ. مباني	
6,000,000		حـ/ م. أ. سيارات	
500,000		حـ/ م. هـ. أ. بضاعة	
500,000		حـ/ م. د. م. فيها	
	15,000,000	إلى حـ/ التصفية	
إقفال المخصصات للأصول المباعة			
40,000,000		من حـ/ المصرف	
	40,000,000	إلى حـ/ التصفية	
بيع الأصول وتحصيل قيمتها وإيداعها في المصرف			

ويكون حساب المصرف بعد هذه العملية على الشكل التالي:

حـ/ المصرف

2,000,000	رصيد منقول		رصيد مدين
40,000,000	إلى حـ/ التصفية	**42,000,000**	
42,000,000	المجموع	**42,000,000**	المجموع

ويكون حساب التصفية بعد هذه العملية على الشكل التالي:

حـ/ التصفية

47,000,000	إلى مذكورين (الأصول)	15,000,000	من مذكورين (المخصصات)
8,000,000	**رصيد دائن**	40,000,000	من حـ/ المصرف
55,000,000	المجموع	**55,000,000**	المجموع

وتظهر الميزانية بعد عملية البيع على الشكل التالي:

موجودات	الميزانية بعد عملية البيع		التزامات+ حقوق ملكية
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
	أموال جاهزة:		حقوق الملكية:
42,000,000	المصرف	50,000,000	رأس المال
		(30,000,000)	المساهمين (رصيد مدين)
		8,000,000	**حساب التصفية** (ربح تصفية)
			التزامات متداولة:
		10,000,000	دائنون
		4,000,000	أوراق دفع
42,000,000	**المجموع**	**42,000,000**	**المجموع**

5-6-2: تسديد ديون الشركة:

يتم استخدام النقدية التي توفرت من عملية تسييل الأصول في سداد التزامات الشركة تجاه الآخرين وفق الأولويات التي حددها قانون الشركات السوري، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار حالة وجود دائنين لديهم عمليات رهن على أصول الشركة كضمان لديونهم، وبالتالي في حال وجود ديون مضمونة فإنه يمكن تصنيف الدائنين إلى ثلاث فئات على الشكل التالي:

1. **الدائنون الممتازون برهن (ضمان):** هم الدائنون الذين تكون لهم حجوزات أو حقوق مضمونة على بعض أصول الشركة، وإن هؤلاء الدائنين يتمتعون بأعلى حقوق أفضلية على الأصول التي وقع عليها الحجز أو الرهن من أجل استرداد ديونهم، فيتم استخدام عوائد بيع الأصل المرهون لسداد الدين وفي حال تبقى أي مبلغ من متحصلات بيع الأصل فإنه يستخدم في سداد بقية الديون حسب الأولوية، أما في حال عدم كفاية المبلغ المتحقق من بيع الأصل فإنه يتم تحويل المتبقي من الدين المضمون إلى دين عادي يسدد مع بقية الديون العادية غير المضمونة.
2. **الدائنون الممتازون دون رهن:** هم دائنون ليس لهم حق ضمان على أصول محددة، إلا أنّ لهم أفضلية على عموم الدائنين الآخرين غير المضمونين. حيث ميّزهم قانون الشركات بتعديدهم ضمن سلّم الأولويات قبل بقيّة الدائنين

العاديين، بحيث أنّه يجب أن يتمّ الدفع لهؤلاء أولاً من المبالغ المتراكمة نتيجة التصفية قبل الدائنين العاديين (غير المضمونين) ويتمّ تصنيفهم حسب الأولوية إلى:

أ- المصروفات القضائية ونفقات التصفية وأتعاب المصفي.

ب-المبالغ المستحقة على الشركة للخزينة العامة من ضرائب ورسوم.

ج- المبالغ المستحقة على الشركة للعاملين فيها من رواتب وأجور وعمولات.

3. **الدائنون العاديون:** وهم بقيّة الدائنين غير المضمونين الذين لهم ديون على الشركة فإنه يتمّ توزيع ما تبقى من مبالغ متراكمة نتيجة التصفية عليهم، قبل أن يتمّ توزيع ما تبقى من مبالغ على المساهمين.

مثال 5- 2:

ظهرت الميزانية لإحدى الشركات المساهمة عند التصفية على الشكل التالي:

الموجودات		الميزانية عند التصفية		الالتزامات وحقوق الملكية	
كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
		أصول ثابتة:			حقوق الملكية:
	20,000,000	مباني		50,000,000	رأس المال
12,000,000	(8,000,000)	(-) م أ. مباني		(30,000,000)	خسائر مدورة
	16,000,000	سيارات	**20,000,000**		**صافي حقوق الملكية**
10,000,000	(6,000,000)	(-) م أ. سيارات			
		أصول متداولة:			التزامات متداولة:
	8,000,000	مخزون سلعي			
7,500,000	(500,000)	(-) م. هـ. أ. بضاعة	14,000,000	14,000,000	دائنون
	3,000,000	زبائن			
2,500,000	(500,000)	(-) مخصص د م فيها			
		أموال جاهزة:			
2,000,000		المصرف			
34,000,000		**المجموع**	**34,000,000**		**المجموع**

فإذا علمت ما يلي:

- هناك دين من الديون يبلغ 4,000,000 ل.س، تم رهن أحد المباني لأجله حيث تبلغ القيمة الدفترية لهذا المبنى 3,000,000 ل.س (قيمة المبنى 5,000,000 ل.س ومخصص اهتلاكه 2,000,000 ل.س)، وقد تم بيعه بمبلغ 3,500,000 ل.س.
- تم بيع بقية المباني بقيمة 10,000,000 ليرة سورية.
- تم بيع السيارات بقيمة 9,500,000 ل.س.
- تم بيع البضاعة بقيمة 8,000,000 ليرة سورية.
- وتم تحصيل كامل قيمة الديون من الزبائن.
- بلغت نفقات التصفية /500,000/ ل.س
- تبين خلال التصفية أن هناك ضرائب ورسوم مستحقة على الشركة تبلغ /300,000/ ل.س.
- كما تبين أن هناك رواتب مستحقة للعاملين في الشركة تبلغ /200,000/ ل.س.
- وقد تم القيام بسداد ديون الشركة وفق ما ينص عليه قانون الشركات السوري.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية بيع الأصول وسداد الديون.

2- إعداد حساب التصفية وحساب المصرف والميزانية بعد سداد الديون.

الحل:

التاريخ	البيان	دائن	مدين
	من حـ/ المساهمين		30,000,000
	إلى حـ/ خسائر مدورة	30,000,000	
إقفال الخسائر المدورة في حساب المساهمين			

	من مذكورين		
2,000,000	حـ/ مخصص اهتلاك مباني		
3,500,000	حـ/ الدائنون (مقدار المتحصل نقداً من البيع)		
	إلى مذكورين		
	حـ/ المباني	5,000,000	
	حـ/ التصفية (أرباح بيع المبنى)	500,000	
بيع المبنى المرهون واستخدامه في سداد جزء من الدين المضمون حيث تبقى نصف مليون ليرة من الدين المضمون تم تحويله إلى دين عادي			
	من مذكورين		
6,000,000	حـ/ مخصص اهتلاك مباني		
10,000,000	حـ/ المصرف		
	إلى مذكورين		
	حـ/ مباني	15,000,000	
	حـ/ التصفية	1,000,000	
إثبات قيد بيع المباني الأخرى بربح مليون ليرة سورية أقفل في حساب التصفية			
	من مذكورين		
6,000,000	حـ/ مخصص اهتلاك السيارات		
9,500,000	حـ/ المصرف		
500,000	حـ/ التصفية		
	إلى حـ/ السيارات	16,000,000	
إثبات قيد بيع السيارات بخسارة 500 ألف ليرة سورية أقفلت في حساب التصفية			
	من مذكورين		

500,000		حـ/ مخصص هبوط أسعار بضاعة	
8,000,000		حـ/ المصرف	
		إلى مذكورين	
	8,000,000	حـ/ المخزون السلعي	
	500,000	حـ/ التصفية	
إثبات بيع المخزون السلعي بربح 500 ألف ليرة سورية تم إقفالها في حساب التصفية			
		من مذكورين	
500,000		حـ/ مخصص ديون مشكوك فيها	
3,000,000		حـ/ المصرف	
		إلى مذكورين	
	3,000,000	حـ/ الزبائن	
	500,000	حـ/ التصفية	
إثبات تحصيل كامل قيمة الديون وإقفال المخصص غير المستخدم في حساب التصفية كأرباح			
1,000,000		من حـ/ التصفية	
		إلى مذكورين	
	500,000	حـ/ نفقات التصفية	
	300,000	حـ/ ضرائب ورسوم	
	200,000	حـ/ رواتب مستحقة للعاملين	
إثبات استحقاق نفقات التصفية وما تم اكتشافه من ضرائب ورسوم مستحقة لخزينة الدولة ورواتب مستحقة للعاملين			

وبعد هذه العمليات يكون رصيد المصرف (الذي يمثل الرصيد قبل التصفية إضافة إلى ما تم تحصيله من عملية بيع الأصول) قد أصبح: 32,500,000 (2,000,000 + 10,000,000 +9,500,000+ 8,000,000 + 3,000,000)، وعليه يتم تسديد الديون حسب الأولويات، وسنقوم بإثبات قيود منفصلة حسب الأولويات:

500,000		من حـ/ نفقات التصفية إلى حـ/ المصرف	500,000
سداد نفقات التصفية			
300,000		من حـ/ الضرائب والرسوم إلى حـ/ المصرف	300,000
سداد الضرائب والرسوم المستحقة			
200,000		من حـ/ رواتب مستحقة للعاملين إلى حـ/ المصرف	200,000
سداد رواتب العاملين المستحقة			
10,500,000		من حـ/ الدائنون إلى حـ/ المصرف	10,500,000
سداد الديون العادية والتي هي عبارة عن الديون غير المضمونة البالغة 10,000,000 ليرة سورية إضافة إلى الجزء المتبقي من الدين المضمون البالغ 500,000 ل.س			

ويكون حساب التصفية على الشكل التالي:

حـ/ التصفية

500,000	إلى مذكورين (خسائر بيع سيارات)	500,000	من مذكورين (أرباح بيع مبنى مرهون)
500,000	إلى حـ/ نفقات التصفية	1,000,000	من مذكورين (أرباح بيع مباني أخرى)
300,000	إلى حـ/ ضرائب ورسوم	500,000	من مذكورين (أرباح بيع مخزون سلعي)
200,000	إلى حـ/ رواتب مستحق للعاملين	500,000	من مذكورين (متحصلات ديون)
1,000,000	**رصيد دائن إلى حـ/ المساهمين**		
2,500,000	المجموع	**2,500,000**	المجموع

ويكون حساب المصرف على الشكل التالي:

حـ/ المصرف

2,000,000	رصيد منقول	500,000	من حـ/ نفقات التصفية
10,000,000	إلى مذكورين (بيع مباني)	300,000	من حـ/ ضرائب ورسوم
9,500,000	إلى حـ/ السيارات	200,000	من حـ/ رواتب مستحقة للعاملين
8,000,000	إلى مذكورين (بيع مخزون)	10,500,000	من حـ/ الدائنون
3,000,000	إلى مذكورين (تحصيل ديون)	**21,000,000**	**رصيد مدين**
32,500,000	المجموع	**32,500,000**	المجموع

وتكون الميزانية على الشكل التالي:

موجودات	الميزانية بعد عملية البيع		التزامات+ حقوق ملكية
المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
21,000,000	أموال جاهزة:		حقوق الملكية:
	المصرف	50,000,000	رأس المال
		(30,000,000)	المساهمين (رصيد مدين)
		1,000,000	**حساب التصفية** (ربح تصفية)
21,000,000	**المجموع**	**21,000,000**	**المجموع**

وبالتالي يتم استخدام النقدية المتبقية في سداد حقوق المساهمين حيث سنتناول ذلك بالتفصيل من خلال القسم التالي.

5-6-3: تسديد حقوق حملة الأسهم:

بعد أن تم بيع الأصول وتحصيل الديون وسداد الديون، يتم استخدام النقدية المتبقية في سداد حقوق حملة الأسهم، حيث تتكوّن حقوق حملة الأسهم من البنود التالية:

1. **رأس المال المدفوع:** ويمثل ما تمّ تسديده من قبل حملة الأسهم للحصول على حصص ملكية في الشركة المساهمة، ويتكون من:

أ- القيمة الاسمية للأسهم.

ب- رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية: وهذا المبلغ كاملاً من حقّ حملة الأسهم العادية حتى وإن كان ناتجاً من الاكتتاب في أسهم ممتازة. لذلك فإن رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم ممتازة هو من حق حملة الأسهم العادية عند التصفية، إلّا إذا كان هناك نص خلاف ذلك.

2. **رأس المال المكتسب:** ويتمثل في:

أ- الاحتياطيات المختلفة (إجباري، اختياري، توسّع صناعي) وتوزع بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية حسب نصوص عقد إصدار الأسهم الممتازة، حيث يحصل حملة الأسهم الممتازة على حقوقهم أولاً حسب امتيازهم، والباقي يكون من حق حملة الأسهم العادية.

ب-أرباح قبل التصفية: وتوزع بنسبة القيمة المدفوعة من رأس المال.

ج- الخسائر المدورة: والتي يتمّ إقفالها مباشرة في حساب المساهمين بنسب رأس المال.

3. قيم الأصول غير الملموسة التي لم يكن بالإمكان بيعها.

4. **خسائر التصفية:** وتوزع بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية حسب الحقوق والامتيازات الممنوحة للأسهم الممتازة.

ونلاحظ أن عقد إصدار الأسهم الممتازة يحدد الشروط الخاصة بالامتياز من حيث توزيع الأرباح التي درسناها في الفصل السابق وهي (مجمعة الأرباح، غير مجمعة الأرباح، مشاركة في الأرباح، غير مشاركة في الأرباح)، أما الشروط الخاصة بالامتياز من حيث حقوق الأسهم الممتازة عند التصفية فسندرسها فيما يلي والتي تتحدد وفق الأنواع التالية:

- الأسهم الممتازة بالأصول عند التصفية.
- الأسهم الممتازة بالأرباح.
- الأسهم الممتازة بالأرباح والأصول معاً.

5-6-3-1: الأسهم الممتازة بالأصول عند التصفية:

معظم الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول عند تصفية الشركة. ويعني هذا الامتياز أنه يحق لحملة الأسهم الممتازة بالأصول أن يحصلوا على القيمة الاسمية لأسهمهم (أو على قيمة تصفية أعلى نتيجة بيع الأصول بأعلى من قيمتها الدفترية) عن كل سهم قبل توزيع أي أصول لحملة الأسهم العادية.

وإذا كانت الأسهم الممتازة بالأصول مجمعة الأرباح وكان هناك أرباح لم توزع عن سنوات سابقة بتاريخ التصفية، فإن من حق حملة الأسهم الممتازة الحصول على التوزيعات عن السنوات السابقة حتى وإن لم يكن هناك أرباح محتجزة كافية لتغطية جميع أرباح الأسهم بالإضافة لحصولهم على توزيعات عن أرباح العام الحالي.

أما إذا كانت نتيجة التصفية خسارة، فيحصل حملة الأسهم الممتازة على حقوقهم المضمونة وفق عقد إصدار الأسهم الممتازة بالأصول وفق الترتيب التالي:

1. القيمة الاسمية للأسهم الممتازة بالأصول.
2. القيمة الاستردادية والتي يمكن أن تكون أعلى من القيمة الاسمية إذا كانت الأسهم الممتازة قابلة للاستدعاء.
3. الأرباح المجمعة إذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح.
4. خسارة التصفية: يتحمل حملة الأسهم العادية كامل الخسارة بعد حصول حملة الأسهم الممتازة بالأصول على حقوقهم المذكورة. أما إذا تجاوزت خسارة التصفية كامل حقوق حملة الأسهم العادية فيتحمل حملة الأسهم الممتازة تلك الزيادة بالخسارة.
5. الاحتياطي والأرباح المحتجزة: يعتمد حصول حملة الأسهم الممتازة على حصتهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة على نسبة تحملهم من خسارة التصفية.

   فإذا كانت حصتهم في خسارة التصفية أكبر من حصتهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، لا يحصل حملة الأسهم الممتازة على شيء من الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

   أما إذا كانت حصتهم في خسارة التصفية أقل من حصتهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، يحصل عندها حملة الأسهم الممتازة على الفرق بين حقهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة وحصتهم من خسارة التصفية.

مثال 5- 3:

بفرض في إحدى الشركات المساهمة ظهرت حقوق الملكية على الشكل التالي:

البيان	المبالغ
رأس المال – أسهم عادية (500,000 سهم × 100 ل.س)	50,000,000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم عادية	4,500,000
رأس المال – أسهم ممتازة مجمعة الأرباح 8% (50,000 سهم × 100 ل.س)	5,000,000
رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم ممتازة	500,000
=إجمالي رأس المال المدفوع	60,000,000
احتياطيات وأرباح محتجزة	10,000,000
= إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم	70,000,000

وقد تقرر تصفية هذه الشركة، وتم العمل بإجراءات التصفية وبعد سداد جميع التزاماتها كان المتبقي من ناتج التصفية 59,000,000 ل.س.

وبفرض أن الشركة لم تقم بتوزيع أرباح عن عامين ماضيين وعن العام الذي تمت فيه التصفية.

المطلوب: تحديد حقوق حملة الأسهم العادية والممتازة الواجب سدادها.

الحل:

نقوم بتحديد حقوق حملة الأسهم الممتازة أولاً:

1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة = (50,000 سهم × 100 ل.س)=	5,000,000
2- الأرباح المجمعة عن ثلاث سنوات (عامين ماضيين وأرباح العام الحالي) =5,000,000 × 8% × 3 سنوات =	1,200,000
الحقوق المضمونة لحملة الأسهم الممتازة	**6,200,000**
حصة حملة الأسهم الممتازة في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة: =(الاحتياطيات والأرباح المحتجزة – الأرباح المجمعة) × (القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ÷ مجموع القيمة الاسمية	800,000

للأسهم العادية والممتازة) = $\frac{5,000,000}{55,000,000} \times (1,200,000 - 10,000,000) =$	
إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة	**7,000,000**

ولكن بالنسبة للاحتياطيات والأرباح المحتجزة: فإنه يجب ألا ننسى أن حملة الأسهم الممتازة يتحملون نصيباً من خسارة التصفية بما لا يتجاوز حصتهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة، لذلك علينا حساب حصتهم من خسارة التصفية، ومقارنتها مع حصتهم من الاحتياطيات، ويتم ذلك من خلال:

1. إجمالي خسائر التصفية = إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم – ناتج التصفية

   = 70,000,000 – 59,000,000 = 11,000,000 ل.س.

   وبالتالي يكون النصيب المفترض لحملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية هو:

   = 11,000,000 × × $\frac{5,000,000}{55,000,000}$ = 1,000,000 ل.س.

2. ولكن نلاحظ هنا أن نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية (1,000,000) وهو أكبر من حصتهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة البالغة (800,000)، لذلك فلا يتم تحميل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية بأكثر من نصيبهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة أي بمبلغ 800,000 ل.س فقط.

وبالتالي فإن حملة الأسهم الممتازة يحصلون على حقوقهم المضمونة فقط، بسبب استخدام حصتهم في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة في تغطية خسائر التصفية.

وبناءً على ما سبق فإن:

* **حقوق حملة الأسهم الممتازة** = القيمة الاسمية للأسهم الممتازة + أرباح مجمعة عن عامين ماضيين وأرباح العام الحالي

= 5,000,000 + 1,200,000 = **6,200,000 ل.س.**

* **وتكون حقوق حملة الأسهم العادية= الباقي من ناتج التصفية** = ناتج التصفية – حقوق حملة الأسهم الممتازة =

59,000,000 – 6,200,000 = 52,800,000 ل.س.

* وتكون **خسارة حملة الأسهم العادية:**

= إجمالي خسائر التصفية – ما يتحمله حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية = 11,000,000 – 800,000 = 10,200,000 ل.س.

أو = إجمالي حقوق الملكية – إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة – نصيب حملة الأسهم العادية من ناتج التصفية = 70,000,000 – 7,000,000 – 52,800,000 = 10,200,000 ل.س.

مثال 5- 4:

بفرض أنه في المثال السابق (5-3) كانت الأسهم الممتازة قابلة للاسترداد (الاستدعاء) بسعر استدعاء قدره 188 ل.س للسهم، وأن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح وأن الشركة لم توزع أرباح عن عامين ماضيين وعن العام الذي تمت فيه التصفية، وأن للأسهم الممتازة امتياز مكفول برأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم ممتازة.

المطلوب: حساب حقوق حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

الحل:

حقوق حملة الأسهم الممتازة المضمونة (بناءً على ما يرد في نص المثال):	
1. القيمة الاسمية للأسهم الممتازة =50,000 سهم × 100 ل.س =	5,000,000
2. علاوة الاسترداد = 50,000 سهم × 88 =	4,400,000
3. رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية – أسهم ممتازة =	500,000
4. أرباح مجمعة عن عامين ماضيين وأرباح العام الحالي =5,000,000 × 8% × 3 سنوات =	1,200,000
حقوق حملة الأسهم الممتازة المضمونة	**11,100,000**
حصة حملة الأسهم الممتازة في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة = (الاحتياطيات والأرباح المحتجزة – الأرباح المجمعة – علاوة الاسترداد) × (القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ÷ مجموع القيمة الاسمية للأسهم العادية والممتازة) = (4,400,000 −1,200,000 – 10,000,000) × $\frac{5,000,000}{55,000,000}$ =	400,000

إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة	11,500,000

ولكن كما رأينا في المثال السابق فإن نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية = 11,000,000 × × $\frac{5,000,000}{55,000,000}$

= 1,000,000 ل.س.

ونلاحظ أن نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية تبلغ (1,000,000) وهي أكبر من حصة حملة الأسهم الممتازة في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة (400,000)، لذلك لا يتم تحميل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية بأكثر من نصيبهم من الاحتياطيات والأرباح المحتجزة البالغ 400,000 ل.س.

وبناءً عليه تكون النتيجة:

* **حقوق حملة الأسهم الممتازة (في هذه الحالة) من ناتج التصفية** = حقوقهم المضمونة فقط والتي قمنا بحسابها أعلاه والتي بلغت (11,100,000) ل.س.

* **وتكون حقوق حملة الأسهم العادية من ناتج التصفية= الباقي من ناتج التصفية**

= ناتج التصفية – حقوق حملة الأسهم الممتازة

= 59,000,000 – 11,100,000 = 47,900,000 ل.س.

* **وتكون خسارة حملة الأسهم العادية:**

= إجمالي خسائر التصفية – ما يتحمله حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية

= 11,000,000 – 400,000 = 10,600,000 ل.س.

أو = إجمالي حقوق الملكية – إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة – نصيب حملة الأسهم العادية من ناتج التصفية

= 70,000,000 – 11,500,000 – 47,900,000 = 10,600,000 ل.س.

5-6-3-2: الأسهم الممتازة بالأرباح:

في مثل هذا الامتياز يحصل حملة الأسهم الممتازة على أرباح الأسهم الممتازة عند الإعلان عن توزيع أرباح. أما في حال

تصفية الشركة المساهمة وكانت نتيجة التصفية خسارة تكون حقوق وأعباء حملة الأسهم الممتازة على الشكل التالي:

1. لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة بالأرباح أي من الخسائر التجارية المرحلة.
2. يتم توزيع الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال.
3. يتم توزيع خسائر التصفية بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال، أي أن حملة الأسهم الممتازة يتحملون نصيباً من خسائر التصفية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال وعلى قدم المساواة مع حملة الأسهم العادية.

مثال 5- 5:

بفرض أنه في المثال السابق (5-3) كان الامتياز للأسهم الممتازة بالأرباح.

المطلوب: حساب حقوق حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

الحل:

حقوق حملة الأسهم الممتازة	
1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة = (50,000 سهم × 100 ل.س)=	5,000,000
حصة حملة الأسهم الممتازة في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة: = الاحتياطيات والأرباح المحتجزة × (القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ÷ مجموع القيمة الاسمية للأسهم العادية والممتازة) $= \frac{5,000,000}{55,000,000} \times 10,000,000$	909,091
حقوق حملة الأسهم الممتازة	**5,909,091**

وكما رأينا فإن إجمالي خسائر التصفية = إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم – ناتج التصفية

= 70,000,000 – 59,000,000 = 11,000,000 ل.س.

وبالتالي يكون نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية هو:

= 11,000,000 × × $\frac{5,000,000}{55,000,000}$ = 1,000,000 ل.س.

وبناء عليه تكون:

* **حقوق حملة الأسهم الممتازة المتبقية نتيجة التصفية** = حقوق حملة الأسهم الممتازة – نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية =5,909,091 – 1,000,000 = **4,909,091** ل.س.

* **حقوق حملة الأسهم العادية المتبقية نتيجة التصفية** = ناتج التصفية – حقوق حملة الأسهم الممتازة المتبقية نتيجة التصفية = 59,000,000 – 4,909,091 = 54,090,909 ل.س.

* **وتكون خسارة حملة الأسهم العادية** = إجمالي خسائر التصفية – ما يتحمله حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية = 11,000,000 – 1,000,000 = 10,000,000 ل.س.

أو = إجمالي حقوق الملكية – إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة – نصيب حملة الأسهم العادية من ناتج التصفية = 70,000,000 – 5,909,091 – 54,090,909 = 10,000,000 ل.س.

5-6-3-3: الأسهم الممتازة بالأصول والأرباح معاً:

في هذه الحالة تكون حقوق وأعباء حملة الأسهم الممتازة على الشكل التالي:

1. لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة في هذه الحالة أي نسبة من الخسائر التجارية المرحلة.
2. يتم توزيع الاحتياطيات والأرباح المحتجزة بين حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بنسبة القيمة الاسمية لرأس المال.
3. يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية بحدود الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة.

4. إذا كان نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية (حسب نسبة القيمة الاسمية لرأس المال) يتجاوز الزيادة في حقوق الملكية لحملة الأسهم الممتازة عن القيمة الاسمية لرأس مال الأسهم الممتازة، لا يتحمل حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية إلا في حدود تلك الزيادة، أما الفرق فيتم تحميله على حملة الأسهم العادية.

مثال 5- 6:

بفرض أنه في المثال السابق (5- 3) كان امتياز الأسهم الممتازة بالأرباح والأصول، وأن الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح، علماً أن الشركة لم يقم بتوزيع أرباح عن سنتين ماضيتين بالإضافة إلى السنة الحالية التي تمت فيها التصفية.

المطلوب: حساب حقوق حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

حقوق حملة الأسهم الممتازة	
1- القيمة الاسمية للأسهم الممتازة = (50,000 سهم × 100 ل.س)=	5,000,000
2- الأرباح المجمعة عن ثلاث سنوات (عامين ماضيين وأرباح العام الحالي) =5,000,000 × 8% × 3 سنوات =	1,200,000
3-حصة حملة الأسهم الممتازة في الاحتياطيات والأرباح المحتجزة:	
=(الاحتياطيات والأرباح المحتجزة – الأرباح المجمعة) × (القيمة الاسمية للأسهم الممتازة ÷ مجموع القيمة الاسمية للأسهم العادية والممتازة)	800,000
$= \frac{5,000,000}{55,000,000} \times (1,200,000 - 10,000,000)$	
حقوق حملة الأسهم الممتازة	**7,000,000**

وكما رأينا فإن إجمالي خسائر التصفية = إجمالي حقوق ملكية حملة الأسهم – ناتج التصفية

= 70,000,000 – 59,000,000 = 11,000,000 ل.س.

وبالتالي يكون النصيب المفترض لحملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية هو:

$= 11,000,000 \times \times \frac{5,000,000}{55,000,000} =$ 1,000,000 ل.س.

ولكن يتحمل حملة الأسهم الممتازة خسائر تصفية بحدود الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة، ولذلك فإنه

لتحديد نصيب حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية يجب أن نقارنها مع الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية:

الزيادة في حقوق حملة الأسهم الممتازة عن القيمة الاسمية لها= حقوق حملة الأسهم الممتازة– القيمة الاسمية للأسهم الممتازة= 7,000,000 – 5,000,000= 2,000,000 ل.س.

ونلاحظ أن الزيادة في حقوق حملة الأسهم الممتازة عن القيمة الاسمية للأسهم الممتازة أكبر من نصيبهم من خسارة التصفية، وبالتالي يتحمل حملة الأسهم الممتازة كامل نصيبهم من خسارة التصفية أي 1,000,000 ل.س.

وبالتالي تكون:

* **حقوق حملة الأسهم الممتازة المتبقية نتيجة التصفية** = القيمة الاسمية للأسهم الممتازة + المتبقي من الزيادة في حقوقهم بعد تنزيل نصيبهم من الخسارة= 5,000,000 + (1,000,000–2,000,000) = 6,000,000 ل.س.

* **حقوق حملة الأسهم العادية= المتبقي من نتيجة التصفية** = ناتج التصفية – حقوق حملة الأسهم الممتازة المتبقية نتيجة التصفية = 59,000,000 – 6,000,000= 53,000,000 ل.س.

* **وتكون خسارة حملة الأسهم العادية** = إجمالي خسائر التصفية – ما يتحمله حملة الأسهم الممتازة من خسائر التصفية = 11,000,000 – 1,000,000 = 10,000,000 ل.س.

أو = إجمالي حقوق الملكية – إجمالي حقوق حملة الأسهم الممتازة – نصيب حملة الأسهم العادية من ناتج التصفية = 70,000,000 – 7,000,000 – 53,000,000 = 10,000,000 ل.س.

ملاحظة: لو أنّ نصيب حملة الأسهم الممتازة في خسائر التصفية كان أكبر من الزيادة في حقوقهم عن القيمة الاسمية، لا يتحمّل عندها حملة الأسهم الممتازة نصيب من الخسارة إلا في حدود الزيادة في حقوقهم، وبالتالي يحصلون على القيمة الاسمية لأسهمهم فقط كنتيجة للتصفية.

المراجع المستخدمة في الفصل الخامس:

المراجع باللغة العربية:
"قانون الشركات" الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011.
اسماعيل ، اسماعيل؛ وعربيد، نضال؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة شركات الأموال" . منشورات جامعة دمشق ، نظام التعليم المفتوح، برنامج المحاسبة ، سورية.
أبو نصار، محمد. 2018. "محاسبة الشركات الأصول العلمية والعملية– أشخاص وأموال". دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
دشلي، كمال؛ وياسين، ايام. 2016. "محاسبة الشركات (2)". منشورات جامعة حماه، سورية.
عثمان، أحمد يوسف. 2013. "محاسبة شركات الأموال". جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
عربيد، نضال؛ وحمادة، رشا؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة الشركات". منشورات جامعة دمشق، سورية.
المراجع باللغة الانكليزية:
Dauderis,H. and Annad, D., 2019, "Introduction to Financial Accounting- V.2019,Rev.B", Authabasca University.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Kimmel, P., 2018, "Accounting Principles- 13th Edition", John Wiley & Sons, Singapore.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Terry, Warfield, 2018, "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John Wiley & Sons, Singapore.

أسئلة الفصل الخامس

1) أسئلة صح / خطأ *True/False*

	السؤال	صح	خطأ
1	على الشركة المساهمة التوقف عن أية أعمال جديدة في مرحلة التصفية.	✓	
2	لا يمكن أن تتم عملية التصفية بدون موافقة الهيئة العامة للمساهمين		✓
3	عندما تبدأ التصفية تنتهي الشخصية الاعتبارية للشركة المساهمة.		✓
4	يصبح المصفي هو الممثل للشركة اعتباراً من تاريخ شهر قرار تعيينه	✓	
5	لا يحق للمساهمين الاطلاع على سجلات التصفية لحين الانتهاء الكامل من أعمال التصفية		✓
6	يتم تحميل الخسائر المدورة ضمن الجانب المدين من حـ/ التصفية.		✓
8	عند وجود أصل محجوز لسداد دين محدد، فإنه يتم استخدام ثمن الأصل لسداد هذا الدين، وإذا لم يكن كافياً يتم اعتبار الجزء المتبقي من الدين ذو أولوية خاصة لسداده.		✓

2) أسئلة خيارات متعددة *Multiple Choices*

1-:تنتهي الشخصية الاعتبارية للشركة المساهمة في مرحلة:

أ) التصفية. ب) شهر قرار التصفية.

ج) سداد كامل ديون الشركة. د) فسخ الشركة.

2- في نهاية أعمال التصفية تتلقى الهيئة العامة:

أ) ميزانية نهائية ب) تقرير المصفي عن أعمال التصفية

ج) تقرير مدقق حسابات عن حسابات المصفي د) كل ما سبق صحيح

3- أي مما يلي لا يعتبر من الحقوق المضمونة لحملة الأسهم الممتازة بالأصول والمجمعة للأرباح:

أ) القيمة الاسمية للسهم. ب) الاحتياطيات والأرباح المحتجزة.

ج) الأرباح المجمعة. د) علاوة الاستدعاء

3) مسائل غير محلولة:

<u>المسألة الأولى:</u>

ظهرت الميزانية لإحدى الشركات المساهمة عند التصفية على الشكل التالي:

الموجودات		الميزانية عند التصفية		الالتزامات وحقوق الملكية	
كلي	جزئي	البيان	كلي	جزئي	البيان
		أصول ثابتة:			حقوق الملكية:
	30,000,000	مباني		50,000,000	رأس المال
20,000,000	(10,000,000)	(–) م أ. مباني		(20,000,000)	خسائر مدورة
	15,000,000	سيارات	**30,000,000**		**صافي حقوق الملكية**
10,000,000	(5,000,000)	(–) م أ. سيارات			
		أصول متداولة:			
	10,000,000	مخزون سلعي			التزامات متداولة:
9,000,000	(1,000,000)	(–) م. هـ. أ. بضاعة	16,000,000	16,000,000	دائنون
	4,000,000	زبائن			
3,500,000	(500,000)	(–) مخصص د م فيها			
		أموال جاهزة:			
3,500,000		المصرف			
46,000,000		**المجموع**	**46,000,000**		**المجموع**

فإذا علمت ما يلي:

- هناك دين من الديون يبلغ 4,000,000 ل.س، تم رهن إحدى السيارات لأجله حيث تبلغ صافي القيمة الدفترية للسيارة 3,500,000 ل.س (قيمة السيارة 4,000,000 ل.س ومخصص اهتلاك السيارة 500,000 ل.س)، وقد تم بيعه بمبلغ 3,800,000 ل.س.

- تم بيع المباني بقيمة 21,000,000 ليرة سورية.
- تم بيع السيارات المتبقية بقيمة 6,000,000 ل.س.
- تم بيع البضاعة بقيمة 9,500,000 ليرة سورية.
- وتم تحصيل كامل قيمة الديون من الزبائن.
- بلغت نفقات التصفية /800,000/ ل.س
- تبين خلال التصفية أن هناك ضرائب ورسوم مستحقة على الشركة تبلغ /100,000/ ل.س.
- كما تبين أن هناك رواتب مستحقة للعاملين في الشركة تبلغ /500,000/ ل.س.
- هناك أحد الدائنين أعلن عن تنازله عن دينه البالغ 500,000 ل.س.
- وقد تم القيام بسداد ديون الشركة وفق ما ينص عليه قانون الشركات السوري.

المطلوب:

3- إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية بيع الأصول وسداد الديون.

4- إعداد حساب التصفية وحساب المصرف والميزانية بعد سداد الديون.

المسألة الثانية:

فيما يلي ميزانية إحدى الشركات المساهمة بتاريخ 2019/12/31:

موجودات الميزانية بتاريخ 2019/12/31 التزامات+ حقوق ملكية

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
50,000,000	موجودات غير متداولة		حقوق الملكية:
30,000,000	موجودات متداولة	40,000,000	رأس المال- أسهم عادية (400,000×100 ل.س)
	أموال جاهزة:	20,000,000	رأس المال – أسهم ممتازة 6% (200,000×100ل.س)
10,000,000	المصرف	10,000,000	**رأس المال الإضافي – أسهم عادية**
		4,000,000	**رأس المال الإضافي – أسهم ممتازة**
		6,000,000	**احتياطيات**

		(5,000,000)	**– خسائر مدورة**
			التزامات طويلة الأجل:
		10,000,000	قرض طويل الأجل
			التزامات متداولة:
		5,000,000	دائنون
90,000,000	**المجموع**	**42,000,000**	**المجموع**

وبسبب توالي الخسائر فقد تقرر تصفية الشركة، وقام المصفي بالإجراءات الآتية:

1. باع الموجودات المتداولة بمبلغ 31,000,000 ل.س والموجودات غير المتداولة (الأصول الثابتة) بمبلغ 40,000,000 ل.س.
2. قام بتسديد قيمة القرض طويل الأجل بالكامل.
3. سدد للدائنين قيمة ديونهم ما عداد مبلغ 500,000 ل.س، تمت تنازل أحد الدائنين عنه.
4. بلغت مصاريف تصفية مبلغ 500,000 ل.س، قام المصفي بدفعها نقداً من المصرف.

المطلوب:

1- إثبات قيود اليومية اللازمة لعملية التصفية.

2- إعداد حسابات التصفية اللازمة

3- تحديد حقوق كل من حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية، وإعداد حساب المساهمين، حسب الاحتمالات التالية لامتيازات الأسهم الممتازة:

أ- الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول.

ب-الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول ولها قيمة استردادية تبلغ 150 ل.س، كما أنها مجمعة الأرباح، علماً أن الشركة لم توزع أرباح عن عامين ماضيين وعن العام الذي تمت فيه التصفية.

ج- الأسهم الممتازة ممتازة بالأرباح فقط.

د- الأسهم الممتازة ممتازة بالأصول والأرباح معاً، مع وجود أرباح مجمعة عن عامين ماضيين وعن العام الذي تمت فيه التصفية.

المراجع المستخدمة في الكتاب:

المراجع باللغة العربية:
"قانون الشركات" الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011.
اسماعيل ، اسماعيل؛ وعربيد، نضال؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة شركات الأموال" . منشورات جامعة دمشق ، نظام التعليم المفتوح، برنامج المحاسبة ، سورية.
أبو نصار، محمد. 2018. "محاسبة الشركات الأصول العلمية والعملية– أشخاص وأموال". دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
دشلي، كمال؛ وياسين، ايام. 2016. "محاسبة الشركات (2)". منشورات جامعة حماه، سورية.
عثمان، أحمد يوسف. 2013. "محاسبة شركات الأموال". جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.
عربيد، نضال؛ وحمادة، رشا؛ ومرعي، عبد الرحمن. 2014. "محاسبة الشركات". منشورات جامعة دمشق، سورية.
المراجع باللغة الانكليزية:
Dauderis,H. and Annad, D., 2019, "Introduction to Financial Accounting- V.2019,Rev.B", Authabasca University.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Kimmel, P., 2018, "Accounting Principles- 13th Edition", John Wiley & Sons, Singapore.
Kieso, D.; Weygandt, J. and Terry, Warfield, 2018, "Intermediate Accounting: IFRS Edition", John Wiley & Sons, Singapore.